لمحات من تاريخ السنّة وعلوم الحديث

بقلم

عبد الفتّاح أبو غدّة

مكتب المطبوعات الإسلامية
حلب - باب الحديد - مكتبة النهضة هاتف ٣٥٢٩١
بيروت - ص. ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧١

لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث

لسان العرب

لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب ـ باب الحديد ـ مكتبة النهضة هاتف ٣٥٢٩١

بيروت ـ ص. ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧١

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ = ١٩٨٤

لبنان ـ بيروت ـ مطابع دار عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الرسولِ الأمين ، وعلى آله وأصحابه التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد فهذه مَباحثُ محدودة : (لَمَحاتٌ من تاريخ السُّنَّة وعلوم الحديث)، كتبتُها استجابةً لدعوةٍ وردتني من وزارة الشؤون الدينية في الجزائر العزيزة ، للمشاركة في الملتقى السادس عشر للفكر الإسلامي في ٦ من شوال عام ١٤٠٢ . وكانت موضوعات هذا الملتقى : (السُّنَّة النبوية الشريفة) ، وطُلب مني أن يكون موضوعُ حديثي ومحاضرتي فيه : (وضع الحديث : أسبابه ونتائجه) ، فلبَّيتُ الدعوة وقدَّمتُ هذه الصفحات . ثم أضفتُ اليها وزدت فيها زيادات حسنة .

ولما باشرتُ كتابة الموضوع ، وجدته يحتاج إلى تمهيدٍ وذكرِ جوانبَ أُخَر ، تتصل به ليتحقق اكتمالُه واستيفاؤه ، فتعرضتُ بإيجاز لمقام السُّنَّةِ المطهرة من الكتاب الكريم ، ولموقع السنة من التشريع الحنيف ، ولحاجةِ الكتاب إلى السنة تبييناً وتفسيراً ، ولما ورد في فضل الصحابة الكرام ،

وفي موضع مَقامهم من القُدوةِ بهم في الإسلام ، وفي سلامتِهم من التقوُّلِ والتزيُّد على رسول الله عليه الصلاة والسلام .

وتعرَّضتُ بالنقد والتمحيص لطائفةٍ من الروايات الضعيفة التالفة ، التي تُوهم وقوعَ الوضع في حياة النبي ﷺ ، وبيَّنتُ وَهْيَها ونَكارتَها ، كما تعرَّضتُ إلى أنَّ النقد للإسناد والمتن ، كان في عهد الصحابة رضي الله عنهم وفي منتصف القرن الأول من الهجرة . وخَلَصْتُ من ذلك إلى إمكانِ تحديد نشوء الوضع في الحديث بأواخِرِ منتصَفِ القرنِ الأول ، ثم ازداد الأمرُ واتسع بازدياد الفِتَن وانتشارِ الأهواء . . .

ثم تعرَّضتُ لأهمِّ أسباب الوضع في الحديث ، وشرحتُ منها سبعة أسباب ، وذكرتُ في خلالِ ذلك جهودَ جهابذةِ الحديث وحُفَّاظِ السنة المطهرة ، في مواجهة الوضع والوضاعين ، وموقفَ بعضِ الحكام المسلمين في قمعِ الأفاكين ومعاقبةِ الكذابين .

ثم تعرَّضتُ لنتائج الوضع في الحديث ، وما قام به الجهابذة المحدِّثون من رَسْم أُسُسٍ علمية نقدية منهجية ، أحاطوا بها السنة الشريفة ، وحصَّنوها من سِهام المُغِيرين والمفترين ، فنَجَم من ذلك قيامُ ما يلي من العلوم :

١ ـ الإسنادُ . وهو خَصِيصَةٌ من خصائص الأُمَّة المحمَّدية ، وقد صار أصلاً في تلقي علوم الرواية ثم في تلقي علوم الدراية ، حتى دَخَل في تدوين أخبار الحمقى والمغفَّلين ونوادر المضحكين والطُّفَيليين . وغدا عِلماً بذاتِه له رجالُه وحُفَّاظُه وعارفوه . . .

٢ ـ تَأْريخُ الرواةِ والرجال . وقد رسَمَ المحدِّثون فيه قواعدَ علمية جامعة ، وضوابطَ فنية رائعة ، استوفَتْها كتبُ المصطلح والرجال والجرح والتعديل ، وقد أُفرِدَتْ في خِطَّة التَّأْريخ لهؤلاء بعضُ الرسائل النافعة . . .

٣ ـ نقدُ الرواةِ وبيانُ حالهم من تزكية أو تجريح . وكان فيه للمتقدمين أسلوبٌ سامٍ لا يرتقي لِسُموِّه أدبُ اللاحقين ، وقد قاموا فيه خيرَ قيام ، دون مُحاباةٍ منهم لقريبٍ أو نسيب أو محبٍّ أو حبيب ، ورَسَمُوا فيه قواعدَ دقيقةً ساروا عليها واحتكموا إليها . . .

٤ ـ سَبْرُ متنِ الحديثِ ومعناه . وقد وُجِدَ في أول عهد الصحابة رضي الله عنهم نَقْدُ المتن ، وعَرْضُ الحديثِ غيرِ المحفوظ على المحفوظ ، وبالاعتمادِ على ذلك والاستنادِ إليه ، كُشِفَ بُطلانُ جملةٍ من الأخبار المصنوعة ، المفتراةِ المكذوبة على رسول الله ﷺ . . .

٥ ـ علمُ الجرح والتعديل . ومشروعيةُ هذا العلم مؤصَّلةٌ في نصوص الكتاب والسنة . وهو عِلمٌ بالغُ الخطورة ، ذو مَزَالقَ صعبة ، ولذا لم يتمكن من النهوض به إلا أفذاذٌ قلائلُ من أئمة الحُفَّاظ والمحدِّثين ، وقد رسموا فيه القواعدَ والضوابطَ التي احتلَّتْ الذروةَ من الإعجاب عند علماءِ المسلمين وغيرِ المسلمين ، وذكروا فيه شروطَ المعدِّل والجارح والمجروح . . . وبيَّنوا ما يُقبَل من ذلك وما لا يُقبَل . . .

٦ ـ علمُ مصطلح الحديث . وهو مجموعُ القواعدِ والمباحثِ الحديثية المتعلقةِ بالإسناد والمتن أو بالراوي والمَرْوِي ، التي بدأ تأسيسُها في منتصف القرن الأول للهجرة ، وتكامَلَ حتى نَضِجَ واحتَرَق في أواخر القرن التاسع . وأُلِّف فيه من الكتب ما لا يُحصَى عدَّاً ، ولا يُحاطُ به جمعاً . ويُقدَّرُ أنَّ أقدَمَ من ألَّف في مباحثه مستقلاً : الإمامُ عليُّ بن المديني ، ثم تابَعَه من جاؤوا بعدَه فجمعوا ورتَّبوا ، ونقَّحوا وبوَّبوا . . . وفي ذكرِ أسمائِهم ونقلِ أقوالهم طُول . . .

٧ ـ تأليفُ الكتب في الموضوعات والضعفاء والمجروحين والوضَّاعين . وقد كَتَب المحدِّثون القُدَامى الأحاديثَ المكذوبة منذ

سمعوها ، ليعرفوها ويكشفوها . . . ، ثم أُلِّفَتْ فيها الكتب ، وتفنَّنوا في تصنيفها على طرق مختلِفة . . . كما ألَّفوا الكتبَ في الرواةِ الضعفاءِ والمجروحين والوضَّاعين ، وذكروا في تراجمهم ما اتُّهموا به أو وَضَعُوه أو غَلِطوا فيه فنسبوه الى الرسول ﷺ ، كلُّ ذلك قام به المحدِّثون دفعاً للحديث الباطل المكذوب ، وحِفاظاً على الحديثِ الثابت المطلوب . . .

ثم تعرَّضتُ إلى رسم خُطوطٍ للخِطَّةِ التي يمكن بها التخلُّصُ من الأحاديث الموضوعة ، وذكرتُ ما يُحقِّق ذلك ، سواءً من طريق العالِم أو المتعلِّم لنفسِه، أو من طريق الدراساتِ والمناهج الجامعيةِ المقرَّرة . . .

ثم ذكرتُ جملةً كبيرةً من الأَمَارات التي يَعرف بها العلماءُ الحديثَ الموضوع ، وقد بَلغَتْ إحدى عَشْرَةَ أَمَارة . ثم ذكرتُ جملةً وافرةً من الضوابط التي يَستدلُّ بها المختصون على الخبرِ المصنوع ، وقد بلغَتْ تلك الضوابطُ خمساً وعشرين ضابطاً .

وأشرتُ في أواخر هذه المباحث ، إلى أثرِ تلك الأماراتِ والضوابطِ في إيقاظ حِسِّ طالبِ العلم ، فهي تُعطيه ملكةً للتمييز بين الصحيح والمكذوبِ من الحديث ، وتَرسُمُ في ذهنه المقياسَ الفارق بين المقبول والمردود .

وختمتُ الكلام بذكرِ أنَّ هذه القواعدَ والضوابطَ وتلك الجهودَ العلميةَ . . . ، التي قام بها أولئك العلماءُ من أوَّلِ يومٍ إلى يومِنا وإلى ما شاء الله ، إنما كانت لحفظِ السُّنَّةِ المطهرة من التحريف والتبديل والتزيُّدِ والتقويل ، وذلك مِصداقُ قولِهِ تعالى : ﴿ إنَّا نحن نزَّلنا الذِكرَ وإنَّا له لحافظون ﴾ . والحمد لله رب العالمين .

وكتبه

في الرياض ٨ من صفر سنة ١٤٠٣ — عبد الفتاح أبو غدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي شَرَح صُدورَ أهلِ الإسلام للاهتداءِ بالسُّنَّةِ النبويَّة ، فانقادَتْ قلوبُهم لاتِّباعِها وارتاحَتْ لسماعِها . والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ الداعي إلى المحَجَّةِ البيضاءِ النَّقِيَّة ، فقامَتْ به الحُجَّةُ البالغةُ بعد انقطاعِها .

ورضوانُ الله على أصحابه الكرام الذين ضَبَطُوا لنا أقوالَه وأفعالَه وأحوالَه ، فحُفظَتْ بهم السُّنَنُ الشريفةُ من نقصِها وضَياعِها ، وعلى التابعين لهم بإيمانٍ وإحسانٍ النجباءِ الأبرار ، الأُمَناءِ الأطهار ، الذين نهضوا بتلقِّيها وتبليغِها وسَماعِها وإسماعِها ، فأدَّوْها كما وَعَوْها خالِفاً عن سالفٍ ، فبَلَغَتْنا بعدَ أربعة عشر قرناً ، بصَفائها ونَقائها وبَهائِها ونُورِها وشُعاعِها .

وبعدُ فإنَّ (الحديث) بالمعنى الاصطلاحي هو : ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ من قولٍ ، أو فعلٍ ، أو تقريرٍ ، أو صفةٍ ، خِلْقية أو خُلُقية ، سواءٌ كان قبلَ البعثةِ أم بعدَها . و (السُّنَّةُ) تُطلَق على هذا المعنى فتُرادِفُ (الحديث) .

والسُّنَّةُ هي المصدرُ الثاني للتشريع في الإسلام ، وفي عهد الرسول عليه الصلاة والسلام .

قال الله تعالى في الكتاب الكريم : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطِيعوا الله وأطِيعوا الرسول ﴾(١) .

وقال تعالى : ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذَرُوا ﴾(٢) . وقال سبحانهُ : ﴿ من يُطِعِ الرسولَ فقد أطاع الله ﴾(٣) . وقال سبحانه : ﴿ وما آتاكم الرسولُ فخُذُوه ، وما نهاكم عنه فانْتَهُوا ﴾(٤) ، وقال جلَّ ذكرُه : ﴿ فلا ورَبِّك لا يُؤْمِنون حتى يُحكِّمُوك فيما شَجَرَ بينهم ، ثم لا يَجِدُوا في أنفُسِهم حَرَجاً مما قَضَيتَ ويُسلِّمُوا تسليماً ﴾(٥) .

ورَوَى الحاكم في « المستدرك » عن ابن عباس رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوَدَاع فقال في خطبته : « . . . يا أيها الناس ، إني قد تركتُ فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تَضِلُّوا أبداً : كتابَ الله ، وسُنَّةَ نبيِّه ، . . . »(٦) .

وروى الحاكم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إني قد تركتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتابَ الله ، وسُنَّتِي » .

فالسُّنَّةُ والكتابُ توأمانِ لا ينفكان ، ولا يتم التشريعُ إلا بهما جميعاً .

---

(١) من سورة النساء : ٥٩ .
(٢) من سورة المائدة : ٩٢ .
(٣) من سورة النساء : ٨٠ .
(٤) من سورة الحشر : ٧ .
(٥) من سورة النساء : ٦٥ .
(٦) من « المستدرك » في كتاب العلم ١ : ٩٣ ، من طريق أبي أُوَيس عن ثور بن زيد الدِّيْلي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . قال الحاكم : « قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة ، واحتج مسلم بأبي أويس ، وسائرُ رواتِه متفقٌ عليهم » . انتهى . ووافقه الذهبي في « تلخيصه » على ذلك ، وقال : « وله أصلٌ في « الصحيح » . انتهى . والحديث الذي أوردته بعدَه رواه الحاكم أيضاً ، شاهداً لهذا الحديث .

والسنةُ مبيِّنةٌ للكتاب وشارحةٌ له ، وموضِّحة لمعانيه ومفسِّرة لمُبهَمِه ، فهي من الكتاب بمنزلةِ الشرح له ، يُفصِّلُ مقاصدَه ويُتمِّمُ أحكامَه .

وروى الأئمة أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي في « سننهم » ، ولفظُهم سوى أبي داود : عن المِقدام بن مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ألاهل عسى رجل يَبلغه الحديثُ عني وهو متكىء على أريكته[1] ، فيقول : بيننا وبينكم كتابُ الله ، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه ، وما وجدنا فيه حراماً حرَّمناه . وإنَّ ما حرَّم رسول الله كما حرَّم الله »[2] .

ولفظُ أبي داود : عن المِقدام بن مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومِثلَهُ معه . ألا يُوشِكُ رجلٌ شبعانُ على أَرِيكتِهِ يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من

(١) الأريكة : الفِراش والسرير الوَثِير ، المزيَّن بالحُلَلِ والأثواب في قُبَّةٍ أو بيتٍ كما يكون للعروس . قال الحافظ الخطابي في « معالم السُّنَن » ٧ : ٨ ، عند شرحه لهذا الحديث : « وإنما أراد بهذه الصِّفَة : أصحابَ الترفُّهِ والدَّعَةِ ـ المتكبِّرين المتجبِّرين القليلِي الاهتمام بالدين ـ ، الذين لَزِموا البيوتَ ولم يطلبوا العلم ، ولم يَغْدُوا ولم يَرُوحوا في طَلَبِهِ في مَظانِّه واقتباسِه من أهلِه » .

(٢) أبو داود في كتاب السنة ، في (بابٌ في لزوم السنة) ٤ : ٢٧٩ ، وفي كتاب الأطعمة ، في (باب النهي عن أكل السباع) ٣ : ٤٨٦ ، ومنه زدت جملةَ (ولا كلُّ ذي مِخْلَب من الطير) ، الآتية في الرواية التالية ، والترمذي في أبواب العلم ، في (باب ما نُهِيَ عنه أن يُقالَ عند حديث رسول الله ﷺ) ٤ : ١٤٥ ، وابن ماجه في مقدمة سننه ، في (باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظِ على من عارَضَه) ١ : ٦ . والدارمي في « سننه » في (باب السنةُ قاضيةٌ على الكتاب) ١ : ١١٧ .

وقال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه . انتهى . كذا في بعض نسخ الترمذي ، وفي بعضها : هذا حديث حسنٌ غريب . وبهذا اللفظ نقله الحافظ المنذري في « مختصر سنن أبي داود » ٧ : ٩ ، وقال بعدَ أن ذكر الحديثَ من رواية أبي داود الطويلة : « وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسنٌ **غريبٌ من هذا الوجه** . وحديثُ أبي داود أتمُّ من حديثهما » .

حلالٍ فأحلُّوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه(١) .

ألا لا يَحِلُّ لكم الحمارُ الأهلي ، ولا كلُّ ذي نابٍ من السَّبُع ، ولا كلُّ ذي مِخْلَبٍ من الطير ، ولا لُقَطَةُ مُعاهَدٍ ، إلا أن يَستغني عنها صاحبُها(٢) ، ومن نَزَل بقوم فعليهم أن يَقْرُوه ، فإن لم يَقْرُوه فله أن يُعَقِّبَهم بمثل قِراه »(٣) .

وروى أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه في « سننهم »(٤) ، واللفظ لأبي داود : عن أبي رافع أن النبي ﷺ قال : « لا أُلفِيَنَّ أحدَكم متكئاً على أريكتِه(٥) ، يأتيه الأمرُ من أمري مما أُمرتُ به أو نَهيتُ عنه ، فيقول : لا نَدْرِي ، ما وجدنا في كتاب الله اتَّبَعْناه »(٦) .

---

(١) قال الحافظُ الإمامُ الخَطَّابي في « معالم السُّنَن » ٧ : ٨ « قولُه ﷺ : يُوشِكُ شبعانُ على أريكتِهِ يقول : عليكم بهذا القرآن . . . إلى آخر الحديث . يُحذِّرُ بذلك رسولُ الله ﷺ من مخالفةِ السُّنَن التي سَنَّها ، مما ليس له في القرآنِ ذِكر ، على ما ذهبَتْ إليه الخوارجُ والروافض ، فإنهم تعلَّقوا بظاهر القرآن ، وتركوا السُّنَن التي قد ضُمِّنَتْ بيانَ الكتاب ، فتحيَّروا وضلُّوا » .

(٢) قال : « معناه : إلا أن يتركها صاحبُها لمن أخذها استغناءً عنها » .

(٣) قال : « معناه : له أن يأخذ من مالهم قَدْرَ قِراه عِوَضاً وعُقْبَى ـ أي عِقاباً وجَزاءً ـ مما حَرَموه من القِرَى . وهذا في المضطر الذي لا يجدُ طعاماً ويخافُ على نفسه التلف .
وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديثِ أن يُعرَض على الكتاب ، وأنه متى ثَبَتَ عن رسول الله ﷺ كان حُجَّةً بنفسِه . وأما ما رواه بعضهم أنه قال : إذا جاءكم الحديثُ فاعرِضُوه على كتاب الله ، فإن وافَقَه فخذوه ، وإن خالَفَه فدَعُوه . فإنه حديثٌ باطل لا أصل له . وقد قال يحيى بن معين : هذا حديث وَضعَتْه الزنادقة » . انتهى .

(٤) أبو داود ٤ : ٢٨٠ ، والترمذي ٤ : ١٤٤ ، وابن ماجه ١ : ٧ . وقال الترمذي هذا حديث حسن .

(٥) أي لا أجِدنَّ أحدَكم على هذه الحالة ، وهو كقولك : لا أرَيَنَّك ها هنا ، نَهَى نفسَه أن تراهم كذلك ، والمرادُ نهيُهُم عن تلك الحالة ، على سبيل المبالغة في الزجر لهم .

(٦) وحديثُ المِقدام رضي الله عنه صريحٌ في إثبات حُجيَّةِ السُّنَّةِ واستقلالِها بتشريع بعضِ الأحكام ، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم الآداب العامة وأبواب الحلال والحرام ، لقوله ﷺ : « إني أُوتيتُ الكتابَ ومِثلَه معه » ، إذ المرادُ بالكتاب : القرآن ، وبالمثل : السُّنَّة . ومِثليَّتُها له في أنه يجبُ العملُ بها كما =

قال الحافظ السيوطي في « مفتاح الجَنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة »[1] : « قال البيهقي في « المدخَل إلى دلائل النبوَّة » وهو المدخَلُ الصغير : والحديثُ الذي رُوِيَ في عَرْضِ الحديث على القرآن باطلٌ لا يصح ، وهو ينعكِسُ على نفسِهِ بالبطلان ، فليس في القرآن دلالةٌ على عَرْضِ الحديث على القرآن .

وقال البيهقي أيضاً في « المدخَل إلى السُّنَن » وهو المدخَلُ الكبير : (بابُ بيانِ بُطلانِ ما يَحتَجُّ به من رَدَّ الأخبار ، في عَرْضِ السُّنَّة على القرآن) : قال الشافعي : احتَجَّ عليَّ بعضُ من رَدَّ الأخبار ، بما رُوِيَ أن

=أنه يجبُ العملُ به . ولقوله أيضاً : « وإنَّ ما حرَّم رسولُ الله كما حرَّم الله » .

وقد اشتمل هذا الحديث الشريف على عِدَّةِ أمور ، استقلَّتْ السُّنَّةُ ببيانها ، وهي : تحريمُ لحم الحمار الأهلي أي الإنسيِّ ، أما الحمار الوحشي فهو حلال .

وتحريمُ لحم كل ذي ناب من السباع أي سِباع الوحوش كالأسد والذئب . . . ،

وتحريمُ لحم كل ذي مِخْلَب من الطير يَصطادُ به كالصقر والنسر . . . ، لأنها من الخبائث .

وتحريمُ لُقَطَةِ المُعاهَدِ ، وهو الكافر الذي بينه وبين المسلمين عَهْدٌ بأمانٍ في تجارة أورسالة ، ومثلُه الذميّ . واللُّقَطَةُ : ما يُلتَقَطُ مما ضاع من شخص بسقوطٍ أو غفلة .

ولزومُ قِرَى الضيف أي إطعامِه وإكرامه ، وهذا من الآداب العامة الهامَّة التي كانت لا يُستغنَى عنها في حياة أهلِ البادية قديماً .

كما اشتمل الحديثُ الشريفُ على ذكر معجزةٍ باهرة للنبي ﷺ ، وهي الإخبار عما وقع من قَبْلِ أيامِنا وفي أيامِنا هذه : من إنكار بعض المتحلِّلين من الدين والخارجين عنه : العملَ بالسنة المطهرة والاعتماد عليها .

وقد بيَّن النبيُّ ﷺ في هذا الحديث : أنه لا يجوز الإعراضُ عن حديثه ، لأن المُعرِضَ عنه مُعرِضٌ عن القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسولُ فخُذُوه وما نهاكم عنه فانْتَهُوا ﴾ .

وبيَّنَ أيضاً أن ما حرَّمه ﷺ مما لم يُذكَر في القرآن ، كما حرَّمه الله في القرآن .

وفي اقتصاره ﷺ على ذكر التحريم من غير ذكر التحليل : إشارةٌ إلى أنَّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ إلا ما خَصَّه الدليلُ .

وانظر ـ إذا شئت ـ للتوسع في نصوص هذا الموضوع وشرحِها كتاب « مِرقاة المفاتيح شرح مِشكاة المصابيح » للعلامة علي القاري ١ : ١٩٣ ـ ١٩٨ ، في الفصل الثاني من (باب الاعتصام بالكتاب والسنة) .

(١) ص ١٠ و ٢١ .

النبي ﷺ قال : ما جاءكم عني فآعرِضُوه على كتاب الله ، فما وافَقَه فأنا قلتُه ، وما خالَفَه فلم أَقُلْه .

فقلتُ له : ما رَوَى هذا أحدٌ يَثْبُتُ حديثُه في شيء صغير ولا كبير ، وإنما هي رواية منقطِعة ، عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل مثلَ هذه الروايةِ في شيء .

قال البيهقي : أشار الشافعي إلى ما رواه خالد بن أبي كريمة ، عن أبي جعفر(١) ، عن رسول الله ﷺ ، أنه دَعَا اليهودَ فسألهم ، فحدَّثوه حتى كَذَبُوا على عيسى عليه السلام ، فصَعِدَ المنبر فخَطَب الناسَ فقال : إنَّ الحديث سَيَفْشُو عني ، فما أتاكم يُوافِقُ القرآن فهو عني ، وما أتاكم يخالف القرآن فليس عني .

---

(١) أبو جعفر هذا ، هو : أبو جعفر المدائني : عبد الله بن المِسْوَر الهاشمي المدائني ، الوضَّاع الكذاب ، وليس كما قال من علَّق على « مفتاح الجنة » ص ٤٠ ، إنه (أبو جعفر الباقر التابعي الجليل) ! ! قال الحافظ الذهبي في ترجمته في « ميزان الاعتدال » ٢ : ٥٠٤ « ليس بثقة ، قال أحمد وغيرُه : أحاديثُه موضوعة . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث » .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته في « لسان الميزان » ٣ : ٣٦١ « قال علي بن المديني : سمعتُ جَريرَ بن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي - عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلة العبدي الكوفي يقول - : كان عبدُ الله بن جعفر المدائني يضع أحاديثَ من كلام الناس ، وليست من حديث النبي ﷺ . وقال أبو حاتم : أحاديثُه لا يُوجَدُ لها أصلٌ في أحاديث الثقات . وقال رَقَبَةُ أيضاً : كان عبد الله بن المِسْوَر يضع الحديثَ يُشْبهُ حديثَ رسول الله ﷺ ! وقال مغيرة : كان يفتعل الحديث . وقال أبو إسحاق الجُوزجاني : أحاديثُهُ موضوعة . وقال ابن المديني : كان يضَعُ الحديثَ على رسول الله ﷺ ، ولا يضَعُ إلا ما فيه أدبٌ أو زُهد ! فيقال له في ذلك ! فيقول : إنَّ فيه أجراً ! وقال البخاري في « الأوسط » : يضع الحديث . وقال النسائي في « التمييز » : كذَّاب . وقال إسحاق بن راهويه : كان معروفاً عند أهل العلم بوضع الحديث . وقال أبو نُعَيم : وضَّاع للأحاديث لا يَسْوَى شيئاً ! » .

وقال الخطيب البغدادي في ترجمته في « تاريخ بغداد » ١٠ : ١٧٢ « قال رَقَبَة : إنَّ عبد الله بن المِسْوَر المدائني ، وَضَع أحاديثَ عن رسول الله ﷺ وكلاماً هو حقٌّ ، فاختَلَط بأحاديث رسول الله ﷺ ، فاحتَمَله الناس » . انتهى . أي حَمَله عنه بعضُ المُغَفَّلين ، لعدم معرفتهم بشأنِه وبشأنِ تلك الأحاديث .

قال البيهقي : وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من أوجه أُخَر ، كلُّها ضعيفة » . ثم أَورَدَ السيوطي عن البيهقي تلك الأوجُهَ والطرقَ لهذا الحديث وما بمعناه ، ونَقَل عنه كشفَ عِلَلِها ومَغامِزها ، وبيانَ ضعفِها وسقوطِها .

وقـال الشيخ المحدِّث مجد الدين الفيروزآبادي صاحبُ « القاموس المحيط » ، في خاتمة كتابه « سِفْر السعادة » ص ٢٥٩ « وما نِقُل من مثل حديث : إذا سمعتم عني حديثاً فأعرضوه على كتاب الله ، فإن وافَقَه فاقبلوه ، وإلا فرُدُّوه : لم يَثبُتْ فيه شيء ، وهذا الحديثُ من أَوْضع الموضوعات ! بل صحَّ خلافهُ وهو حديث : أَلا إني أُوتيتُ القرآنَ ومثله معه » انتهى .

وروى الحافظ أبو عمر بن عبدالبر النَّمَري الأندلسي حافظ المغرب ، في كتابه « جامع بيان العلم وفضله »[١] ، بسنده « عن الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه ، أن رجلاً أتاه فسأله عن شيء ، فحدثه ، فقال الرجل : حدِّثوا عن كتاب الله ولا تُحدِّثوا عن غيره .

فقال ـ عمران بن حصين رضي الله عنه ـ : إنك امرؤ أحمق ! أتجد في كتاب الله تعالى صلاة الظهر أربعاً لا يُجهَر فيها ؟ ثم عدَّد عليه الصلاة والزكاة ونحوَ هذا ، ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله مفسراً ؟! إن كتاب الله قد أَبهَم هذا ، وإن السنة تفسر ذلك» انتهى[٢] .

وأخرج الخطيب البغدادي في كتابه « الكفاية في علم الرواية »[٣] ، هذا الخبرَ بأتمَّ من هذه السياقة ، ولفظُهُ : « أن عمران بن حُصَين رضي الله

(١) ٢ : ١٩١ .

(٢) وقع في المطبوعة من « جامع بيان العلم وفضله » ٢ : ١٩١ ، هنا نقصُ السطرِ الأول من هذا الخبر ، وأتممتُه من كتاب « الفقيه والمتفقّه » للخطيب ١ : ٧٦ . ووقع فيه وفي غيره (أَبْهَم) محرَّفاً إلى (أحكَم) ! ورواه مطوَّلا عبد الرزاق في « المصنَّف » ١١ : ٢٥٥ ، وفي آخره : « ولم يكن الرجلُ الذي قال هذا صاحبَ بدعة ، ولكنَّه كانت منه » . ونسخةُ « جامع بيان العلم وفضله » المطبوعة ، فيها أسقاطٌ كثيرة وتحريفاتٌ جَمَّة .

(٣) ص ١٥ .

عنه كان جالساً ومعه أصحابُه ، فقال رجل من القوم : لا تُحَدِّثونا إلا بالقرآن . فقال له : آدْنُهْ ـ أي اقْرُبْ مني ـ فدَنَا ، فقال :

أرأيتَ لو وُكِلْتَ أنت وأصحابُك إلى القرآن ، أكنتَ تجدُ فيه صلاةَ الظهر أربعاً ، وصلاةَ العصر أربعاً ، والمغربَ ثلاثاً ، تَقرأُ في اثنتين ؟! .

أرأيتَ لو وُكِلتَ أنت وأصحابُك إلى القرآن ، أكنتَ تجدُ الطوافَ بالبيتِ سَبْعاً ، والطَّوافَ بالصَّفَا والمَرْوَة ؟! ثم قال : أَيْ قومُ ـ أي : يا قومُ ـ ، خُذوا عنا ، فإنكم ـ واللَّهِ ـ إنْ لا تفعلوا لَتَضِلُّنَّ » .

ثم رَوَى الخطيبُ بعدَه من طريق آخر : « أنَّ رجلاً قال لعمران بن حُصَين : ما هذه الأحاديث التي تُحدِّثُونَاهَا ؟ وتركتم القرآن ! قال ـ عمران ـ : أرأيتَ لو أبيتَ أنت وأصحابُك إلا القرآن ، من أين كنت تعلمُ أن صلاةَ الظهر عِدَّتُها كذا وكذا ، وصلاةَ العصر عِدَّتُها كذا ، وحينَ وقتها كذا ، وصلاةَ المغرب كذا ، والموقفَ بعرفة ، ورميَ الجمار كذا ، واليدَ من أين تُقطَع ؟ أمِن ها هنا أم ها هنا أم مِن ها هنا ؟ ووضَعَ يدَه على مفصِل الكف ، ووضَعَ عندَ المرفِق ، ووضَعَ يدَه عند المنكِب . اتَّبِعُوا حديثَنا ما حدَّثناكم وإلا واللهِ ضَللتُم » . انتهى .

وقال الحافظ السيوطي في « مفتاح الجَنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة »(١) : « أخرج البيهقي في « المدخَل إلى دلائل النبوة » وهو المدخَلُ الصغير ، بسندِهِ عن حَبِيْبِ بن أبي فَضَالة المَالِكيِّ ، أن عِمران بن حُصَين رضي الله عنه ذَكَر الشفاعة .

فقال رجلٌ من القوم : يا أبا نُجَيد ، إنكم تُحدِّثونَنا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن ، فغَضِبَ عِمرانُ وقال للرجل : قرأتَ القرآن ؟ قال : نعم ، قال :

---

(١) في ص ٩ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٣ .

فهل وجدتَ فيه صلاةَ العشاء أربعاً ؟ ووجدتَ المغربَ ثلاثاً ؟ والغَدَاةَ ركعتين ؟ والظهرَ أربعاً والعصرَ أربعاً ؟ قال : لا ، قال : فعمَّن أخذتُم ذلك ؟ ألستم عنا أخذتموه ؟ وأخذناه عن رسول الله ﷺ .

أوَجدتم فيه : من كل أربعين شاةً شاةٌ ؟ وفي كلِّ كذا بعيراً كذا ؟ وفي كلِّ كذا درهماً كذا ؟ قال : لا ، قال : فعمَّن أخذتم ذلك ؟ ألستم عنا أخذتموه ؟ وأخذناه عن النبي ﷺ .

وَجَدْتُم في القرآن : ﴿ وَلْيَطَّوَّفوا بالبيتِ العَتِيقِ ﴾ ، أوَجدتُم فيه : فطُوْفُوا سَبْعاً ، واركعوا خَلْفَ المَقَام ؟

أوَجدتُم في القرآنِ : لا جَلَبَ، ولا جَنَبَ ، ولا شِغَارَ في الإسلام ؟(١) أمَا سمعتم الله قال في كتابه : ﴿ وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فخُذُوه وما نهَاكُمْ عنه فانْتَهُوا ﴾ ؟

---

(١) قال ابن الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر » ١ : ٢٨١ ، في (جلب) ، عند هذا الأثر : « الجَلَبُ يكون في شيئين :
أحدُهما في الزكاة ، وهو أن يَقْدم المُصَدِّقُ ـ أي جابي الصدقة ـ على أهل الزكاة ، فينزِلَ موضعاً ، ثم يُرسِلَ من يَجلِبُ إليه الأموالَ من أماكنها ليأخُذَ صدقَتها ، فنُهِي عن ذلك ، وأمِرَ أن تؤخذ صدقاتُهم على مِياهِهم وأماكنهم .
الثاني : أن يكون ـ الجَلَبُ ـ في السِّبَاق ، وهو أن يَتْبَعَ الرجلُ فرسَه ، فيزَجُرَه ويَجلِبَ عليه ويَصِيحَ حَثّاً له على الجَرْي ، فنُهِي عن ذلك .
وقال في (جنب) ١ : ٣٠٣ « وفي حديث الزكاة والسِّبَاق : لا جَلَبَ ، ولا جَنَبَ : الجَنَبُ بالتحريك في السِّبَاق : أن يَجْنُبَ ـ أي يَربطَ ـ فَرَساً إلى فرَسِهِ الذي يُسابِقُ عليه ، فإذا فَتَر المركوبُ ، تحوَّل إلى المجنوب .
وهو في الزكاة : أن يَنزِلَ العاملُ بأقصى مواضع أصحاب الصدقة ، ثم يأمُرَ بالأموالِ أن تُجنَبَ إليه أي تُحضَر ، فنُهُوا عن ذلك » .
وقال في (شغر) ٢ : ٤٨٢ « وفي الحديث أنه نَهَى عن نكاح الشِّغَار ، وهو نكاح معروف في الجاهلية ، كان يقول الرجلُ للرجل : شاغِرْني ، أي زَوِّجني أختَك ، أو ابنتَك ، أو من تلي أمرَها ، حتى أزوِّجَك أختي ، أو بنتي ، أو من أَلِي أمرَها ، ولا يكونُ بينهما مَهْر ، ويكونُ بُضعُ كلِّ واحدةٍ منهما في مقابلة بُضعِ الأخرى . وقيل له : شِغَار لارتفاع المَهْر بينهما » . من شَغَرَتْ الأرضُ والبلدُ إذا خَلَتْ وفَرَغَتْ من الناس .

قال عِمرانُ : فقد أَخَذنا عن رسول الله ﷺ أشياءَ ليس لكم بها عِلْم .

وأخرج البيهقي أيضاً في « المدخل إلى السُّنَن » وهو المدخل الكبير ، والحاكم[١] عن الحسن - البصري - قال :

بينما عِمرانُ بن حُصَين يُحدِّثُ عن سُنَّة نبيِّنا محمد ﷺ[٢] ، إذْ قال له رجل : يا أبا نُجَيْد ، حدِّثْنا بالقرآن ، فقال له عِمرانُ : أنت وأصحابُك تقرأون القرآن ؟ أكنتَ مُحدِّثي عن الصلاةِ وما فيها وحدودِها ؟ أكنتَ مُحدِّثي عن الزكاةِ في الذهبِ والإبلِ والبَقَرِ وأصنافِ المال ؟ ولكني قد شَهِدتُ وغِبتَ أنت .

ثم قال : فَرَضَ علينا رسولُ الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا ، فقال الرجل : أحييتَني أحياك الله ، قال الحسَنُ : فما مات ذلك الرجلُ حتى صار من فقهاءِ المسلمين .

وأخرج البيهقي فيه أيضاً ، عن أُمَيَّة بن عبد الله بن خالد ، أنه قال لعبد الله بن عُمَر : إنَّا نجدُ صلاةَ الحضَر وصلاةَ الخَوْف في القرآن ، ولا نجدُ صلاةَ السَّفَر في القرآن ، فقال ابنُ عمر : يا ابن أَخِي ، إنَّ الله بَعَثَ إلينا محمداً ﷺ ولا نَعلمُ شيئاً ، فإنما نفعلُ كما رأينا محمداً ﷺ يفعل »[٣] .

---

(١) في « المستدرك » ١ : ١٠٩ ، في كتاب العلم .

(٢) ورَوَى هذاالخبرَ الخطيبُ البغدادي في « الفقيه والمتفقه » ١ : ٧٧ ، وجاء عنده التصريح بسماع الحسن البصري هذا الحديث من عمران رضي الله عنه ، ولفظُهُ : « بينما نحنُ عند عِمران بن حُصَين قال له رجل . . . » .

(٣) وهذا الخبر رواه النسائي في « سننه » ٣ : ١١٧ ، في أول كتاب تقصير الصلاة في السفر ، وابن ماجه في « سننه » ١ : ٣٣٩ ، في (باب تقصير الصلاة في السفر) ، والحاكم في « المستدرك » ١ : ٢٥٨ ، في كتاب الصلاة .

وأخرج البيهقي أيضاً بسنده عن أيوب السَّخْتِياني ، قال : إذا حَدَّثتَ الرجلَ بسُنَّةٍ ، فقال : دَعْنا من هذا وأنبئنا عن القرآن ، وفي رواية : وأجِبنا عن القرآن ـ فاعلم أنه ضالٌّ ! قال الأوزاعيُّ : وذلك أنَّ السُّنَّة جاءت قاضِيةً على الكتاب ـ أي مُفسِّرة مبيِّنة له ـ ، ولم يجيء الكتابُ قاضياً على السُّنَّة .

وأخرج البيهقي أيضاً عن أيوب السختياني ، قال : قال رجل عند مُطَرِّفِ بن عبد الله بن الشِّخِّير ـ أحَدِ كبار التابعين الأجِلَّة ـ : لا تُحدِّثونا إلا بما في القرآن ، فقال مُطَرِّف : إنَّا واللَّهِ ما نُريدُ بالقرآنِ بَدَلاً ، ولكن نُريدُ من هو أعلَمُ بالقرآنِ منا » . انتهى .

قال أبو عمر بن عبد البر[1] بعد ذكره نحوَ هذه الآثار : « قال الأوزاعي : الكتاب أحوج إلى السنة،من السنة إلى الكتاب. قال أبو عمر : يريد أنها تقضي عليه ـ أي تَفصِلُ فيه ـ وتُبيِّنُ المرادَ منه .

وروى عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب . وبه عن الأوزاعي قال : قال يحيى ابن أبي كثير : السنة قاضية على الكتاب ، وليس الكتاب قاضياً على السنة » . انتهى كلام ابن عبدالبر .

فالسنة من الكتاب بمنزلة الجزء من الكل . ولقد تعهد الله سبحانه بحفظ كتابه الكريم فقال : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾[2] . وحِفظُ السنة من حفظ الكتاب ولا ريب ، فهي محفوظة بحفظ الله تعالى لها .

وقد أقام الله تعالى لرسوله ﷺ أصحاباً أمناء ، وعلماء نبهاء ، آمنوا بدعوته ، وفادَوْه بأنفسهم وأرواحهم وأموالهم وأولادهم وديارهم وأوطانهم ،

---

(١) في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ : ١٩١ .

(٢) من سورة الحجر : ٩ .

وخالط حُبُّهم له قلوبَهم وأفئدتَهم ، وبذلوا في خدمته ونصرته النفس والنفيس ، وتلقوا عنه ﷺ سنته وأحاديثه ، وحفظوها وضبطوها ووعوها ، وبلغوها كما وعوها ، وقد كان نداء رسول الله ودعاؤه ﷺ يَرِنُّ في آذانهم صباح مساء :

« نضَّر الله امرءاً سمع منا حديثاً ، فحفظه حتى يُبلغه غيره ، فرب حامل فقه[1] إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه »[2] .

« نضَّر الله امرءاً سمع منا شيئاً ، فبلَّغه كما سمعه ، فرب مبلَّغ أوعى من سامع »[3] .

فقاموا رضي الله عنهم بأدب السماع منه والإسماع عنه خيرَ قيام ، حتى لم تفتهم شاردة ولا واردة ، فنقلوا كلامه الشريف عليه الصلاة والسلام ، ونقلوا حركاته وسكناته ولفتاته وابتساماته ، واستوعبوا نقل كل جليل ويسير من شأنه ، فإذا سمعت الحديث منهم فكأنك تسمعه من فم النبي ﷺ .

وهؤلاء الأصحاب الأخيار اصطفاهم الله لصحبة نبيه اصطفاء ،

---

(١) أي علم .

(٢) رواه أبو داود في « سننه » في كتاب العلم ، في (باب فضل نشر العلم) ٣ : ٤٣٨ ، والترمذي في « سننه » في أبواب العلم ، في (باب الحث على تبليغ السماع) ٤ : ١٤١ ، وابن ماجه في « سننه » في المقدمة ، في (باب من بلَّغ علماً) ١ : ٨٤ ، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح قاله الترمذي وابن حجر ، كما في « فيض القدير » للمناوي ٦ : ٢٨٥ . وقال الترمذي : « وفي الباب عن عبدالله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وجُبَير بن مُطعِم ، وأبي الدرداء ، وأنس » . انتهى .

(٣) رواه الترمذي ٤ : ١٤٢ ، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه . وقال الترمذي: حديث حسن صحيح . وقال الحافظ ابن حجر في « تخريج مختصر ابن الحاجب » حديث مشهور خُرِّج في « السنن » أو بعضِها ، من حديث ابن مسعود وزيد بن ثابت وجُبَير بن مطعم ، وصححه ابن حبان والحاكم . وذَكَر أبو القاسم بن منده في « تذكرته » أنه رواه عن المصطفى ﷺ أربعةٌ وعشرون صحابياً ، أفاده المناوي في « فيض القدير » ٦ : ٢٨٤ .

وانتخبهم من بين خليقته انتخاباً ، ليحملوا الأمانة ويُبلغوا الرسالة ، فكانوا كما شاء الله تعالى ، وكما خاطبهم في كتابه الكريم بقوله سبحانه : ﴿ كنتم خيرَ أُمَّة أُخرِجَتْ للناس ﴾(١) .

روى الإمام أحمد في « مسنده »(٢) ، عن الصحابي الجليل والإمام القدوة النبيل سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، أنه قال : « إن الله نظر في قلوب العباد ، فوجد قلب محمد ﷺ خيرَ قلوب العبادِ ، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه ، يقاتلون عن دينه . . . »(٣) .

وقال سيدنا عبدالله بن مسعود أيضاً في شأن الصحابة الأطهار : « أولئك أصحاب رسول الله ﷺ ، كانوا أفضل هذه الأمة : أبرَّها قلوبا ، وأعمقَها علما ، وأقلَّها تكلفا ، وأقومَها هَدْياً ، وأحسنها حالاً .

قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتَّبعوهم في آثارهم ، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسِيَرِهِم ، فإنهم كانوا على الهَدْي المستقيم »(٤) .

---

(١) من سورة آل عمران : ١١٠ .

(٢) ١ : ٣٧٩ .

(٣) قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١ : ١٧٨ ، بعد هذا الحديث : « رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ، ورجاله موثقون » . وقال شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى في تعليقه على « المسند » ٥ : ٢١١ « إسناده صحيح » . انتهى . ورواه ابن عبدالبر في مقدمة كتابه « الاستيعاب » ١ : ٦ .

(٤) رواه الحافظ ابن عبدالبر في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ : ٩٧ ، وأورده الإمامُ الفقيه ابن أبي زيد القيرواني في كتابه « الجامع » ص ١١٩ ، وأورده ابن الأثير في « جامع الأصول » ١ : ٢٩٢ ، في (باب الاستمساك بالكتاب والسنة) دون إسناد ، وقال : « هذا حديث وجدته في كتاب رَزِين ، ولم أجده في الأصول » .

وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر « الرسالة التدمرية » ، وذكره الأذرعي في « شرح =

ولقد كانت السنة المطهرة في عهد النبي ﷺ محفوظة مصونة من التبديل والتغيير ، والـدس والتزوير ، فلم تصبها شائبة بفضل الله تعالى ، ولا وقع فيها تقول أو كذب على رسول الله ﷺ .

ولم يُعرَف بحمد الله عن أحد من الصحابة أنه قال على رسول الله ﷺ ما لم يقل ، فقد حفظهم الله من ذلك ، وزكّاهم خير تزكية بقوله سبحانه : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾[1] .

فقد برّأهم الله تعالى من التقول والافتراء ، وأثنى عليهم بالسبق والهجرة والنُّصرة والرضوان منه . وليس أعلى من هذه التزكية لهم : ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ ، فقد رَفعَتْ من شأنهم حتى إنهم ليبادلون ربهم الرضا .

ذكر الإمامُ العلامة النسَّابةُ الزبير بن بكّار القرشي الزُّبَيري ، في كتاب « النَّسَب » له ، قال : « حدَّثني عمي مصعبٌ عن أبيه ـ عبدِ الله بن مصعب ـ قال : قال المهديُّ : ما تقولُ فيمن يَتنَقَّصُ الصحابة ؟ فقلتُ : زنادقة ، لأنهم ما استطاعوا أن يُصرِّحوا بنقصِ رسول الله ﷺ ، فتنقَّصوا أصحابَه ، فكأنهم قالوا : كان يَصحبُ صَحابةَ السُّوء »[2] .

العقيدة الطحاوية » ص ٣٧٠ ، وقد جَمَعتُ بين رواياتهم في السياقةِ المذكورة .
وذكره الإمام ابنُ القيم في « إعلام الموقِّعين » ٤ : ١٣٩ ، وقال : « رواه الإمامُ أحمد وغيره عن ابن مسعود » . انتهى . ولم أره في « المسند » للإمام أحمد ، فلعلَّه في كتاب « فضائل الصحابة » له .
وأوَّل هذا الأثر : « من كان منكم مُسْتَنّاً فلْيَسْتَنَّ بمن قد مات ، فإنَّ الحيَّ لا يُؤمَنُ عليه الفتنة ، أولئك أصحابُ محمد . . . » . ومعنى (مستناً) أي مُتَّبِعاً سالكاً سَنَنَ الحق وطريقَه . وأوَّلُه عند ابن عبدالبر وابن القيم : « من كان منكم متأسِّياً فليتأسَّ بأصحاب رسول الله ﷺ ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً . . . » .

(١) من سورة التوبة : ١٠٠ .

(٢) نقله الحافظ ابن حجر في « تعجيل المنفعة » ص ٢٣٥ ، في ترجمة (عبدالله بن مصعب بن الزبير) . ولم أر هذا الخبر في القسم المطبوع من كتاب « جمهرة النسب » للزبير بن بكار .

وروى الحافظ الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد »[(١)] ، بسنده إلى الزبير بن أبي بكر - وهي كنية بكَّار -، قال : « حدثني عمي مصعبُ بن عبدالله.، قال : حدثني أبي عبدُ الله بن مصعب ، قال : قال لي أمير المؤمنين المهدي : يا أبا بكر ، ما تقول فيمن يَنتقصُ أصحابَ رسول الله ﷺ ؟ قال : قلتُ : زنادقة . قال : ما سمعتُ أحداً قال هذا قبلَك .

قال : قلتُ : هم قومٌ أرادوا رسولَ الله ﷺ بنَقْص ، فلم يجدوا أحداً من الأُمَّة يُتابعُهم على ذلك ، فتنقَّصوا هؤلاء عند أبناءِ هؤلاء ، وهؤلاء عند أبناءِ هؤلاء ، فكأنهم قالوا : رسولُ الله ﷺ يَصحَبُه صَحابةُ السُّوء ، وما أقبَحَ بالرجل أن يَصحبه صَحابةُ السُّوء ! فقال : ما أراه إلا كما قلتَ ».

ومن هذا أخَذَ الإمامُ الحافظ أبو زرعة الرازي ، قولَه الذي رواه الخطيب البغدادي في « الكفاية في علم الرواية »[(٢)] ، في آخر (باب ما جاء في تعديل اللهِ ورسولِهِ للصحابة) : « قال أبو زُرعة : إذا رأيتَ الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسولَ ﷺ عندنا حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآن والسُّنَنَ أصحابُ رسول الله ﷺ ، وإنما يُريدون أن يَجرحوا شُهودَنا ، ليُبطِلوا الكتابَ والسُّنَّة ، والجَرحُ بهم أولى ، وهم زنادقة ».

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في « المستصفى من علم الأصول »[(٣)] ، في مباحث السنة المطهرة ، في الفصل الرابع في عدالة

---

(١) في الجزء : ١٠ : ١٧٤ ، في ترجمة (عبدالله بن مصعب الزبيري) .
(٢) ص ٤٩ ، و« الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر ١ : ١٠ .
(٣) ١ : ١٦٤ . وقد استقى الإمامُ الغزالي أغلبَ ما أورده في (الفصل الرابع في عدالة الصحابة) ، من كتاب « الكفاية » للخطيب البغدادي ص ٤٦ - ٤٩ ، من (باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة) ، فانظره إذا شئت فهو كافٍ وافٍ نفيس .

الصحابة رضي الله عنهم : « الذي عليه سلف الأمة ، وجماهير الخلف ، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه ، فهو معتقدنا فيهم ، إلا أن يَثبت بطريق قاطع ارتكابُ واحدٍ لفسق مع علمه به ، وذلك مما لا يَثبت ، فلا حاجة لهم إلى التعديل .

قال الله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أُخرِجت للناس ﴾(١) وقال تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾(٢) . وهو خطاب مع الموجودين في ذلك العصر ، وقال تعالى : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾(٣) ، وقال عز وجل : ﴿ والسابقون الأولون ﴾(٤) . وقد ذكر الله تعالى المهاجرين والأنصار في عدة مواضع وأحسن الثناء عليهم .

وقال ﷺ : « خير القرون : قرني ، ثم الذين يلونهم »(٥) ، وقال

---

(١) من سورة آل عمران : ١١٠ .

(٢) من سورة البقرة : ١٤٣ .

(٣) من سورة الفتح : ١٨ .

(٤) من سورة التوبة : ١٠٠ . وتمامُ الآية : ﴿ والسَّابقونَ الأوَّلُون من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعُوهم بإحسانٍ رَضِيَ اللّهُ عنهم ورَضُوْا عنه وأعدَّ لهم جَنَّاتٍ تَجرِي تَحْتَها الأنهارُ خالِدينَ فيها أبداً ذلك الفَوْزُ العظيمُ ﴾ .

(٥) رواه البخاري عن عِمران بن حصين رضي الله عنه ، بنحو هذا اللفظ في كتاب الشهادات ، في (باب لا يَشهَدُ على جَوْر إذا أُشهِدَ) ٥ : ٢٥٨ ، و١١ : ٢٤٤ و٥٨٠ ، بلفظ « خيرُكم قَرْني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » . وفي ٧ : ٣ بلفظ « خيرُ أمَّتي قرني ، ثم . . . » .

ومسلمٌ في كتاب فضائل الصحابة ، في (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم) ١٦ : ٨٧ ، بلفظ « إنَّ خيرَكم قَرْني ، ثم . . . » و« خيرُ هذه الأمَّةِ قَرْني . . . » .

والمرادُ بقَرْنِ النبي ﷺ : الصحابةُ الكرام ، (ثم الذين يلونهم) : التابعون ، (ثم الذين يلونهم) : أتباعُ التابعين . قال ابن الأثير في كتابه « النهاية » ٤ : ٥١ « القَرْنُ أهلُ كلِّ زمان ، وهو مقدارُ التوسُّطِ في أعمار أهلِ كل زمان ، مأخوذٌ من الاقتران ، وكأنه المِقدارُ الذي يَقترِنُ فيه أهلُ ذلك الزمانِ في أعمارِهم وأحوالِهم .

وقيل : القَرْنُ أربعون سَنَةً ، وقيل : ثمانون ، وقيل : مِئة ، وقيل : هو مُطْلَقٌ من الزمان . وهو مصدرُ قَرَنَ يَقرِنُ » .

ﷺ : « لو أنفق أحدكم مِلء الأرض ذهباً ما بَلَغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفه »(١) . وقال ﷺ : « إن الله اختار لي أصحاباً وأصهاراً وأنصاراً »(٢) .

فأيُّ تعديل أصح من تعديل علَّام الغيوب سبحانه ؟ وتعديلِ رسوله ﷺ ؟ كيف ولو لم يَرِد الثناءُ لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد ، وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأهل ، في موالاةِ رسول الله ﷺ ونصرته : كفايةٌ في القطع بعدالتهم » . انتهى .

وقال الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري رحمه الله تعالى ، في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام »(٣) ، في باب تسمية الصحابة الفقهاء : « فأما الصحابة رضي الله عنهم ، فهم كل من جالس النبي ﷺ ولو ساعة ، وسَمِعَ منه ولو كلمةً فما فوقها ، أو شاهَدَ منه عليه السلام أمراً يَعيه(٤) ،

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، في (باب قول النبي ﷺ : لو كنت متخذا خليلا) ٧ : ٢١ ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . ومسلم في كتاب فضائل الصحابة في (باب تحريم سب الصحابة) ١٦ : ٩٣ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .
والمُدُّ بضم الميم : مكيال معروف قديماً ، كانت تُكالُ به الحُبُوبُ والتَّمْرُ ونحوُها ، ويَبلُغُ ما يَحويه أقلَّ من نصف (كيلو) بمقياسنا اليوم . والنَّصِيف ـ بوزن رَغِيف ـ هو : النِّصْفُ.
فقوله ﷺ : (ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَهُ) أي ولا نِصْفَ المُدّ . قال ابن الأثير في « النهاية » : « وإنما قَدَّره بالمُدّ ، لأنه أقلُّ ما كانوا يَتصدَّقون به في العادة » . انتهى .
قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى ، في كتابه العظيم : « الاعتصام » ١ : ٢٥٨ ، « وإذا كان ذلك في المال أي لا يَبلُغُ أحدٌ شَأْوَ أَحَد الصحابةِ في الصدقة بالمال ولو تصدَّق بمِلءِ الأرضِ ذهباً ، وتصدَّق أحدُهم بنصف (مُدّ) تَمْر ـ ، فكذلك ـ لا يَبْلَغُ شَأْوُهم ـ في سائر شُعَب الإيمان ، بشهادةِ التجربة العاديَّة » .
(٢) رواه الطبراني في « الكبير » كما في « مجمع الزوائد » للهيثمي ١٠ : ١٧ ، عن عُوَيمر بن ساعدة رضي الله عنه ، قال الهيثمي : « وفيه من لم أعرفه » انتهى . ورواه الخطيب في « تاريخ بغداد » ٢ : ٩٩ ، بسندٍ ضعيف عن أنس رضي الله عنه .
(٣) ٥ : ٨٩ . وابنُ حزم الذي يأخذ بظاهر دلالة النص فحسب ، يقولُ الكلامَ النفيسَ التالي ، فتنبَّهْ .
(٤) إنما حكموا ـ إضافةً إلى إستنادهم إلى اللغة ـ بأن مجالسةَ ساعةٍ لرسول الله ﷺ ، أو مشاهدةَ لحظة ، أو سماعَ كلمة فما فوقها منه عليه الصلاة والسلام : تَكسِبُ صاحبَها اسمَ (الصحابي) ، لشرفِ منزلة النبي ﷺ ، ولأنَّ لرُؤيةِ نورِ النُّبوَّة قُوةَ سَرَيانٍ في قلب المؤمن ، =

ولم يكن من المنافقين الذين اتصل نفاقُهم واشتهَرَ حتى ماتوا على ذلك .

وكلُّهم عدلٌ إمامٌ فاضِلٌ رِضاً ، فَرْضٌ علينا توقيرُهم وتعظيمُهم ، وأن نستغفرَ لهم ونُحبَّهم(١) . وتَمرةٌ يَتصدق بها أحدُهم أفضلُ من صدقةِ أحدِنا

= فتَظهَرُ آثارُها على جوارح الرائي في الطاعةِ والاستقامةِ مَدَى الحياة ، ببركتِهِ ﷺ . ويَشهدُ لذلك ما رواه الصحابيُّ الجليلُ عبدُالله بن بُسْر ، عنه ﷺ : « طُوبَى لمن رآني وآمَنَ بي ، وطُوبَى لمن رأى من رآني ، ولمن رأى مَنْ رأى مَنْ رآني وآمَنَ بي » . رواه الطبراني والحاكم كما في « الجامع الصغير » للسيوطي ٤ : ٢٨٠ بشرح المُناوي : « فيض القدير » ، وهو حديثٌ ثابتٌ ، وله طرق كثيرة .

وقال الإمامُ تقي الدين السبكي في « الإبهاج في شرح المنهاج » ١ : ٩ من كتب أصول الفقه : « والصحابيُّ هو كل من رأى النبيَّ ﷺ مُسْلِماً ، وقيل : من طالت مُجالستُه ، والصحيحُ الأول ، وذلك لشرفِ الصُّحبة ، وعِظَمِ رؤيةِ النبي ﷺ ، وذلك أن رُؤيةَ الصالحين لها أثرٌ عظيم ، فكيف رُؤيةُ سيِّدِ الصالحين ؟! فإذا رآه مسلمٌ ولو لحظةً ، انطَبَع قلبُهُ على الاستقامة ، لأنه بإسلامه متهيىءٌ للقبول ، فإذا قابَلَ ذلك النورَ العظيمَ ، أشرَقَ عليه وظَهَر أثرُه في قلبِهِ وعلى جوارِحه ». انتهى .

ولفظُ (الصُّحْبَة) أو (الصَّاحِب) لغة : لا يقتضي طولَ اللقاءِ وامتدادَ الملازمة ، كما شَرَحه وقرَّره الإمامُ أبو بكر الباقِلاّني ، ونَقَله عنه الخطيبُ البغدادي في « الكفاية » ص ٥١ وأقرَّه ، ونَقَله عن الخطيبِ الحافظُ العراقيُّ في حاشيته على « مقدمة ابن الصلاح » ص ٢٥٦ ، وكما حقَّقه أيضاً وأوسَعَه استدلالاً باللغة ونصوص الكتاب والسنةِ : ابنُ تيمية ، في كتابه « الصارم المسلول على شاتم الرسول » ص ٥٧٥ ، في (باب حكم من سَبَّ أحداً من الصحابة)، فانظرهما .

وانظر أيضاً «الروض الباسم في الذبِّ عن سُنَّة أبي القاسم » للإمام ابن الوزير محمد بن إبراهيم اليماني ١ : ٥٧ ـ ٦٠ ، فقد قرَّر فيه بتوسُّع واستدلال : أنَّ تسمية يسيرِ المخالطة : (صُحبةً) ثابتٌ بالكتاب والسنة وما أُجمعَ على صحته منَ العبارات في هذا المعنى .

(١) جاء في كتاب « الجامع » للإمام أبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني ، الفقيه المالكي المشهور المتوفى سنة ٣٨٦ رحمه الله تعالى ، قوله في ص ١٠٧ ـ ١١٦ : « فمما أجمعَت عليه الأُمَّةُ من أمور الديانة : أنَّ الله تبارك اسمُه له الأسماء الحُسنَى والصفاتُ العُلَى . . . ، وأنَّ خيرَ القرون قَرْنُ الصحابة ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، كما قال النبي عليه السلام .

وأنَّ كلَّ من صَحِبَه ولو ساعةً ، أو رآه ولو مرةً ، فهو بذلك أفضلُ من أفضل التابعين ، وأجمعَتْ على الكفِّ عن ذكرِ أصحاب رسول الله ﷺ إلا بخيرِ ما يُذكَرون به ، وأنهم أحق الناس أن تُنشَرَ مَحاسنُهم ، ويُلتَمَسَ لهم أحسَنُ المخارج ، ويُظَنُّ بهم أحسَنُ =

مَا يَملِك ، وجلسةٌ من الواحد منهم مع النبي ﷺ أفضلُ من عبادةِ أحدِنا دهرَه كلَّه ، ولو عُمِّرَ أحدُنا الدهرَ كلَّه في طاعاتٍ متصلة ، ما وازَى عَمَلَ امرئٍ صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً واحدةً فما فوقها(١) ، قال رسول الله ﷺ : دَعُوا لي أصحابي ، فلو كان لأحدكم مِثلُ أُحُدٍ ذَهَباً فأنفقَه في سبيل الله ، ما بَلَغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه. انتهى(٢) .

= المذاهب ، قال الرسول ﷺ : لا تُؤذُوني في أصحابي ، فوالذي نفسي بيدِهِ لو أنفَقَ أحدُكم مثلَ أُحُد ذهباً ما بَلَغ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه . قال أهلُ العلم : لا يُذكَرون إلا بأحسنِ ذِكْر » . انتهى .

(١) هذا المقطع : (ولو عُمِّر أحدُنا . . . فما فوقها) من « الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل » لابن حزم ، في مبحث (شُنَع المعتزلة) ٤ : ٢٠١ ، من طبعة المطبعة الأدبية بالقاهرة .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٧ : ٧ ، عند شرح حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، أنَّ النبي ﷺ قال : « خيرُ القرون قَرْني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، . . . » :

« والذي ذَهَب إليه الجمهورُ أنَّ فضيلةَ الصحبة لا يَعْدِلُها عَمَلٌ ، لمشاهدةِ رسولِ الله ﷺ ، وأما من اتَّفَق له الذَّبُّ عنه ، والسَّبْقُ إليه بالهجرةِ أو النُّصرة ، وضَبْطُ الشرعِ المتلقَّى عنه ، وتبليغُه لمن بعدَه ، فإنه لا يَعْدِلُه أحدٌ ممن يأتي بعدَه ، لأنه ما من خَصْلةٍ من الخصال المذكورة ، إلا وللذي سَبَق بها مثلُ أجرِ من عَمِلَ بعدَه ، فظَهَرَ فضلُ الصحابةِ رضي الله عنهم » . انتهى .

أما تخريج الحديث الذي أورده ابن حزم هنا ، في كلامه المنقول : (دعوا لي . . .) ، فقد رُوِيَ نحوُ هذا اللفظ من حديثِ أنس وحديثِ أبي هريرة رضي الله عنهما ، وهذا نصُّ حديثيهما مع سَبَب ورود الحديث ، قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١٠ : ١٥ « عن أنس قال : كان بين خالد بن الوليد وبين عبدالرحمن بن عوف كلام ، فقال خالد لعبدالرحمن : تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها . فبَلَغنا أنَّ ذلك ذُكِرَ للنبي ﷺ ، فقال : دَعُوا لي أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ، لو أنفقتم مثلَ أحدٍ ذهباً ما بلغتم أعمالَهم . رواه أحمد ، ورجالُه رجالُ الصحيح .

وعن أبي هريرة قال : كان بين خالد وعبدالرحمن بن عوف بعضُ ما يكون بين الناس ، فقال رسول الله ﷺ : دَعُوا لي أصحابي ، فإنَّ أحدكم لو أَنفَق مثلَ أُحُد ذهباً لم يَبلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه . رواه البزار ، ورجالُه رجالُ الصحيح غيرَ عاصم بن أبي النَّجُود وقد وُثِّقَ » . انتهى .

قال العلامة المُناوي في « فيض القدير » ٣ : ٥٣١ « قوله ﷺ : (أصحابي) ، الإضافةُ فيه للتشريف ، فتُؤذِنُ باحترامِهم ، وزَجْر سابِّهم ، وتعزيرِه عند الجمهور .

قال بعضُ الكاملين : وقولُه (أصحابي) : مفردٌ مضافٌ فيَعُمُّ كلَّ صاحب له ، لكنه عمومٌ =

قال الإمام ابن تيمية في كتابه « الردّ على الأَخْنَائي » :(١) « ولما كان أصحابُ النبي ﷺ أعلمَ الناس بدينه ، وأطوعَهم له ، لم يَظهر فيهم من البِدَع ما ظَهَر فيمن بعدَهم ، فلا يُعرَفُ من الصحابةِ من كان يتعمَّدُ الكذبَ على رسول الله ﷺ ، وإن كان فيهم من له ذنوب ، لكنَّ هذا البابَ مما عَصَمهم الله فيه ـ أي حَفِظَهم ـ من تعمُّدِ الكذبِ على نبيهم ». انتهى .

فالصحابة رضوان الله عليهم مصنوعون مؤهلون من الله لحمل الأمانة وتبليغ الشريعة للناس ، فلم يكن منهم كذبٌ على رسول الله ﷺ ولا انتحال .

كيف وقد اشتَهر واستفاض فيهم وتواتَرَ عنهم قولُه ﷺ : « من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »(٢) . قال الحافظ السيوطي : رَوى هذا

= مرادٌ به الخصوص ، لأنَّ السبب المذكور يدلُّ على أن الخطاب لخالدٍ وأمثالِهِ ممن تأخَّر إسلامُه ، وأنَّ المرادَ هنا : متقدمو الإسلام منهم ، الذين كانت لهم الآثارُ الجميلة ، والمناقبُ الجليلة ، في نُصرة الدين ، من الإنفاق في سبيل الله ، واحتمالِ الأذى في سبيل الله ، ومجاهدةِ أعدائه . ويصحُّ أن يكون من بَعْدَ الصحابةِ مخاطَباً بذلك حُكماً إمَّا بالقياس أو بالتَّبَعِيَّة » . انتهى .

قلتُ : بل قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٧ : ٣٤ ،عند هذا الحديثِ نفسِه من رواية أبي سعيد الخدري : « لا تَسبُّوا أصحابي ، فلو أنَّ أحدَكم أنفَقَ مثلَ أُحُد . . . » : « سبَبُ الحديث ما وقع في أوَّلِهِ عند مسلم ١٦ : ٩٢ ، قال : كان بين خالد بن الوليد وعبدالرحمن بن عوف شيء ، فَسَبَّه خالد ، فذكر الحديث .

وقولُه : (فلو أنَّ أحدكم) فيه إشعار بأن المراد بقوله : (أصحابي) أصحابٌ مخصوصون ، وإلا فالخطابُ كان للصحابة . ومع ذلك فنهيٌ بعضٍ من أدرك النبيَّ وخاطَبَه بذلك ، عن سَبِّ من سبَقَه ، يقتضي زَجْرَ من لم يدرك النبي ﷺ ولم يخاطبه ، عن سَبِّ من سَبَقَه من باب الأولى » . انتهى . ثم خطَّأ الحافظُ من زعم أنَّ الخِطاب بذلك لغير الصحابة ممن سيُوجَدُ من المسلمين بعد ، للتصريح في نفس الخبر بأن المخَاطَبَ بذلك خالدُ بنُ الوليد ، وهو من الصحابة الموجودين إذْ ذاك بالاتفاق .

(١) ص ١٠٣ .

(٢) رواه البخاري في « صحيحه » في كتاب العلم ، في (باب إثم من كَذَب على النبي ﷺ) ١ : ٢٠٢ ، ومسلم في « مقدمة صحيحه » ١ : ٦٧ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الحديث أكثرُ من مئةٍ من الصحابة[١] .

وأما الحديث الذي رواه ابن عدي في « الكامل » ونقله عنه ابن الجوزى في مقدمة كتابه « الموضوعات »[٢] ، وجعله سبب ورود حديث « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، فهو حديث منكر لا يصح الالتفات إليه ولا التعويل عليه .

ونصُّه في إحدى روايتيه : « عن علي بن مُسْهِر ، عن صالح بن حَيَّان ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : كان حيٌّ من بني ليث من المدينة على ميلين ، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه ، فأتاهم وعليه حلة ، فقال : إن رسول الله ﷺ كساني هذه الحلة ، وأمَرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم ، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يحبها .

فأرسل القوم الى رسول الله ﷺ ، فقال : كَذَب عدوُّ الله ، ثم أرسل رجلًا فقال : إن وجدته حياً ـ وما أراك تجده ـ فاضرِبْ عنقه ، وإن وجدته ميتاً فاحرقه بالنار !! .

قال : فجاء فوجده قد لدغته أفعى فماتَ ، فحرقه بالنار ، قال : فذلك قول رسول الله ﷺ : من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

فهذا الحديث منكر لا يصح ، وفي إسناده (صالح بن حَيَّان القرشي الكوفي) ، اتفقت كلمة المحدثين النقاد على تضعيفه وجرحه ، كما تراه في ترجمته في « تهذيب التهذيب »[٣] . فضعَّفه يحيى بن معين ، وقال

---

(١) نقله عن السيوطي العلامة علي القاري في مقدمة كتابه « الموضوعات الكبرى » ص ٨ .
(٢) ١ : ٥٥ ـ ٥٦ .
(٣) ٤ : ٣٨٦ .

النسائي : ليس بثقة ، وقال الحربي : له أحاديث منكرة ، وقال البخاري : فيه نظر ، ومعناه عند البخاري أنهم متهم واهٍ ، كما في « الرفع والتكميل » للكنوي[١] ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال ابنُ حِبَّان : يَروِي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات .

وترجم له الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال »[٢] ، فذكر من منكراته هذا الحديث بنفسه ، ثم أعقبه بقوله : « تفرَّد به حجاج بن الشاعر ، عن زكريا بن عَدِي ، عنه . وروى سويد عن (علي) قطعة من آخر الحديث . ورواه كلَّه صاحبُ « الصارم المسلول »[٣] ، من طريق البغوي ، عن يحيى الحِمَّاني ، عن علي بن مُسْهِر ، وصحَّحه ، ولم يَصحَّ بوجه » . انتهى .

وكذلك الحديث الآخر الذي رواه الطبراني في « المعجم الكبير » كما في « مجمع الزوائد » للهيثمي[٤] ، عن عبدالله بن محمد بن الحنفية . . . » وفي آخره : « . . . فغَضِبَ رسول الله ﷺ ، وبعث رجلاً من الأنصار وقال : اذهب فاقتله واحرقه بالنار ! فانتهى إليه وقد مات وقُبِر ، فأمر به فنبش !! وأَحرَقه بالنار !! ثم قال رسول الله ﷺ : من كَذَب عليَّ . . . » . الحديث .

ففي إسناده (أبو حمزة الثُّمالي الكوفي) : ثابت بن أبي صَفِيَّة ، وهو

---

(١) ص ٢٥٢ .
(٢) ٢ : ٢٩٢ .
(٣) يعني : الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى . وقد ساق هذا الحديثَ فيه ص ١٦٩ ، وذَكَر بعض رواياته ، واعتمده للاستدلال والحكم ، فلهذا قال الحافظ الذهبي : « وصحَّحه ، ولم يَصحَّ بوجه » . وهو كما قال .
(٤) ١ : ١٤٥ .

واهي الحديث متروك متفق على ضعفه ، رافضي ، قال فيه الإمام أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو داود : جاءه ابن المبارك فدفع إليه صحيفة فيها حديثُ سُوءٍ في عثمان ، فرَدَّ الصحيفة على الجارية ، وقال : قولي له : قبَّحك الله وقبَّح صحيفتك . إلى آخر الطعون التي في ترجمته في « تهذيب التهذيب »(١) .

وكذلك الحديث الآخر الذي رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » كما في « مجمع الزوائد »(٢) ، عن عبدالله بن عَمْرو«أن رجلاً لَبِس حُلَّة مثل حلة النبي ﷺ . . . » الحديث ، ففي إسناده (عطاء بن السائب الكوفي) ، وقد اختَلَط ، قاله الحافظ الهيثمي ، وقال أبو حاتم الرازي : تغيَّر حفظه بآخِرِه ، في حفظه تخاليط كثيرة ، إلى آخر ما تراه في ترجمته في « تهذيب التهذيب »(٣) .

وكذلك الحديث الذي رواه ابن الجوزي في مقدمة « الموضوعات »(٤) ، « عن داود بن الزبرقان ، قال : أخبرني عطاء بن السائب ، عن عبدالله بن الزبير ، قال يوماً لأصحابه : أتدرون ما تأويل هذا الحديث : من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ؟ قال : عَشِقَ رجل امرأة فأتى أهلَها مساء . . . » . الحديث .

ففي إسناده (عطاء بن السائب) أيضاً ، وقد اختَلَط كما تقدم . وفي إسناده (داود بن الزبرقان الرقاشي البصري) ، المتفقُ على ضعفه ، قال فيه ابن معين : ليس بشيء ، وضعَّفه ابن المديني جداً ، وقال الجوزجاني :

---

(١) ٢ : ٧ - ٨ .
(٢) ١ : ١٤٥ .
(٣) ٧ : ٢٠٣ - ٢٠٧ .
(٤) ١ : ٥٦ .

كذاب ، وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة والأزدي : متروك ، وقال البزار : منكر الحديث جداً ، إلى آخر ما تراه من الطعون في ترجمته في « تهذيب التهذيب »(١) .

وفوق هذا فإن سماع (داود) من (عطاء) ، كان بعد اختلاطه ، قال ابن معين : « جميع من سَمِع من عطاء سَمِعَ منه في الاختلاط إلا شعبة والثوري » كما في « تهذيب التهذيب »(٢) . فرحمة الله تعالى على الحافظ الذهبي الذي قال في هذا الحديث : « ولم يَصحَّ بوجهٍ » كما تقدم نقله عنه .

ومما يؤخذ على الشيخ ابن الجوزي رحمه الله تعالى ، أنه في مقدمة كتابه « الموضوعات »(٣) أورد حديثَ ابن بُرَيدة وحديثَ ابن الزبير على الإقرار والاستدلال ! دون إشارة منه إلى ما فيهما من العِلَل القادحة والمطاعنِ البالغة كما رأيت ! .

وتابعه على ذلك الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى ، في مقدمة كتابه « الموضوعات الكبرى »(٤) تمامَ المتابعةِ ! فأورد الحديثين المذكورين آنفاً على الإقرار والثبوت ، وزاد عليهما حديثَ عبدالله بن عَمرو وحديثَ عبدالله بن محمد بن الحنفية ، فأوردهما أيضاً على الإقرار والاستدلال ! وقد علمتَ ما فيهما .

هذا ، ومن المهمِّ جداً ذكرُه هنا والتنبيهُ عليه في هذا الموضع : أنَّ بعضَ الأجلَّة من الصحابة رضي الله عنهم ، قد رَدَّ حديثاً رواه غيرُه من

---

(١) ٣ : ١٨٥ ـ ١٨٦ .
(٢) ٧ : ٢٠٥ .
(٣) ١ : ٥٥ .
(٤) ص ٤ ـ ٥ و٨ .

الصحابة الأجلَّة ، ونَفَى أن يكون ذلك الحديثُ قاله سيدُنا رسول الله ﷺ .

والحقُّ أن ذلك النفيَ لم يكن في نظر الصحابي النافي ـ جزماً وقطعاً ، بحمدِ الله وحفظِه ـ لتهمةِ الكذبِ أو الاختلاقِ أو التقوُّلِ من راوي ذلك الحديث ، وحاشا الصحابةَ رضي الله عنهم من ذلك ، وإنما هو من باب احتمال وقوع الخطأ أو السهو أو النسيانِ من المخطَّأ في نظر النافي ، أو من باب النفي الناجم عن ظنٍّ واجتهادٍ من النافي ، لوجودِ نَصّ قطعيّ ، أو حديثٍ عنده ، يراه معارضاً لذاك الحديثِ في نظره ، وليس من باب التكذيب والرَّمْي بالوضع قطعاً . وهذه فائدة نفيسة غالية ، ولم أرَ من نبَّه إليها .

رَوَى البخاري ومسلم في « صحيحيهما »(١) عن التابعي الجليل عبدالله بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة ، قال : « تُوفِّيَتْ أمُّ أبانٍ ابنةُ عثمان بن عفان بمكة ، وجئنا لنَشهدَها ، وحَضَرها ابنُ عُمَر وابنُ عباس ، وإني لجالسٌ بينهما ، فإذا صوتٌ من الدار ـ أي صوتُ النساءِ يبكين ـ، فقال عبدالله بن عُمَر لِعَمْرو بنِ عثمان وهو مُواجِهُه : ألا تَنهَى عن البكاء ؟! فإنَّ رسول الله ﷺ قال : إنَّ الميِّتَ لَيُعذَّبُ ببكاء أهلِه عليه :

فقال ابن عباس : قد كان عُمَرُ يقولُ بعضَ ذلك ، . . . ، فلما أُصِيبَ عُمَر دخَلَ صُهَيْبٌ يبكي يقول : وا أخاه ! واصَاحِباه ! فقال عمر : يا صُهَيب ، أتبكي عليَّ ؟! وقد قال رسولُ الله ﷺ : إنَّ الميتَ يُعذَّبُ ببعضِ بكاءِ أهلِه عليه .

قال ابن عباس : فلما مات عُمَر ذكرتُ ذلك لعائشة ، فقالت : يَرحمُ

---

(١) البخاري في كتاب الجنائز ، في (باب قول النبي ﷺ : يُعذَّبُ الميتُ ببعضِ بكاءِ أهلِهِ عليه) ٣ : ١٥١ ، ومسلم في أوائل كتاب الجنائز ، في (باب الميت يُعذَّبُ ببكاء أهله عليه) ٦ : ٢٣٢ .

اللَّهُ عمر ، لا واللّهِ ما حَدَّثَ رسولُ الله ﷺ : إنَّ اللَّهَ يُعذِّبُ المؤمنَ ببكاءِ أحَد ، ولكن قال : إنَّ الله يَزيدُ الكافرَ عذاباً ببكاءِ أهلِهِ عليه . وقالت عائشة : حَسْبُكم القرآن : ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخرَى﴾[١] .

زاد مسلم في روايته : « قال ابنُ أبي مُلَيكة : حدَّثني القاسمُ بن محمد ، قال : لمَّا بَلَغ عائشةَ قولُ عُمَر وابنِ عُمَر ، قالت : إنكم لَتُحدِّثُوني عن غيرِ كاذِبَيْنِ ولا مُكَذَّبَيْنِ ، ولكنَّ السَّمْعَ يُخطِىء » .

ثم رَوَى البخاري[٢] ومسلم[٣] عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : « ذُكِرَ عن عائشة أنَّ ابن عُمَر رَفَع إلى النبي ﷺ : إنَّ الميت يُعذَّبُ في قبره ببكاء أهلِهِ عليه ، فقالت : وَهِلَ[٤] ـ أي ابنُ عمر ـ ، إنما قال رسول الله ﷺ : إنه لَيُعذَّبُ بخطيئتِهِ وذنبِهِ ، وإنَّ أهله ليبكون عليه » .

ورَوَى مسلم أيضاً[٣] عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : « ذُكِرَ عند عائشة قولُ ابن عمر : الميِّتُ يُعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عليه ، فقالت : رَحِمَ الله أبا عبدالرحمن ـ هذه كنيةُ ابن عُمَر ـ ، سَمِعَ شيئاً فلم يحفظه ، إنما مَرَّتْ على رسول الله ﷺ جنازةُ يهوديّ ، وهم يبكون عليه ، فقال : أنتمُ تبكون وإنه لَيُعذَّب » .

---

(١) قال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » ٦ : ٢٣٢ ، عند حديث عائشة هذا ، الذي تنفي فيه حديثَ سيدنا عمر وابنِهِ : « فيه جوازُ الحَلِفِ لغلبة الظن بقرائنَ وإن لم يَقطَع الإنسانُ .

فإن قيل : فلعلَّ عائشة لم تَحلِف على ظن بل على عِلم ، وتكونُ سَمِعَتْه من النبي ﷺ في آخِرِ أجزاءِ حياتِه ؟ قلنا : هذا بعيدٌ من وجهين ، أحدُهما أنَّ عُمَر وابنَ عُمَر سَمِعاهُ ﷺ يقول : « لَيُعذَّبُ ببكاءِ أهلِه » . والثاني لو كان كذلك لاحتَجَّتْ به عائشة وقالت : سَمِعتُه في آخر حياتِه ﷺ ، و ـ لكنها ـ لم تحتجَّ به إنما احتجَّتْ بالآية ، والله أعلم » .

(٢) في كتاب المغازي ، في (باب قتل أبي جهل) ٧ : ٣٠١ .

(٣) في كتاب الجنائز ، في الباب السابق نفسه ٦ : ٢٣٤ .

(٤) قال الإمام النووي : « وَهِلَ بفتح الواو وكسرِ الهاء وفتحِها ، أي غَلِطَ ونَسِي » .

ورَوَى مسلم أيضاً[١] ومالك في « الموطأ »[٢] « عن عبدالله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عَمْرة بنتِ عبدالرحمن ، أنها أخبرَتْه أنها سَمِعَتْ عائشةَ وذُكِرَ لها أنَّ عبدالله بن عمر يقول : إنَّ الميِّتَ لَيُعذَّبُ ببكاء الحي ، فقالت عائشة : يغفرُ الله لأبي عبدالرحمن ، أَمَا إنه لم يَكذِب ، ولكنه نَسِيَ أو أخطأ ، إنما مَرَّ رسولُ الله ﷺ على يهودية يُبكَى عليها ، فقال : إنهم ليبكون عليها ، وإنها لتعذَّبُ في قبرِها ». انتهى[٣] .

فهذا النفيُ المؤكَّدُ بالقَسَم والحَلِفِ بالله تعالى ، من الصدِّيقةِ بنتِ الصدِّيق عائشةَ رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ ما حَدَّث بذاك الحديث ، الذي رفعه سيدنا عُمَر وابنُه عبدُ الله رضي الله عنهما ، إنما تعني به وقوعَ الخطأ والنسيان منهما في نظرها ، وليس شيئاً آخر قطعاً ، فقد قالت في عُمَر وابنِ عمر : « إنكم لتُحدِّثُوني عن غيرِ كاذبَين ولا مكذَّبَين ، ولكنَّ السمعَ يُخطىء . وقالت : وَهِلَ ابنُ عُمَر . وقالت : سَمِعَ شيئاً فلم يحفظه . وقالت : أَمَا إنه لم يَكذِب ، ولكنه نَسِيَ أو أخطأ » . انتهى .

---

(١) في الموضع السابق نفسه ٦ : ٢٣٤ .

(٢) في كتاب الجنائز ، في (باب النهي عن البكاء على الميت) ٢ : ٢٧٨ بشرح الزرقاني .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٣ : ١٥٤ ، عند شرح هذا الحديث الذي نَفَتْ فيه عائشة ما رفعه عمر وابنه رضي الله عنهم ، ما يلي :
« إنكارُ عائشة ذلك ، وحكمُها على الراوي بالتخطئة أو النسيان : بعيدٌ ، لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون ، وهم جازمون ، فلا وجه للنفي مع إمكان حملِهِ على مَحْمِلٍ صحيح . وقد جَمَع كثيرٌ من أهل العلم بين حديثَيْ عمر وعائشة بضروبٍ من الجمع ، أولَها . . . ، ثانيها . . . ، ثالثها . . . ، رابعها . . . ، خامسها . . . ، سادسها :
معنى التعذيب : تألُّمُ الميِّتِ بما يقع من أهلِهِ من النياحة وغيرِها ، ـ أي يُعذَّبُ بسماعِهِ بُكاءَ أهلِهِ ويَرِقُّ لهم ـ ، وهذا اختيار أبي جعفر الطبري من المتقدمين ، ورجَّحه ابنُ المُرابِط وعياضٌ ومن تبعه ، ونَصَرَه ابنُ تيمية وجماعةٌ من المتأخرين » . انتهى . ثم ساق الحافظ ابن حجر ما يؤيد هذا القول السادسَ من الأحاديثِ والآثار . مما يَدلُّ على أنه ارتاح إليه وارتضاه .

وهكذا وقع لعائشة رضي الله عنها مثلُ هذّا ، مع عددٍ من الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، انظر كتاب « الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة » للإمام بدر الدين الزركشي . كما وقع لجماعة من الصحابة غيرها ، استدركوا على مثيلهم ونفَوْا ما رواه وخطَّأوه فيه .

وعلى هذا : فإذا ورد على لسان أحدِ الصحابةِ نفيُ ما رواه نظيرُهُ ، أو قولُه في مَثيلِهِ : كَذَبَ فلان . . . ، أو نحوُ هذا من العبارات ، فالمراد به أنه أخطأ أو نَسِيَ ، لأن الكذب عند أهل السنة هو الإخبارُ عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، عمداً أو نسياناً أو خطأً ، ولكنَّ الإثمَ يختصُّ بالعامد . وحاشا الصحابةَ الأبرار أن يتعمَّد أحدُهم ذلك ، رضي الله عنهم ورضوا عنه . انظر ما علقته على « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي عند جملةِ (كَذَبَ أبو محمد)[1] .

هذا ، وقد استمرَّ الصَّفَاء والنَّقاءُ للسنة المطهرة إلى أواخر عهد الأربعة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، وذلك إلى نحو سنة أربعين من الهجرة ، ثم لما وقعَتْ فتنة مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه ، قامت بعضُ الأهواء السياسية في نفوس بعض الناس ، ولُوحظ شيء من الاختلال في الضبط والنقل ، فتحفَّظ الصحابة رضي الله عنهم عند ذلك بشدة التثبُّت والاستيثاق من الخَبَر ، وسألوا عن الإسناد ، حتى لا يَدخل من هُوَّة الأهواء على السنة المشرَّفة دَخِيلٌ أو حَمِيل .

روى الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه »[2] عن التابعي الجليل محمد بن سيرين رحمه الله تعالى[3] لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما

(١) ص ١٧٠ - ١٧١ .
(٢) ١ : ٨٤ .
(٣) ولد محمد بن سيرين البصري سنة ٣٣ ، ومات سنة ١١٠ رحمه الله تعالى .

وقعت الفتنة قالوا : سَمُّوا لنا رجالَكم ، فيُنظر إلى أهل السنة فيُؤخذ حديثُهم ، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤخذ حديثُهم » . انتهى . فبدأ تاريخُ السؤالِ عن الإسنادِ والتفحّص عن القائلِ وسلامتِه من المغامز، من هذه الحِقبة ، التي هي أواخر منتصف القرن الأول .

أورد الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد »(١) عن حُميد قال : كنا مع أنس بن مالك ، فقال : واللهِ ما كلُّ ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ، ولكن لم يكن يَكذِب بعضُنا بعضاً . رواه الطبراني في « الكبير » ورجالُه رجال الصحيح » . انتهى .

وقال الحافظ السيوطي في كتابه « مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة »(٢) . أخرج البيهقي عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : ليس كلنا كان يَسمع حديث رسول الله ﷺ ، كانت لنا ضيعة وأشغال ، ولكنَّ الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ ، فيحدِّثُ الشاهدُ الغائبَ .

وأخرج البيهقي أيضاً عن قتادة أن أنساً رضي الله عنه ، حدَّث بحديث ، فقال له رجل : أسمعتَ هذا من رسول الله ؟ قال : نعم ، أوحدَّثني من لم يَكذب ، والله ما كنا نَكذِب ، ولاكنا نَدرِي الكـذب » . انتهى .

وروى مسلم في « مقدمة صحيحه »(٣) ، « عن مجاهد أن بُشَيراً العَدَوِيَّ(٤) ، جاء إلى ابن عباس رضي الله عنه ، فجَعَل يُحدِّث ويقول :

---

(١) ١ : ١٥٣ .

(٢) ص ٣٦ .

(٣) ١ : ٨١ .

(٤) هو : بُشَير بن كعب العَدَوِي ، تابعي عراقي بصري ثقة ، وكان يقرأ صُحُفَ أهل الكتاب ، كما يُستفادُ من قصته مع الصحابي الجليل عِمران بن حُصَين في شأن الحياء ، وهي مذكورة في ترجمته في « تهذيب التهذيب » ١ : ٤٧١ . وترجم له البخاري في « التاريخ الكبير » ١ / ٢ : ١٣٢ ، وقال : « لما كان طاعونُ الجارف ـ وكان في سنة ٦٩ ـ احتفَر قبراً فقرأ فيه القرآن ، فلما مات دُفِنَ فيه » .

قال رسول الله ﷺ كذا ، وقال رسول الله ﷺ كذا ، فجَعَل ابن عباس لا يَأْذَنُ لحديثه ولا يَنظُرُ اليه .

فقال: يا ابن عباس ، مالي أراك لا تَسمع لحديثي ؟ أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تَسمع ؟! فقال ابن عباس : إنَّا كنا مرةً إذا سَمِعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرَتْه أبصارنا ، وأصغينا اليه بآذاننا ، فلما ركب الناسُ الصعبَ والذَّلولَ ، لم نأخذ من الناس إلا ما نَعرِف(١).

وفي رواية ثانية لهذا الخبر رواها الإمام مسلم أيضاً في« مقدمة صحيحه»(٢) جاء فيها عن طاووس : فجَعَل - بُشَيرٌ - يُحدِّثه ، فقال ابن عباس : عُدْ لحديثِ كذا وكذا ، فعاد له ، ثم حدَّثه ، فقال له : عُدْ لحديثِ كذا وكذا ، فعاد له .

فقال له - بُشَير -: ما أدري أعرفتَ حديثي كلَّه وأنكرتَ هذا ؟ أم أنكرتَ حديثي كلَّه وعَرفتَ هذا ؟ فقال له ابن عباس : إنَّا كنا نُحدِّثُ عن رسول الله ﷺ(٣) ، إذ لم يكن يُكذَبُ عليه ، فلما رَكِبَ الناسُ الصعبَ

---

(١) الصَّعبُ والذَّلُولُ من أوصاف البعير ، الذي كان المَطِيَّةَ للأسفار والانتقال . فالصَّعْبُ هو البعيرُ العَسِرُ المرغوبُ عن ركوبه ، والذَّلُولُ هو البعيرُ السهلُ اللَّيِّنُ الانقيادِ ، المحبوبُ المرغوبُ فيه . وهو هنا كناية ، والمعنى : لمَّا سَلَكَ الناسُ كلَّ مسلك مما يُحمَدُ أو يُذَمُّ ، لم نأخذ منهم إلا ما نَعرِف ، وتركنا ما لا نَعرف .

(٢) ١ : ٨٠ .

(٣) قوله : (كنا نُحَدِّثُ . . .) أي كان المسلمون يُحدِّثُ بعضُهم بعضاً عن رسول الله ﷺ ، ويَقبَلُ كلُّ واحد من الآخَرِ حديثَه بلا توقفٍ ولا دغدغة ، إذْ كانوا مؤتَمَنين على رواية الحديث ومحتاطين فيها .

و(نُحدِّثُ) هكذا جاء مشكولاً مضبوطاً في طبعات « مقدمة صحيح مسلم » ، بالبناء للمعلوم ، ويُواتِيه على هذا الشكل والضبطِ قولُه في آخرِ الكلام : (تركنا الحديثَ عنه) . وقال العلامة السِّندِيُّ في حاشيته على « صحيح مسلم » : قوله : نُحدِّثُ عنه . ضُبِطَ في غالب النُسخ بكسر الدال على بناء الفاعل . والوجهُ عندي أنه على بناء المفعول . وهو كناية عن الميل إلى سماع الحديثِ من الناس والأخذِ عنهم ، فإنَّ كذِبَ الناس يَمنعُ من الأخذِ عنهم .

والذلولَ تركنا الحديثَ عنه(١) . انتهى .

فالصحابةُ الكرام رضوان الله عليهم ، كانوا مطمئنين الى شيوع الصدق والأمانة بينهم ، فما كانوا يسألون عن الإسناد في عهد الرسول ﷺ وفي أكثر عهد الأربعة الخلفاء الراشدين ، إلى قريب من منتصف القرن الأول حتى وقعت الفتنة في مقتل سيدنا عثمان ، ونجمت بعض الأهواء ، فسألوا عن الإسناد حينئذ(٢) ، وقاموا بالنقد والتَّفْلِيَة للأخبار .

وهذا النقد أو التَّفْلِيَة الذي بدأ في أواخر منتصف القرن الأول يَعتمد على :

١ ـ عرض الخبر المروي على الخبر المحفوظ لدى الصحابي العالم ، فما وافق المحفوظ المعروف قُبِل ، وما خالف المحفوظ المعروف تُرِك ، رَوى الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه »(٣) عن ابن أبي مُلَيكة قال : كتبتُ إلى ابن عباس أن يَكتب لي كتاباً ويُخْفِي عني ، فقال : ولدٌ ناصح ، وأنا أختارُ له الأمور اختياراً وأُخفِي عنه .

---

(١) أي تركنا قبولَه من الناس إلا إذا وافق ما يُعرَفُ من حديثِهِ ﷺ .

(٢) وأما الحديث الذي أورده الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » ٥ : ٤٥٤ ، في مبحث خصائص هذه الأمة المحمدية ، على الإقرار له والاستدلال به ، وهذا نصه : « أخرج الحاكم ـ في معرفة علومِ الحديث ـ وأبو نعيم وابن عساكر ، عن عليّ رضي الله عنه مرفوعاً : إذا كتَبتم الحديثَ فاكتبوه بإسناده ، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يك باطلاً كان وزره عليه» انتهى . فهو حديث موضوع . وقد عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » إلى « معرفة علوم الحديث » للحاكم ، ولم أره في النسخة المطبوعة .
وقد تساهل السيوطي فأورده في « الجامع الصغير » ، وقال شارحه العلامة المناوي في « فيض القدير » ١ : ٤٣٣ : « قال الذهبي في « الميزان » موضوع » . انتهى . وقال الذهبي ذلك في « الميزان » ٤ : ٩٨ ، في ترجمة (مَسعدة بن صَدَقة) ، وأقره الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ٦ : ٢٢ .
والعجب من المحدِّث الزُّرقاني ، إذ أورد هذا الحديث على الإقرار كما أسلفت ! وتابعه عليه ونقله عنه العلامة عبدالحي اللكنوي ، في كتابه « الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة » ص ٢٦ ، على الإقرار والاستدلال أيضاً .

(٣) ١ : ٨١ .

قال : فدَعَا بقضاء عليّ ، فجعل يكتب منه أشياء ، ويمر بالشيء فيقول : واللهِ ما قَضَى بهذا عليّ إلا أن يكون قد ضَلَّ[١] .

٢ ـ تعرُّف شأنِ الراوي وحالِه من العدالة والضبط والصدق والتزيد ، قال الإمام التابعي محمد بن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعَتْ الفتنة ، قالوا : سَمُّوا لنا رجالكم ، فيُنظَرُ إلى أهل السنة فيُؤخذُ حديثُهم ، ويُنظَرُ الى أهل البِدَع فلا يُؤخَذُ حديثُهم » ، كما سَبق ذكره .

٣ ـ السؤال عن الإسناد ، كما تقدم آنفاً في كلام الإمام ابن سيرين .

وهذا العَرْض للخَبَر المرويّ على الخَبَر المحفوظ ، هو مما يُعبَّر عنه في علم المصطلح بنقد المتن . وذاك التعرُّف لحالِ الراوي من الصدق أو التزيّد هو مما يعبر عنه بنقدِ الإسناد ، وعلى هذا فيُمكن أن يقال بكل ثقة واطمئنان : إن البحث في الراوي والمروي والإسناد ، نشأ في أواخر منتصفِ القرن الأول للهجرة .

وهذه عنايةٌ ربانية تحققت لحفظ هذه السنة المطهرة ، والصحابةُ الأجلة متوافرون ، والتابعون العلماء الأخيار المتلقون عنهم متكاثرون ، فلم يُتَح للدس أو التوليد للأخبار ـ الذي أرادته الأهواء ـ أن يَستقر ويَحظَى بالقبول والعمل ، بل قام النقد والتمحيص في وجهه من أول يوم .

وعلى ضوء ما تقدم الإجمالُ ببيانه : يمكن تحديدُ زمن نشوء الوضع

---

(١) ثم أورد مسلم بعدَ هذا الأثر ١ : ٨٣ ، بسنده إلى طاووس قال : « أُتِيَ ابنُ عباس بكتابٍ فيه قَضَاءُ عليّ رضي الله عنه ، فمحاه إلا قَدْرَ ذِرَاعٍ ـ وكانَ الكتاب دُرْجاً مستطيلاً ـ » . ثم بسنده إلى الأعمش عن أبي إسحاق قال : « لما أحدثوا تلك الأشياء بعدَ علي رضي الله عنه ، قال رجلٌ من أصحاب علي : قاتَلَهم الله ! أيَّ عِلمٍ أفسدوا ؟! » انتهى . وهذه الآثارُ تَدُلُّ على فُشُوِّ الكذبِ بالكوفة بعدَ وفاةِ سيدنا علي رضي الله عنه ، قال الإمام النوويُّ في « شرحه » : « أشار بذلك إلى ما أدخلَتْهُ الروافضُ والشيعةُ في عِلمِ علي رضي الله عنه وحديثِهِ ، وتقوَّلوه عليه من الأباطيل ، وأضافوه إليه من الرواياتِ والأقاويل المفتعَلَة والمختَلَقَة ، وخلَطوه بالحق فلم يتميز ما هو صحيح عنه بما اختلقوه » .

للحديث بأواخر منتصف القرنِ الأول للهجرة ، وتحديدُ نشوء نقد المتن والإسناد من أوائل عهد الصحابة والتابعين ، فلم تكن هناك فجوة بين السنةِ وحُفَّاظِها الأمناء ، تُمكِّنُ المُغِيرين عليها من أهل الأهواء والبدع ، أن يَدسوا فيها ويُتَّخَذ ما دَسُّوه وَزَوَّروه دِيناً وشريعةً .

الحديث الموضوع :

يقال في اللغة : وَضع الشيءَ يَضَعُهُ وَضْعاً : اختلَقَه . ووضَعَ الرجلُ الحديثَ : افتراه وكَذَبه ، فالحديثُ موضوعٌ أي مختَلَقٌ مكذوب . ورجلٌ وضَّاعٌ : كذابٌ مُفترٍ[١] .

والحديثُ الموضوعُ في اصطلاح المحدِّثين : هو الحديثُ الذي لم يَصدُر عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، وأُضِيفَ إليه خطأً أو عمداً ، جهلاً أو كيداً ، فكلُّ مَا أُضِيفَ إلى رسول الله ﷺ ولم يَصدُر عنه فهو حديث موضوع . وأَوجَز بعضُهم فعرَّفه بأنه : الحديثُ المكذوبُ على رسول الله ﷺ سواء كان عمداً أم خطأً .

وتسميةُ الكلام (الموضوع): (حديثاً)، لا مانع منها ، فهو (حديث) بالنظر إلى المعنى اللغوي ، كما أشار إليه الحافظ السخاوي في فاتحة كتابه « المقاصد الحسَنة في بيان كثير من الأحاديث الدائرة على الألسنة »[٢] . وهو أيضاً (حديث) بزَعْمِ واضعِه ، وبالنظر الى ظاهرِ الأمر قبل البحث والكشفِ له، وإن كان اصطلاحاً ليس بحديث .

ويَشهدُ لتسمية الكلام المكذوب (حديثاً) ، ما رواه الإمام مسلم في

---

(١) وقول العلامة الزُّرْقاني في « شرح البيقونية » ص ٨٢ « سُمِّي بالموضوع ـ من وَضَع الشيءَ إذا حَطَّه ـ لانحطاط رُتبته دائماً بحيث لا ينجبرُ أصلاً » . غيرُ سديد .
(٢) ص ٣ .

« مقدمة صحيحه »(١) ، « عن سَمُرَة بن جُنْدَب ، والمُغيرةِ بن شُعْبَة رضي الله عنهما ، قالا : قال رسول الله ﷺ : من حَدَّث عني بحديثٍ يَرَى - أي يَعلُم أو يَظنُّ - أنه كَذِبٌ ، فهو أَحَدُ الكاذِبَيْنِ ». أي يُشارِكُ المحدِّثُ بالكذِبِ : البادِيءَ بذلك الكذِب ، فيشتركانِ في الإثم والمؤاخذة . وقد سَمَّى الرسولُ ﷺ في هذا الحديث : الكلامَ المكذوبَ : (حديثاً) .

والحديث الموضوع : تارةً يكون كلاماً يخترعه الكذاب من عند نفسه ، ثم يُضيفه إلى رسول الله ﷺ ، وهو أكثر الأحاديث الموضوعة .

وتارةً يأخذُ الواضعُ كلامَ غيره كبعض كلمات السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، أو بعض كلمات الحكماء ، أو بعض الأخبار الإسرائيليات ، أو غيرِ ذلك ، ثم ينسبه للرسول ﷺ .

وتارةً يأخذ الواضعُ حديثاً ضعيفَ الإسنادِ ، فيُركِّبُ عليه إسناداً صحيحاً ليَرُوجَ ويُقبَل .

وتارةً يَنسُبُ المرءُ الكلامَ المستقيمَ ككلام بعض الصحابة أو غيرهم إلى النبي ﷺ خطأً وغلطاً ، فيقال فيه أيضاً : حديثٌ موضوع .

حكمُ روايته :

قال الإمام ابن الصلاح في « معرفة أنواع علم الحديث »(٢) : « اعلم أنَّ الحديثَ الموضوعَ شَرُّ الأحاديثِ الضعيفة ، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عَلِمَ حالَه في أي معنى كان إلا مقروناً ببيانِ وضعِه(٣) ، بخلاف غيرِه من

---

(١) ١ : ٦٢ .

(٢) ص ١٠٩ ، في النوع الحادي والعشرين : (الموضوع) .

(٣) ومن المؤسف جداً : أن التساهل الفاحش في شأن الحديث الموضوع ، دخل في صفوف بعض العلماء دخولاً ذريعاً ، فترى أحدَهم - وهو في مقامٍ من العلم والمنصِبِ فيه كبير - يَنسُبُ الحديثَ الموضوعَ المكذوبَ على رسول الله ﷺ إلى (البخاري) ! فإن كان ذلك=

الأحاديث الضعيفة التي يُحتمَلُ صِدقُها في الباطن ، حيث جاز روايتُها في الترغيب والترهيب ـ أي بالشروط المذكورة في كتبِ المصطلح ، في شأن روايتها ـ.

وإنما يُعرَفُ كونُ الحديث موضوعاً : بإقرار واضعه ، أو ما يتنزل

وقع منه بعد المراجعة فهي مراجعة خاطئة ! وإن كان من دون مراجعة فالأمرُ أشدُّ وأخطَرُ وأخطأ !

جاء في كتاب « العلم والإيمان في بناء الأمم والمجتمعات » لفضيلة الشيخ الدكتور عبدالغني عوض الراجحي ، عميد كلية أصول الدين بجامعة أسيوط ، الذي طَبَعه « مجمع البحوث الإسلامية » بالقاهرة بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سَنة ١٣٩٤ ، وقدَّم له الأمين العامُّ لمجمع البحوث الإسلامية الدكتور محمد عبدالرحمن بيصَار ، جاء في ص ١٥ منه ما يلي : « . . . وفي الحديث الشريف : تفكُّرُ ساعةٍ خيرٌ من عبادة ستين سنة . رواه البخاري ». انتهى .

ونسبةُ روايتِهِ إلى (البخاري) ـ والمرادُ به : « صحيحُ البخاريِّ » عندَ مثل هذا الإطلاق ـ من التقوُّلِ الفاحش ، شأن حالِ الحديثِ نفسِه ! فإنه حديث موضوع ، رواه أبو الشيخ ابن حَيَّان في « كتاب العَظَمة » له ، بلفظ « فكرةُ ساعةٍ خيرٌ . . . » . وبهذا اللفظ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » ٤ : ٤٤٣ بشرح « فيض القدير » للمُناوي ، وأشار المُناوي فيه إلى وَضْعِه .

وهو حديث موضوع ، كما قال بذلك الإمام ابن الجوزي في كتابه : « الموضوعات » ٣ : ١٤٤ ، قال : « وفي إسنادِهِ كذَّابان ! فما أُفلِتَ وَضْعُه من أحدِهما : إسحاق بن نَجِيح المَلَطِي ، قال أحمد : هو أكذبُ الناس . وقال يحيى : هو معروف بالكذب ووَضْع الحديث . وقال الفلاَّس : كان يَضَعُ الحديثَ على رسول الله ﷺ صُرَاحاً . والثاني : عثمان بن عبدالله القرشي عن إسحاق المَلَطي ، قال ابن حِبَّان : يَضَعُ الحديثَ على الثقات » . انتهى .

وزَعَم السيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٣٢٧ أنَّ له شاهداً . وتغافَلَ أو غَفَل عن أنَّ في سَنَدِ الشاهد الذي ذكره كذَّابينِ آخَرَين ، أحدهما : سعيد بن مَيْسَرَة البكريُّ البصريُّ ، كذَّبه يحيى القطان، وقال فيه البخاري : منكرُ الحديث ، أي لا تَحِلُّ الروايةُ عنه . وقال فيه ابنُ حِبَّان : يروي الموضوعات . وثانيهما : علي بن إبراهيم القزويني حُمِلَ عليه وَضْعُ حديث مكذوب ، كما في ترجمته في « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ٤ : ١٩٤ . كما أنَّ في السند أيضاً بعضَ المجاهيل !

فالشاهدُ الذي ذكره السيوطي لتقويةِ المشهودِ له : فيه هذه البلايا ! فهل يُعَدُّ شاهداً ؟! والله يغفر للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى تساهُلَه الشديد في تشييد الموضوعات بالموضوعات !

منزلةَ إقرارِه ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي ، أو المرويّ ، فقد وُضِعَتْ أحاديث طويلة يَشهَدُ بوضعها ركاكةُ ألفاظها ومعانيها ». انتهى .

قال العلامة علي القاري في كتابه « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع »[(١)] : « وقد حَكى السيوطيُّ[(٢)] عن ابن الجوزي[(٣)] أنَّ من وَقَع في حديثِهِ الموضوعُ ، والكذِبُ ، والمقلوبُ أنواع :

١ ـ منهم من غَلَب عليهم الزهد ، فغَفَلُوا عن الحفظِ والتمييز .
٢ ـ ومنهم من ضاعت كُتُبُه ، فحدَّثَ من حفظِه فغَلِط .
٣ ـ ومنهم قومٌ ثقات ، لكن اختَلَطتْ عقولُهم في أواخِرِ أعمارهم .

٤ ـ ومنهم من رَوَى الخطأ سهواً ، فلما رأى الصواب وأيقن به لم يَرجع ، أَنَفَةً من أن يُنسَبَ إلى الغلط !.

٥ ـ ومنهم زنادقة وَضَعُوا قَصْداً إلى إفسادِ الشريعة[(٤)]، وإيقاع الشك والتلاعُبِ بالدين . وقد كان بعضُ الزنادقة يتغفَّلُ الشيخَ فيَدُسُّ في كتابه ما ليس من حديثه .

٦ ـ ومنهم من يَضَعُ لنُصرةِ مَذْهَبِه ، وهذا مذكورٌ عن قومٍ من السَّالِميَّة . وهي فِرقةٌ من الفِرَق الضالَّة .

٧ ـ ومنهم من يَضَعُ حِسبةَ وترغيباً وترهيباً !.

---

(١) ص ٢٥١ من الطبعة الثانية .
(٢) في آخر « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٤٦٧ ـ ٤٧٣ .
(٣) في أول كتابه « الموضوعات » ١ : ٣٥ ـ ٤٧ . وانظر في مقدمة « جامع الأصول » لابن الأثير ١ : ١٣٥ ـ ١٤٥ عَشْرَ طبقاتٍ من المجروحين الذين ارتكبوا وَضْعَ الحديث أو وقع منهم .
(٤) الزنادقة جمع زِنْديق بكسر الزاي ، وهو من لا يؤمن بالآخرة ولا بالربوبية لله تعالى ، أو من يُبطِنُ الكفر ويُظهِرُ الإسلام ، وهو الذي يقال له في زماننا : مُلْحِد .

٨ ـ ومنهم من أجاز وَضْعَ الأسانيدِ لكلامٍ حسن(١).
٩ ـ ومنهم من قَصَدَ التقرُّبَ إلى السُّلطان .
١٠ ـ ومنهم القُصَّاص ، لأنهم يريدون أحاديث تُرقِّقُ وتَنْفُقُ . انتهى .

أسباب الوضع :

وعُلم مما قدَّمته عن ابن سيرين في تحديد نشوء زمن الوضع وسببه : أنَّ أوَّلَ الوضع كان حوالَيْ سنة أربعينَ من الهجرة ، وأنه نشأ من جرَّاء وقوع الفتنة التي قامت بمقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه .

وقد نَجَم عن هذه الفتنة وما اتصل بها : فِتَنٌ واختلافات ، وخصوماتٌ ونزاعات ، تمكنت الأهواء بسببها ـ في أصحاب الهوى ـ أن تأخذ طريقَها إلى الدس والتوليد والتزيد والانتحال في الحديث نصراً لفريق على فريق ، أو نكايةً وعداوةً من فريق في مواجهةِ فريق آخر ، أو إرواءً لكيدٍ مكبوت في بعض نفوس أعداء الإسلام والمسلمين ، أو لغير هذا وذاك مما سأعرِض له فيما بعدُ بالذكر والبيان .

ولما عَصَفت هذه الأهواء في صفوف المسلمين ، ظَهَرتْ عِلَل وأمراضٌ كانت كامنةً في نفوس أصحابها ، تحت سلطان الجماعة ووحدةِ الصف والكلمة ، فلما تفرقت الكلمة وانشقت عصا الجماعة والطاعة . . . أَخذَت تلك النفوس المريضة تَعمَلُ عملَها ، لتَروِي غليلَها وتُبرِّدَ كيدَها ، فأخذت تُمزِّق في أديم الإسلام ، واختارت أن توجِّه سِهامَـها إلى السنة

(١) جاء في « تهذيب التهذيب » ٩ : ١٨٥ ـ ١٨٦ ، في ترجمة (محمد بن سعيد المصلوب) الأسدي ، الشامي ، الدمشقي ، الأُرْدُنِّي ، الطَّبَري ، الوضَّاع الكذَّاب الزِّنْدِيق المُلْحِد ، الذي زادت أسماؤه مع كناه على مِئةِ اسم ، للتضليل بها والتمويه عنه ، وقَتَله الخليفة العباسي المنصور ـ تولَّى المُلْكَ سنة ١٣٦ ـ ١٥٨ ـ على الزندقة ، ما يلي : « قال دُحَيْم : سمعتُ خالد بن يزيد الأزرق يقول : سمعتُ محمد بن سعيد الأُرْدُنِّي يقول : إذا كان الكلامُ حسناً ، لم أبالِ أن أجعَلَ له إسناداً . قال ابن رِشْدِين : سألتُ أحمدَ بن صالح المصريَّ عنه ، فقال : زِنْدِيقٌ ، ضُرِبَتْ عنقُه ، وَضَع أربعةَ آلافِ حديثٍ عند هؤلاء الحمقى ، فاحذروها » .

المطهرة دون القرآن الكريم ، لأن القرآن متواترٌ محصور بين الدفتين ،ومحفوظ في الصدور ، والسنة غيرُ متواترة ولا محصورة في كتاب .

ولا يُفهَمُ من هذا أنَّ تلك السهام التي وُجِّهت إلى السنة المطهرة ، قُذِفَ بها دفعةً واحدة في زمنٍ واحدٍ عن قوسٍ واحدة ، لا ، وإنما بدأت بمقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه تتسرَّبُ وتَنجُمُ وتَظهَرُ هنا وهناك ، ثم تتزايدُ وتنتشر كلَّما ضَعُفَ سُلطانُ القوة أو سُلطانُ العلم في الناس .

قال الشيخ الإمام ابن تيمية في « منهاج السنة النبوية »[1] : « لم يَحدث في خلافة عثمان بدعةٌ ظاهرة ، فلما قُتِلَ وتفرق الناس حَدَثَتْ بدعتان متقابلتان : بدعةُ الخوارج المكفِّرين لعلي ، وبدعةُ الرافضة المدَّعين لإمامته وعِصمتِه أو نبوتِه أو إلاهيتِه . ثم لما كان آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبدالملك ، حدثَتْ بدعة المرجئة والقدرية . ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية ، حَدَثتْ بدعة الجهمية والمشبِّهة المُمثِّلة ، ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك . انتهى .

وقد أحصى العلماء قديماً وحديثاً أسباب الوضع للحديث ، وكتبوا في ذلك ما يفي بالغاية ، بل قد اتسعت المباحث في ذلك ، حتى دُوِّن في الحديث الموضوع وأسباب الوضع رسائل خاصة للدراسات العليا حديثاً ، حتى يصح أن يقال : لم يَدع الكاتبون زيادةً لمستزيد فيه ، ويُمكن أن يُستخلص مما كتبه العلماء أنَّ أهمَّ أسباب الوضع ما يلي :

١ ـ **الدوافع السياسية** ، وهي أول الأسباب للوضع ظهوراً :

بعدَ مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه ، ذَرَّتْ الفِتَنُ قَرْنَها ، وبدأت

---

(١) ٣ : ١٨٥ .

الأهواء تأخذُ إلى النفوس الضعيفةِ طريقَها ، وظَهَر في تصرف بعض الناس الذين لم يَحْظَوْا بصحبةِ النبي ﷺ ومُشاهَدَتِهِ ألوانٌ من التعصُّب ، ودَبَّتْ الخلافاتُ والتفرقةُ في الصفوف ، وقامت الفِرَقُ والمبتدِعَةُ بالتحزُّب والتأويل ،[1] وحاول كلُّ حزب من أولئك الناس أن يؤيِّد موقفَه من مخالِفِه .

واتَّخذَتْ هذه الخلافاتُ طابَعاً دينياً ، وأوَّلُ معنىً طَرَقه الواضعون هو فضائل الأشخاص ، فوضعوا في فضل أئمتهم ورؤسائهم ، فقامت الشيعةُ بوَضْع أحاديثَ كثيرةٍ في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه ، فقابَلَهم مخالفوهم البكرية بمثل ذلك ، ثم تَمادَى الفريقان في هذا المضمار ، وكان هَمُّ الشيعة إثباتَ الوصيَّة بالخلافةِ لسيدنا علي من الرسول ﷺ ، فأفاضوا في هذا وفي غيرِهِ أيَّما إفاضة .

قال ابنُ الجوزي شيخُ أهل السُّنَّة في عصره ، في كتاب « الموضوعات »[2] : « بابٌ في فضل أبي بكرِ الصديق رضي الله عنه ، قد تعصَّبَ قوم لا خَلاقَ لهم ، يدَّعون التمسُّكَ بالسُّنَّة ! فوضعوا لأبي بكر فضائل ، ومنهم من قَصَد معارضةَ الرافضة بما وَضَعَتْ لعليّ عليه السَّلام ، وكلا الفريقين على الخطأ ، وذانِكَ السيِّدانِ غَنِيَّانِ بالفضائل الصحيحة عن استعارَةٍ وتخرُّص » .

ثم قال ابن الجوزي في الكتابِ نفسه[3] : « بابٌ في فضائل عليّ عليه السَّلام ، فضائلُه الصحيحةُ كثيرة ، غير أنَّ الرافضة لم تَقنع ،

(١) قال الإمام الشاطبي في « الاعتصام » ١ : ٢٢٠ ، في « الباب الرابع في مأخذ أهل البدع بالاستدلال » : « كلُّ خارج عن السُّنَّة ممن يَدَّعي الدخولَ فيها والكونَ من أهلها ، لا بد له من تكلفٍ في الاستدلال بأدلتها ، على خُصُوصَاتِ مسائِلِهم ، وإلا كذَّب اطِّراحُها دعواهم » .

(٢) ١ : ٣٠٣ .

(٣) ١ : ٣٣٨ .

فَوَضَعَتْ له ما يَضَعُ ولا يَرفع ، وحُوشِيَتْ حاشِيتُهُ من الاحتِياج إلى الباطل » . انتهى .

وقد أَورَدَ فضائلَ سيدنا أبي بكر الموضوعةَ ، في ١٦ صفحة ، من ١ : ٣٠٣ إلى ٣١٩ ، وفضائلَ سيدنا علي الموضوعةَ ، في ٦٧ صفحة ، من ١ : ٣٣٨ إلى ٤٠٥ .

وتلا ابنَ الجوزي ابنُ أبي الحديد ، أديبُ الشيعة والمعتزلة في زمنه ، فقال في كتابه « شرح نهج البلاغة »(١) ، ما مُلخَّصُه بحروفه :

« خالَطَ الحديثَ كذبٌ كثير ، صَدَر عن قومٍ قصدوا به الإضلالَ وتخبيطَ القلوب والعقائد ، وقصَدَ بعضُهم التنويهَ بذكرِ قوم ، كان لهم في التنويه بذكرهم غَرَضٌ دنيوي . ولم يَسكت المحدِّثون الراسخون في علم الحديث عن هذا ، بل ذكروا كثيراً من الأحاديث الموضوعة ، وبيَّنوا وَضْعَها ، وأنَّ رُوَاتها غيرُ موثوقٍ بهم .

واعلم أنَّ أصلَ الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهةِ الشيعة ، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مُختلِفَة في صاحبهم ، حَمَلهم على وَضْعِها عداوةُ خصومهم ، فلما رأت البكريةُ ما صَنَعَتْ الشيعة ، وَضعَتْ لصاحبها أحاديثَ في مقابلةِ هذه الأحاديث . فلما رأت الشيعةُ ما قد وَضَعَتْ البكرية ، أوسعوا في وضع الأحاديث .

ولقد كان الفريقان في غُنْيَةٍ عما اكتسباه واجترحاه ، ولقد كان في فضائلِ عليّ الثابتة الصحيحة ، وفضائلِ أبي بكر المحقَّقَةِ المعلومة : ما يُغني عن تكلُّفِ العصبية لهما ، نسأل الله أن يعصمنا من الميل إلى الهوى وحُبِّ العصبية . انتهى كلامُ ابن أبي الحديد .

---

(١) ١١ : ٤٢ و٤٨ .

وقال الشيخ المحدِّث مجد الدين الفيروزآبادي صاحبُ « القاموس المحيط » ، في خاتمة كتابه : « سِفْر السعادة »(١) ، وقد عَقَد هذه الخاتمة للإشارة إلى أبوابٍ رُوي فيها أحاديثُ مرفوعةٌ إلى النبي ﷺ ، وليس شيء منها بصحيح ولا ثابتٍ عنه ، وقد كذَّبها جهابذةُ علماء الحديث ، قال :

« . . . وبابُ فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أشهَرُ المشهورات من الموضوعات مثلُ حديثِ : إنَّ الله يتجلَّى للناس عامَّةً ولأبي بكر خاصَّة . وحديثِ : ما صَبَّ الله في صدري شيئاً إلا وصَبَّه في صدر أبي بكر . وحديثِ : كان رسول الله ﷺ إذا اشتاق إلى الجنة ، قَبَّل شَيْبَةَ أبي بكر . وحديثِ : أنا وأبو بكر كفرَسَيْ رِهان . وأمثالِ هذا من المفترَياتِ المعلومِ بطلانُها ببديهة العقل .

وبابُ فضائل علي رضي الله عنه ، ومنقولٌ فيه أحاديثُ لا تُعَدُّ ، ومن أفضَحِها الأحاديثُ المجموعةُ في الكتاب المسمَّى « الوصايا النبوية » ، وأوَّلُ كلِّ حديثٍ منها : يا عليُّ . . . ، يا عليُّ . . . ، يا عليُّ . . . ، والثابتُ من تلك الجملة حديثٌ واحد ، هو : يا عليُّ أنت مني بمنزلةِ هارون من موسى » . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة « لسان الميزان »(٢) ، وهو يتحدَّثُ عن أودِيَةِ الأحاديث الضعيفة والموضوعة : « وأما الفضائلُ فلا يُحصَى كم وَضَع الرافضةُ في فضل أهل البيت ، وعارضَهم جَهَلَةُ أهل السنة بفضائل معاوية بَدْءاً ، وبفضائل الشيخين ، وقد أغناهما اللّهُ وأعلى مرتبتَهما عنها » . انتهى .

ومما وُضِعَ في هذا الصدد : حديثُ « عليٌّ خيرُ البَشَر ، من أَبَى فقد

---

(١) ص ٢٥٩ .
(٢) ١ : ١٣ .

كَفَر ». وحديثُ « ما في الجنة شجرة إلا مكتوبٌ على كل ورقة منها : لا إلَه إلا الله محمدٌ رسول الله ، أبو بكر الصديق ، وعمر الفاروق ، وعثمان ذو النورين » . وحديث « أبو بكر يلي أمتي بَعْدِي » . وحديث « عليٌّ أوَّلُ من آمن بي ، وهو فاروق هذه الأُمَّة ، وهو خليفتي من بَعْدِي ». وحديث « الأُمَناءُ ثلاثة : أنا ، وجبريل ، ومعاوية ».

وقد استمر الوضع لدعم الرؤساء والملوك والفضلاء ، إلى عهد الخلافة العباسية وصُنِعَ في تأبيدها وامتداد بقائها الى قيام الساعة أحاديث كثيرة ، يتقزز القارىء من كثرتها وبَرَادتها ! واستَوفَتْ بيانَها كتبُ الموضوعات ، فأغنى ذلك عن ذكر شيء منها هنا .

٢ ـ العداوة للإسلام ، ديناً ودولة :

ويدخل في هذه العداوة أهل الزندقة وغيرهم من يهود ومجوس وحاقدين ومندسين في الإسلام . . .

وقد تفنن هؤلاء الأعداء بألوان الوضع في الحديث كل التفنن ، للنيل من الإسلام وأهله ، فوضعوا ما يتصل بذات الله تعالى ، والملائكة ، والسموات ، والأرضين ، والنبوة ، والعقيدة ، والعبادة ، والشرع ، والعقل ، والمأكولات ، والمشروبات ، والملبوسات ، والحيوانات ، والجمادات ، والقبر ، والحشر ، والجنة ، والنار ، والدنيا ، والآخرة ، حتى وضعوا في العَدَس والبصل والكراث والباقِلاء . . .

وقال الشيخ المحدِّث مجد الدين الفيروزآبادي في خاتمةِ « سِفر السعادة »[1] : « وبابُ فضلِ العَدَسِ والباقِلاءِ والجُبنِ والجَوْزِ والباذِنجانِ والرُّمَّانِ والزَّبِيبِ : لم يصحَّ فيه شيء ، وإنما وَضَع الزنادقةُ في هذه الأبوابِ أحاديث ، وأدخلوها في كتب المحدِّثين : شَيْناً للإسلام ، خَذَلهم الله تعالى » . انتهى .

---

(١) ص ٢٦٣ .

وأسوق هنا نماذج من هذه السخافات التي وضعوها ، هزءاً بالدين ، وكيداً للإسلام والمسلمين ، وتضليلاً لضعفاء العقول المغفَّلين . فمنها في ذات الله تعالى مثل :

حديث « رَبُّنا من ماءٍ مَرُور ، لا من أرضٍ ولا سماء ، خَلَق خيلاً فأجراها فعَرِقَتْ ، فخَلَق نفسَه من ذلك العَرَق ».

وحديث « رأيت ربي بمِنىً يوم النَّفْر على جملٍ أورق ، عليه جُبَّةُ صوفٍ أمام الناس ».

وحديثِ « إن الله لما خَلَق الحروف ، سجدت الباء ووقفت الألف ». ومنها في فضل العَدَسِ والفُول والهَرِيسَة والباذِنجان وسواها من البقول والأطعمة ! وفضلِ الدِّيك ! والخلافةِ العباسية ، والاعتقادِ بالأحجارِ ! مثلُ :

حديث « عليكم بالعَدَس ، فإنه مبارك يُرقِّقُ القلب ، ويُكثِرُ الدمعة ، قُدِّس على لسان سبعين نبياً ».

وحديث « الباذِنجانُ لما أُكِلَ له ».

وحديث « لا تسبو الديك فإنه صديقي ، ولو يَعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولحمه بالذهب ».

وحديث « لو أَحسَن أحدُكم ظنَّه بحجرٍ لنفعه ».

وحديث « إن هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس ، لا يَخرج عنهم حتى يُسَلِّموه إلى عيسى بن مريم أو المَهديّ ».

إلى غير ذلك من الخرافات الباردة والضلالات المكشوفة ، التي وضعوها كيداً للاسلام وإيذاءً للمسلمين ، وتسخيفاً للعقول والأذهان .

قال حماد بن زيد : وضعت الزنادقة على النبي ﷺ أربعة عشر ألف حديث . وقال عبدالكريم بن أبي العَوْجَاء ـ أَحَدُ الزنادقة ـ لما أُخِذَ وأُتِي به محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة بعد سنة ١٦٠ ، فأَمَر بضربِ عنقه ، قال : والله لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث أحرِّم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام .

وقد كان سيف الإسلام لهؤلاء الزنادقة بالمرصاد ، فقَصَّ رِقابَهم ، وأقام فيهم حكمَ الله بالقتل والتنكيل ، ونَهض العلماء بتتبع تلك الأحاديث ، وكشفوها حديثاً حديثا ، ونخلوها حرفاً حرفاً ، حفظاً من الله تعالى لدينِه وسنةِ نبيه عليه الصلاة والسلام .

حكى الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ » وغيرُه في غيرها(١) « عن ابن عُلَية وإسحاق بن إبراهيم ، قالا : أَخَذ هارون الرشيدُ زنديقاً فأَمَر بضرب عنقه ، فقال له الزنديق : لم تضربُ عنقي ؟ قال : لأريح العباد منك .

فقال : يا أمير المؤمنين ، أين أنت من ألف حديث ـ وعند عليّ القاري : من أربعة آلاف حديث ـ وضعتُها فيكم ، أحرم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام ، ما قال النبي منها حرفاً ؟!.

فقال له الرشيد : أين أنت يا عدو الله من أبي اسحاق الفَزَاري وعبدالله بن المبارك ؟ ينخلانها ـ نخلاً ـ فيخرجانها حرفاً حرفاً ».

وهكذا أقام الله لدينه حراساً في كل عصر ، يَنفون عنه انتحالَ المبطلين وزيغ الزائغين ، روى ابن أبي حاتم في كتابه « الجرح

---

(١) في « تذكرة الحفاظ » ١ : ٢٧٣ ، في ترجمة (أبي إسحاق الفَزاري) ، و « تهذيب التهذيب » ١ : ١٥٢ ، في ترجمته أيضاً ، و « تاريخ الخلفاء » للسيوطي ص ١٩٤ ، و « الموضوعات الكبرى » لعلي القاري ص ١٤ ، في الفصل السادس من أول الكتاب .

والتعديل »[1] عن عبدة بن سليمان قال : قيل لعبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟! قال : يعيش لها الجهابذة ﴿ إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

ورَوَى ابن أبي حاتم أيضاً في كتابه المذكور ، عن يحيى بن يمان قال : إن لهذا الحديث رجالاً خلقهم الله عز وجل منذ يوم خلق السموات والأرض ، وإنَّ وكيعاً منهم .

٣ ـ العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام :

مَرَضُ العَصَبِيَّة للباطل قَلَّ أن تَسلمَ منه أمةٌ من الأمم ، فقد وضع الشعوبيون ـ وهم من يحتقرون أمر العرب ـ أحاديثَ في ذم العرب ومدح أنفسِهم وشأنِهم ، ومما وضعوه من ذلك حديث « إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية ، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية » . فقابلهم جهلة العرب بالمثل فوضعوا : « إنَّ الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية ، وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية » .

ومما وُضِعَ في هذا الصدد : حديث « أبغَضُ الكلام الى الله الفارسية ، وكلامُ الشياطين : الخوزية ، وكلام أهل النار : البخارية ، وكلام أهل الجنة : العربية » ، وأنَّ سؤال القبر بالسُّريانيَّة ! .

ومما وضعوه في فضل بعض البلدان : حديث « أربعة أبواب من أبواب الجنة ، مفتحة في الدنيا ، أولهن : الإسكندرية ، وعسقلان ، وقزوين ، وفضل جُدَّة على هؤلاء كفضل بيت الله الحرام على سائر البيوت » .

---

(١) ١ / ١ : ١٨ . والآية المذكورة معه هنا لم تَرِد في « الجرح والتعديل » ، ووردت في « فتح المغيث » للسخاوي ١ : ٢٥٦ ، وغيرِ كتاب .

وحديث « أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا : مكة ، والمدينة ، وبيت المقدس ، ودمشق . وأربع مدائن من مدن النار في الدنيا : القسطنطينية ، والطبرانية ، وأنطاكية المحترقة ، وصنعاء . وإن منشأ المياه العذبة الطيبة والرياح اللواقح من تحت صخرة بيت المقدس ».

ومما وضعوه في شأن بعض الأئمة ذمّاً ومدحاً : حديث « يكون في أمتي رجل يقال له : محمد بن إدريس ، أضر على أمتي من إبليس ، . ويكون في أمتي رجل يقال له : أبو حنيفة هو سِراجُ أمتي ».

وهكذا وضعوا أحاديث في فضل بعض الخلفاء العباسيين ، وأحاديث في ذم الترك والحبشة والسودان ، ومدح بغداد والبصرة ، والكوفة ، ومَرْو ، وعسقلان ونَصِيبين وبعض بلدان المغرب كالمُنَسْتِير .

ووضعوا أحاديث مؤرَّخة بسَنةٍ معيَّنة ، مثل حديث « إذا كانت سَنَةُ ثلاثين ومئة ، كان الغرباء : قُرآناً في جَوْف ظالم ، ومُصْحَفاً في بيت قوم لا يقرأون فيه ، ورجلاً صالحاً بين قوم سوء ».

وهكذا جملةُ أحاديثَ كثيرةٍ جاء فيها توقيتُ وقوع الحوادث على السنين والشهور ! مِثلُ « إذا كانت سنة كذا وكذا وقع كذا وكذا ، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كذا وكذا ».

٤ ـ القَصَص والوعظ ترغيباً وترهيباً :

الوعظ للناس والتذكير لهم بالدار الآخرة أمر مطلوب في الإسلام ، ومحتاج إليه لإصلاح النفوس ﴿ وذكِّرْ فإنَّ الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ .

والقائمُ فيه ينبغي أن يكون على مشاركة جيدة في العلم ، ومعرفةٍ حسنة بالتفسير والحديث والفقه وحكايات الصالحين والزهاد ووقائع

السلف ، مع التقوى والورع والزهد ، وبصيرةٍ فيما يقول وما يدع في مجالس الوعظ .

فإذا كان كذلك كان وعظه مفيداً ، والجاً في القلوب ، ومُرقِّقاً مثقِّفاً ، ومعلِّماً مبصِّراً ، كما كان عليه قاضي مكة على عهد سيدنا عمر : عَمْرُو بنُ عُبَيد ، المتوفى سنة ثمان وستين من الهجرة ، وقد اشتهر بمتانة دينه وصلاحه ، وكان فصيحاً بليغاً يَجلسُ الصحابيُّ عبدُ الله بن عمر في حَلْقتِه ، ويَبكي متأثراً بكلامه وإخلاصه .

ولكن المؤسف أن غالب الوعاظ قديماً وحديثاً ، يغلب عليهم الفراغ من تلك الصفات المُنِيفَة ، ويَشيعُ فيهم ضعفُ العلم ، وفي بعضهم يَشيعُ ضعفُ العقلِ والدين ! والتكسبُ بالدُّرَيْهِمَات تُجمَع لهم من المستمعين ، فيكون همهم الإتيانَ بغرائب الأخبار ، وخوارقِ الأساطير المختلَقَة الهائلة ، التي تَشْدَهُ السامعين ، وتُفتَحُ عند سماعها الأفواهُ والآذان ، وتَلعَبُ بعقول الضعفاء البُلْهاء ! وتُبكِي عيونَ السخفاء وتُحزِنُ قلوبهم ، فيكون هذا الوعظُ للابتزاز والتسخيف ، لا للتذكير والتثقيف .

وقد وَضَع قسمٌ من هؤلاء الوعاظ : الأحاديثَ المخترعة ، والأكاذيبَ المصطَنَعة ، اجتذاباً للعامة بغرائب الروايات ، وعجائب الحكايات ، وكان لبعضهم مع هذا رَقاعةٌ لا توصف ، وصَفاقةٌ لا تُكسَف ، فوضعوا البلايا والطامات ، وهم يدرون كذبَ ما افتروه وصنعوه ! فعِقابُهم عند الله شديد ، ومؤاخذتهم على الافتراء على رسول الله وشرعِ الله ، بَلَغَتْ عند بعض العلماء إلى درجة التكفير ! ﴿ ومَنْ أظْلَمُ ممن افتَرَى على اللَّهِ كَذِباً ﴾ .

وأُورِدُ هنا بعضَ النماذج من الحديث الموضوع الذي افتعلوه على هذه الشاكلة :

فمما وضعه القُصَّاص : حديثُ « من قال : لا إله إلا الله ، خلق الله من كل كلمة طيراً ، منقاره من ذهب ، وريشه من مَرجانِ . . . » وهكذا إلى آخر الحديث في نحو عشرين ورقة !.

وحديث « إن في الجنة شجرة يخرج من أعلاها الحُلَل ، ومن أسفلها خيل بُلق من ذهب ، مسرَّجة بالدر والياقوت ، لا تروث ولا تبول ، ذوات أجنحة ، فيَجلِس عليها أولياء الله ، فتطير بهم حيث شاؤا . . . ».

وحديث « إن لله ملكاً اسمه عُمارة ، على فرس من حِجارةِ الياقوت ، طوله مَدُّ بصره ، يدور في البلدان ، ويقف في الأسواق فينادي : ألا لِيَغْلُ كذا وكذا ، ألا لِيَرخُصْ كذا وكذا ».

وحديث « من أَخَذ لقمة من مجرى الغائط أو البول ! فغسلها ثم أكلها غُفِرَ له ».

وحديث « لا يولد مولود بعد سِتِّ مِئة لله فيه حاجة ».

ومن هؤلاء القُصَّاص من له صفاقة عجيبة ، وجلادة شديدة ، على الوقاحة والكذب ! وقد حكى الحافظ ابنُ حِبَّان من أخبارهم في هذا الصدد غير قليل ، في كتابه « معرفة المجروحين » .

ومما ساقه هناك قولُه رحمه الله تعالى : « دخلت باجَرْوانَ : مدينةٌ بين الرَّقَّة وحَرَّان ، فحضرت مسجد الجامع ، فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب ، فقال : حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من قَضَى لمسلم حاجة فَعَل الله به كذا . وذكر كلاماً طويلاً .

فلما فرغ من كلامه دعوته ، فقلت : من أين أنت ؟ فقال : من أهل بَرْدَعة . فقلت : دخلتَ البصرة ؟ قال : لا ، قلتِ : رأيتَ أبا خليفة ؟

قال : لا ، قلت : فكيف تروي عنه وأنت لم تره ؟! فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا أحفظ هذا الإسناد الواحد ، فكلما سمعتُ حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد فرويته ، فقمت وتركته !». انتهى(١) .

قلت : لعل ابن حبان قام وترك هذا القَصَّاص الكذاب دون إنكار عليه ، خشية من العوام الذين حوله ، فهم - على كذبه وجهلة وافترائه - سينصرونه على الإمام ابن حبان لو عارضه أو أنكر عليه ، فما سكت عليه ابن حبان إلا خوف العامة ! وهذا حَدَث لغير واحدٍ من العلماء الكبار ، يسكتون على الكذاب خوف أذى العامة الرعاع لهم .

جاء في « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي ، في ترجمة (أَسِيد بن زيد الجَمَّال) الكوفي(٢) ما يلي : « كذَّبه ابن معين ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات المناكير ويَسرق الحديث . وروى عباس الدوري عن يحيى بن معين قال : ذهبتُ إليه إلى الكرخ - في بغداد -، ونَزَل في دار الحذائين ، فأردت أن أقول له : يا كذاب ، ففَرِقتُ من شِفار - أي سكاكين - الحذَّائين !».

---

(١) من كتاب « معرفة المجروحين » ١ : ٧٢ . هكذا جاء الخبر في كتاب ابن حبان المذكور ، مضافاً إلى ابن حبان نفسه أنه شَهِدَ القَصَّاص . . . ، وجاء في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب البغدادي ٢ : ٢٢٧ ، هكذا « . . . ، أخبرنا أبو عمرو سعيد بن القاسم ، نا أبو حاتم محمد بن أحمد الحافظ - هو ابنُ حِبَّان نفسُه - ، قال : حدثني محمد بن يوسف النسوي فتىً من أصحابنا ، قال : دخلت مدينة بالجزيرة يقال لها : باجَرْوَان ، فرأيتُ في المسجد الجامع شاباً يَقُصُّ عليهم ، فتسمَّعت عليه وأنا في ناحية ، فسمعته يقول : حدَّثنا أبو خليفة . . . ، . . . ، قلت : فكيف تقول : حدثنا أبو خليفة ولم تَره ؟! قال : المناقشة مع أمثالنا من قلة المروءة !
إنَّا قوم جعلنا الإسناد مَكسَبةً نتسلَّقُ به ، يعني إلى أخذ القِطَاع - أي الدراهم - ، وأما أنا فحَفِظتُ هذا الإسناد الواحد ، فأي شيء أصبتُ أضفتُ إلى هذا الاسناد . سواءٌ عليَّ كان ذلك من كلام النبي ﷺ أو من كلام الجاحِظ ! فوعظتُه جهدي فلم يتعظ ، فأخذتُ نعلي وقمت ! ». انتهى . والظاهر أن هذه السياقة أرجح ، ويَحتمل أن الواقعة تعدَّدَتْ لكليهما في المسجد نفسه ، مع القَصَّاص نفسه ، والله تعالى أعلم .

(٢) ١ : ٢٥٧ .

وجاء في « ميزان الاعتدال » أيضاً ، في ترجمة (محمد بن عبد بن عامر السمرقندي)[١] ما يلي : « كان في حدود الثلاث مئة ، معروف بوضع الحديث . قال الدارقطني : كان يَكذِب ويضع الحديث .

قال جعفر بن الحجاج الموصلي : قَدِمَ محمد بن عبدٍ علينا الموصل ، وحدَّثَنا بأحاديث مناكير ، فاجتمع جماعة من الشيوخ ، وصِرنا إليه لننكر عليه ، فإذا هو في حِلَق من المحدِّثين والعامة ، فلما بَصُر بنا من بعيد ، علم أننا جئنا لننكر عليه ، فقال : حدثنا قتيبة عن ابن لَهِيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال : القرآن كلام الله غير مخلوق . فلم نجسر أن نُقدِم عليه ، خوفاً من العامة ورجعنا !» .

وحكى الإمام أبو محمد بن حزم في كتابه « الفِصَل »[٢] : أنه كان في مدينة المَرِيَّة سنة ٤٠٧ ، وكان بالمدينة محمد بن عيسى الصوفي الإلبيري ، وكان ناسكاً متقللاً من الدنيا ، واعظاً مفوَّهاً ، مِهذاراً ، قليلَ الصواب ، كثيرَ الخطأ ، فسَمِعَ أبو محمد هذا الواعظَ مرةً يقول : إنَّ النبي ﷺ كان لا يَلزمه زكاةُ مال ، لأنه اختار أن يكون نبياً عبداً ، والعبدُ لا زكاةَ عليه ، ولذلك لم يُوْرَثْ ولا وَرِثَ .

قال أبو محمد : فأمسكتُ عن معارضته ، لأن العامة كانت تَحضُره ، فخشيت لَغَطَهم وتشنيعهم بالباطل ، ولم يكن معي أحد إلا يحيى بن عَبْدِ الكَبِير بنِ وافِد ، كنت أتيت أنا وهو معي ، متنكِّرينِ لنَسمعَ كلامَه . انتهى .

وقد كثرت أكاذيب القصاص واختراعاتهم للأحاديث على لسان

---

(١) ٣ : ٦٣٣ - ٦٣٤ .

(٢) ٥ : ٤٦ - ٤٧ ، من طبعة محمد علي صبيح سنة ١٣٨٤ ، و٤ : ٢٠٥ من طبعة المطبعة الأدبية سنة ١٣٢٠ بالقاهرة ، في مبحث (شُنَع المُرْجِئَة) .

رسول الله ﷺ ، وطَفَحَتْ كتبُ الموضوعات من أحاديثهم ومختلَقاتِهم ، وأَلَّف في كشفها جمهرةٌ من العلماء ، منهم الشيخ ابن تيمية : « أحاديث القُصَّاص »، والحافظ العراقي : « الباعث على الخَلاص من حوادث القُصَّاص »، والحافظ السيوطي : « تحذير الخواص من أكـاذيب القصاص ».

٥ ـ الخلافات المذهبية والكلامية :

الاختلاف بين العلماء في الآراء والمذاهب أمرٌ لا مَناصَ منه ، فهو مركوز في الفِطَر ، وناجمٌ عن ذاتِ الأدلة نفسِها : فَهْماً وثبوتاً وقبولاً ورداً وتخصيصاً ونسخاً وتقييداً وإطلاقاً . . . ، وقد شَرَح العلماء السابقون أسبابَه ، وبيَّنوا منشأَه ودواعِيَه ، مثلُ الإمام ابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِي في كتابه العُجَاب « التنبيه على الأسباب التي أَوجَبَتْ الاختلافَ بين المسلمين »، والإمامِ ابن تيمية في كتابه النافع الماتِع : « رفع الملام عن الأئمة الأعلام »، والعلامةِ الشيخ وليِّ الله الدِّهْلَوي في كتابه المفيد « الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف » .

وقد قرَّر الإمام ابنُ السِّيْد في مقدمة كتابه المذكور[١] « أن اختلاف الناس في الحق ، لا يُوجِبُ اختلافَ الحقِّ في نفسِه ، وإنما تَختَلِفُ الطُّرقُ الموصلةُ اليه ، والقياساتُ المركَّبةُ عليه ، والحقُّ في نفسِه واحد ». انتهى .

وعند تعدُّدِ المذاهب والاجتهادات ، والآراءِ والاتجاهات ، لا يخلو الحالُ من أن يوجد في المنتسبين الى تلك المذاهب سُخَفاءُ في العقل ، جُهَلاءُ في العلم ، ضُعَفاءُ في الذمة ، فيقومون ـ حِسبةً للشيطان ، ونُصرةً

---

(١) ص ٣ .

لبعض المذاهب ، وتأييداً لبعض الآراء ـ فيضعون أحاديثَ تُؤيِّدُ بعضَ الاتجاهات والاجتهادات ، وتَرُدُّ ما خالَفَها !.

ومثلُ هذا ـ حين يقع ـ لا يَلحقُ (المذهبَ) به عيبٌ ولا ذَمٌ ، وإنما العيبُ والذمُّ في الكاذبِ خَرِبِ الذمةِ ضعيفِ الدين ، لأن الكاذب هو الذي اخترع وابتدع ! وأما (المذهبُ) أو (صاحبُ المذهب) فلم يأمُرْه أو يستدعِهِ إلى ذلك ، وإنما صاحبُ المذهب قرَّر ما قرَّره من حُكم ، تبعاً للنصوص الواردة التي أدَّاه اجتهادُه إلى استخلاص ذلك الحكم المقرَّرِ منها ، وليس منها ذاك الحديثُ المكذوبُ قطعاً ، فلا يصح أن يُحمَّلَ (المذهبُ) تَبِعَةَ الوضع ، التي تقعُ على الوضَّاع المختلِق :

غيري جَنَى ، وأنا المعاقَبُ فيكمُ ! فكأنني سَبَّابَةُ المتندِّمِ

ولا يقال : إنَّ الوضع ناشىء عن وجود (المذهب) ، فصار (المذهب) سبباً للوضع ، لا يقال هذا ، لأنَّ (المذهب) من حيث هو اجتهادٌ صادرٌ من أهلِهِ : مشروعٌ مأذونٌ به ، بل المجتهدُ مأمورٌ بذلك من الشارع الحنيف ، فإذا حمَّلناه تَبِعَةَ الوضع ، لَزِمَنا ـ مثلاً ـ أن نُحمِّلَ الخلفاءَ الراشدين الأربعةَ رضي الله عنهم تَبِعَةَ ما وُضِعَ في فضائلهم ، من أحاديثَ اختلَقها الكذابون ، وحاشاهم وحاشا أئمةَ المذاهبِ المعتبرةِ من ذلك .

وقد نوَّع الكذابون الوضاعون أحاديثَهم تنويعاً ، ووزَّعوها على مسائل من الأمور الدينية الصحيحةِ الثابتةِ شرعاً ، فهل يَلحَقُ تلك المسائلَ عابٌ أو نقصٌ بسبب وَضْع تلك الأحاديثِ فيها ؟ فتنبَّه ، ولا تقع في حِبالة الأغاليطِ والتخابيط ، والله يحفظني وإياك .

ومما قالوه في شأن القرآن الكريم والفتنة التي قام بها المعتزلة ، وعُرِفَتْ باسم (مسألة خلق القرآن) : حديث « من قال : القرآن مخلوق

فقد كَفَر ». وحديث « كل من في السموات والأرض وما بينهما مخلوق غير الله والقرآن ، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون : القرآن مخلوق ، فمن قال ذلك فقد كَفَر بالله العظيم ، وطَلَقَتْ منه امرأته من ساعتها . . . » .

ومما قالوه في شأن بعض مسائل الفقه حديث « المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً : فريضة ». وحديث « أمَّني جبريل عند الكعبة فجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) . ». وحديث « من رفع يديه عند الركوع والرفع منه فلا صلاة له ».

جاء في « لسان الميزان »[1] للحافظ ابن حجر ، في ترجمة الوضَّاع الكذَّاب : (محمد بن عُكَّاشَة الكِرْماني) ما يلي : « كان له سَمْتٌ حسن ، وكان بكَّاءً موصوفاً بالبكاء ، قال محمد بن عبدالرحمن : كان إذا قرأ بَكى ، فكنتُ أسمَعُ خَفَقانَ قلبه ، وكان من أحسن الناس نَغمةً ، قال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن يونس : وكان يُحدِّثُ بأحاديث بواطيل ، قال : وبلَغَني أنه حَضَر الجمعةَ بكِرْمان ، فقرأ الإمامُ آيةً فصَعِقَ فمات ، قال ابن عساكر : وكان حياً سنة ٢٢٥ .

قال الحاكم : بلَغَني أنه كان ممن يضَعُ الحديثَ حِسبةً ! فقيل له : إنَّ قوماً يرفعون أيديَهم في الركوع وعند الرفع منه ، فقال : حدَّثنا المسيب ابن واضح ، قال : حدثنا عبدالله بن المبارك ، عن يونس بن يزيد، عن الزهري ، عن سالم بن عبدالله بن عمر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : من رَفَع يديه في الركوع فلا صلاة له .

فهذا ـ مع كونه كذباً ـ من أَنْحَسِ الكذب[2] ، فإن الرواية عن

---

(١) ٥ : ٢٨٦ ـ ٢٨٩ .

(٢) أي من أشأمه وأقبحه . ووقع في « لسان الميزان » : (من أنجس الكذب) . أي بالجيم . وهو تحريف سَرَى على شيخنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى ، في « الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث » لابن كثير ص٩٠ .

الزهري بهذا السند بالغةٌ مبلَغَ القطع بإثباتِ الرفع عند الركوع وعند الاعتدال ، وهي في « الموطأ » وسائر كتب أهل الحديث ، والأمرُ فيها أسهَلُ من أن يُستدَلَّ له ».

وجاء في « تهذيب التهذيب » ١ : ١٦٠ ، في ترجمة (إبراهيم بن محمد بن يحيى الأَسْلَمي المَدَني) المتروكِ الكذَّاب ، أحدِ شيوخ الإمام الشافعي رضي الله عنه : « قال البزَّار : كان يَضَعُ الحديث ، وكان يُوضَعُ له مسائل ، فيضَعُ لها إسناداً ، وكان قَدَرِيّاً ، وكان من أُستاذِي الشافعي ، وعَزَّ علينا » .

ومما قالوه في شأن الفِرَق : حديث « تفترق أمتي على بضع وسبعين فِرقة ، كلها في الجنة إلا فِرقة واحدة وهي الزنادقة ». وحديث « إن الله لَعَنَ أربعة على لسان سبعين نبياً : القَدَرية ، والجَهْمِيَّة ، والمُرْجِئة ، والروافض . . . ». وحديث « القَدَرِيَّةُ والمُرجِئةُ والروافضُ والخوارجُ يُسلَبُ منهم ربعُ التوحيد ، فيَلْقَون الله كفاراً خالدين مخلَّدين في جهنم ». وحديث « إن لكل أمة يهود ، ويهود أمتي المُرجِئة » .

٦ ـ الترغيب والترهيب لحض الناس على الخير :

وقع من كثير من الجهلة الذين يُنسَبون الى التعبد والزهد والصلاح : وضعُ أحاديث في الترغيب والترهيب ، حِسبةً لله تعالى وخِدمةً للدينِ في زعمهم ، ليَحمِلوا الناسَ على فعل الخير ، ويزجروهم عن ارتكاب الشر ، بهذا الأسلوبِ الفاسِدِ الحرام ! وحينما أُنكِرَ على بعضهم هذا الصنيع ، وذُكِرَ لهم قوله ﷺ : « من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، قالوا : نحن نكذب له ﷺ ولا نكذب عليه ! وهذا من شدةِ جهلهم بالدين وغلبةِ الغفلة وضعفِ العقل عليهم .

وهذا الصنف من الوضاعين أشدُّ الأصناف خطراً ، وأعظمهم

ضرراً ، فإنهم لمظهر صلاحِهم وزهدِهم وتعبدِهم ، يقع كلامُهم فيما يُحدِّثُون به عن رسول الله ﷺ موقعَ القبول والتسليم من العامة ! ولا يظنون بهم الكذبَ ولا يتوقعونه منهم .

وقد قام في خاطر هؤلاء الغَفَلة الجَهَلة الكَذَبة : أنهم ـ إذْ يضعون الأحاديث ترغيباً أو ترهيباً ـ يُحسِنون للإسلام صُنعاً ، ويفعلون خيراً ، ويغنمون أجراً ، وأنهم عند الله مشكورون ! .

قال الحافظ السيوطي في « تدريب الراوي »[1] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه حِسبةً : « ومن أمثلة ما وُضِعَ حِسبةً : ما رواه الحاكم بسنده الى أبي عمار المروزي ، أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم ـ قاضي مَرْو ـ : من أين لك : عن عكرمة ، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق ، فوضعتُ هذا الحديث حِسبةً » .

وروى الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال »[2] ، في ترجمة (نوح ابن أبي مريم) هذا ، الحديثَ التالي من موضوعاته ومفترياته : « من قرأ القرآن فأعربه كلَّه ، كان له بكل حرف أربعون حسنة ، ومن أعرب بعضاً ولَحَن في بعض ، كان له في كل حرف عشرون حسنة ، ومن لم يعرب منه شيئاً ، كان له بكل حرف عشر حسنات » . انتهى .

وقال الحافظ السيوطي أيضاً في « تدريب الراوي »[3] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه حِسبةً : « ورَوَى ابن حبان في

---

(١) ص ١٨٤ .
(٢) ٤ : ٢٨٠ .
(٣) ص ١٨٤ .

« الضعفاء » ، عن ابن مهدي ، قال : قلتُ لمَيْسَرة بن عبدِ رَبِّه : من أين جئتَ بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتُها أرغِّبُ الناس فيها . وجاء في ترجمته في « ميزان الاعتدال »[1] : « وقال أبو زرعة : وَضَعَ في فضل قَزْوِين أربعين حديثاً ، وكان يقول : إني أحتسب ذلك » . انتهى .

وكان غلامُ خليلٍ يتزهَّدُ ويَهجُرُ شهواتِ الدنيا[2] ، وغُلِّقَتْ أسواقُ بغداد لموته ، ومع ذلك كان يضع الحديث . وقيل له عند موته : حسِّن ظنَّك ، قال : كيف لا وقد وضعتُ في فضل عليّ سبعين حديثا !» . انتهى[3] .

وقال الحافظ السيوطي أيضاً في « تدريب الراوي »[4] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه حِسبةً من المنتسبين للزهد والعبادة : « وكان أبو داود النخعي ـ سُلَيمان بن عمرو البغدادي ـ أطولَ الناس قياماً بليل ، وأكثرَهم صياماً بنهار ، وكان يضع !».

---

(١) ٤ : ٢٣١ .

(٢) وقع في « تدريب الراوي» ، في الطبعتين اللتين حقَّقهما الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف رحمه الله تعالى ، الأولى ص ١٨٥ ، والثانية ١ : ٢٨٣ ، أنْ جاء هذا الخبرُ من تمام خبر (مَيْسَرَةَ بنِ عبدربِّه) الذي ذكره السيوطي ! وجاء على هذه الصورة « . . . قلتُ لميسرةِ بن عبدربه : من أين جئتَ بهذه الأحاديث : من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتُها أُرغِّبُ الناسَ فيها ، وكان غلاماً جليلاً يتزهَّدُ ويَهجُرُ شهواتِ الدنيا . . . » .
هكذا جاء : (وكان غلاماً جليلاً . . .) بالنصب في الكلمتين ! وهو تحريف فاحش فظيع ! وصوابُه : « وكان غلامُ خليلٍ يتزهَّدُ . . . » ، بإضافةِ لفظ (خليل) إلى (غلام) ، وهو كلامٌ مستقلٌّ وخَبرٌ آخَر ، وليس من تمام خبر (ميسرة بن عبدربه) ، كما وقع في الموضعين من « تدريب الراوي » ! و(غلامُ خليل) لَقَبٌ ، واسمُه : (أحمد بن محمد بن غالب الباهلي البَصْري) . وهو مترجم له في « تاريخ بغداد » للخطيب ٥ : ٧٨ ، و« ميزان الاعتدال » ١ : ١٤١ ، و« لسان الميزان » لابن حجر ١ : ٢٧٢ .

(٣) من « تدريب الراوي » ص ١٨٥ .

(٤) ص ١٨٥ .

وجاء في ترجمته في « ميزان الاعتدال »[١] : « قال ابن عدي : أجمعوا على أن سليمان بن عمرو يَضَعُ الحديث ، قال ابن حبان : كان رجلاً صالحاً في الظاهر إلا أنه كان يضَعُ الحديثَ وضعاً ! وكان قَدَرياً . وقال الحاكم : لست أشكّ في وضعه الحديثَ على تقشفه وكثرةِ عبادته ! وقال أبو الوليد : سمعت شَرِيكا يقول : ما لَقِينا من ابنِ عَمِّنا ـ يعني سليمانَ بنَ عمرو ـ؟! يَكذِبُ على رسول الله ﷺ » .

وقال الحافظ السيوطي أيضاً في « تدريب الراوي »[٢] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه بأيدي المتعصبين للسنة المناطِحين لمن خالفها : « قال ابن حبان : وكان أبو بِشْر أحمد بن محمد الفقيه المروزي ، من أصلبِ أهل زمانه في السنة ، وأذبِّهم عنها ، وأقمعِهم لمن خالفها ، وكان مع هذا يضَعُ الحديث ! .

وقال ابن عدي : كان وهب بن حفص ـ الحَرَّاني ـ من الصالحين ، مكث عشرين سنة لا يُكلِّم أحداً ، وكان يَكذب كذباً فاحشاً » . انتهى .

ومن هؤلاء الوضاعين احتساباً وترقيقاً للقلوب ! وتوجيهاً الى الخير : غلامُ خليل ـ أحمَدُ بن محمد بن غالب الباهلي الآنِفِ ذكرُه ـ ، وقد كان زاهداً متخلياً عن الدنيا وشهواتها ، منقطعاً الى العبادة والتقوى ، محبوباً من العامة ، حتى إنَّ بغداد أُغلِقَتْ أسواقُها يوم وفاته حزناً عليه ! ومع ذلك فقد زَيَّن له الشيطان وضع أحاديث في فضائل الأذكار والأوراد ، حتى قيل له : ما هذه الأحاديث التي تُحدِّث بها من الرقائق ؟ فقال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة[٣] .

---

(١) ٢ : ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٢) ص ١٨٥ .

(٣) من « السنة ومكانتها في التشريع » للدكتور السباعي ص ٨٧ .

قال الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد »[١] في ترجمته « قال أبو داود السجستاني : أخشى أن يكون غلامُ خليل دجّالَ بغداد . قال أحمد بن كامل : توفي غلام خليل ببغداد سنة خمس وسبعين ومئتين ، وحُمِلَ في تابوت إلى البصرة ! وغُلِّقَتْ أسواقُ مدينة السلام ، وخَرَج الرجال والنساء والصبيان لحضوره والصلاةِ عليه ، فأَدرَك ذلك بعضُ الناس ، وفات بعضهم لسرعة السَّيْر به ، ودُفِنَ بالبصرة وبُنِيَتْ عليه قبة ! وكان يقتات بالباقِلّاء صِرفاً » . أي الفُول فقط .

هذا نوع من الوضاعين الصالحين المحتسبين ، ليسوا أهلَ غفلة فيما صنعوا، ولكنهم أهل احتسابٍ بل ضلالةٍ فيما اختَلَقوا ووَضَعُوا ! .

وهناك نوع آخر من هؤلاء الصالحين ، الذين يقال فيمن شابَهَهم (أدركته غَفْلَةُ الصالحين)، وقَعَ منهم الوضعُ للحديث جهلاً وبَلَهاً ، وسلامةَ صدر ، وقلةَ نباهة ، وعدمَ عنايةٍ بمعرفته ، فكان الكذبُ يَجري على ألسنتهم وهم لا يعلمون ! لِما أنهم يَقَنَةٌ يُصدِّقون كلَّ ما يسمعون ! فيَروُونه عن رسول الله ﷺ ، ويكونُ ليس هو من حديث النبي ﷺ في شيء ، فيُقبَل منهم ويؤخذ عنهم ، لحال صلاحهم وتعبدهم وزهدهم ، وفي مثل هؤلاء جاءت أقوال الأئمة المحدثين النقاد .

روى مسلم في « مقدمة صحيحه[٢] »: « عن عبدالله بن المبارك ، قال : قلت لسفيان الثوري : إن عَبَّاد بن كثير ـ البصري العابد المجاور بمكة المتوفى نحو سنة ١٥٠ ـ من تَعرِفُ حاله ـ أي من الصلاح والعبادة ـ[٣] ، وإذا حَدَّث جاء بأمر عظيم ، فترى أن أقول للناس : لا

---

(١) ٥ : ٧٩ ـ ٨٠ .
(٢) ١ : ٩٤ .
(٣) وأبعَدَ الإمامُ النووي في « شرحه على صحيح مسلم » ١ : ٩٤ ، فقال في تفسير (من تَعرِفُ حالَه) : « يعني أنت عارفٌ بضعفِه » . انتهى . وهو غيرُ مُرادٍ هنا .

تَأخذوا عنه ؟ قال سفيان : بلى ، قال عبدالله : فكنتُ إذا جلستُ في مجلس ذُكِرَ فيه عَبَّاد ، أثنيت عليه في دينه وأقول : لا تأخذوا عنه ».

وجاء في « ميزان الاعتدال »(١) في ترجمة (عَبَّاد بن كثير) « قال ابن المبارك : ما أدري فيمن رأيت أفضَلَ من عَبَّاد بن كثير في ضروب من الخير ؟ فإذا جاء الحديث فليس بشيء ». ثم ساق الحافظ الذهبي في ترجمته جملة كثيرة من الأحاديث المنكرة والموضوعة ، منها قولُهُ :

« عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « منْ قال : لا إله إلا الله ومَدَّبها صوتَه أسكنه الله دارَ الجلال ، قالوا : وما دار الجلال ؟ قال : سَمَّى بها نفسَه فقال : ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ ، ورَزَقه الله النظرَ الى وجهه . قالوا : ومن يَهنِيْهِ العيشُ بعدَ هذا ؟ قال : إنه يكون في آخر الزمان قوم يُنكرون هذا وأشباهَه ، يعذبهم الله يوم القيامة عذابا لا يعذبه أحداً من العالمين ».

وقولُهُ : « عن الحسن ، عن أنس ، قال رسول الله ﷺ : من حَدَّث نفسَه بتعظيم الناس له بصيام أو صلاة أو حج ، فقد كَفَر بالله ».

وقولُهُ : « حدثني أبو إسحاق ، عن الشعبي ، عن الحارث عن علي ، قال : أتَى أعرابي النبيَّ ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أسمَعُ الناسَ يقول بعضُهم لبعض : جزاك الله خيراً ، فما هذا الخير ؟ فقال : ما سألني عن هذا أحد قبلك ، فلما أتاه جبريل سأله رسولُ الله ، فقال : نعم ، حائطٌ ـ أي بُستان ـ في الجنة يُدعَى الخير ، طولُه مسيرةُ عام ، وعَرضُه مسيرةُ سبعين عاماً ، من ياقوتةٍ حمراء ، في وسطه نهر . . . »!.

وروى مسلم أيضاً في « مقدمة صحيحه »(٢) : « قال يحيى بنْ سعيد القطان : لم نَر الصالحين في شيء أكذبَ منهم في الحديث ! قال مسلم :

---

(١) ٢ : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

(٢) ١ : ٩٤ .

يقول : يَجرِي الكذبُ على لِسانِهم ، ولا يتعمدون الكذب »[١] .

ثم روى مسلم بعد هذا[٢] عن أيوب السختياني البصري قال : « إنَّ لي جاراً ، ثم ذَكَر من فضله . . . ، ولو شَهِدَ عندي على تمرتين ، ما رأيتُ شهادتَه جائزة » .

ورَوَى بعده[٣] عن عبدالله بن المبارك قال : « لو خُيِّرتُ بين أن أَدخُلَ الجنةَ وبين أن أَلقَى عبدَ الله بن مُحرَّر ـ الجَزَري الرَّقِّي قاضي الرَّقَّة ـ ، لاختَرتُ أن ألقاه ثم أَدخُلَ الجنة ، فلما رأيتُه كانت بعرةٌ أحبَّ إليَّ منه » .

قال الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال »[٤] في ترجمته : « قال ابن حبان : كان من خيار عِباد الله ، إلا أنه كان يَكذِب ولا يَعلم ، ويَقْلِبُ الأخبار ولا يَفهم ، وقد وُلِّي الرقَّة للمنصور . وقال هلال بن العلاء : ولاَّه أبو جعفر قضاءَ الرَّقَّة . وقال ابن معين : ليس بثقة » . ثم رَوَى الذهبي من أحاديثه الباطلة والمنكرة جملةً ، منها قوله : « عن قتادة ، عن أنس : رأى النبيُّ ﷺ رجلاً يَسجُد ، وهو يقول ـ أي يفعلُ ـ بشَعْرِه هكذا : يَكفُّه عن التراب ، فقال : اللّهم قَبِّحْ شَعْرَه ، فسَقَط ! » .

٧ ـ التقرب من الحكام والتوصل إلى الأغراض الدنيوية :

يوجد في كل عصر ومصر أناس فاقدو الذمة ، في دينهم رِقَّةٌ

---

(١) وقال البيهقي في شرح قول يحيى القطان أيضاً : (ما رأيتُ الكذبَ في أَحَدٍ أكثرَ منه فيمن يُنسَبُ إلى الخير) ، قال : لأنهم اشتغلوا بالعبادة عن ضبطِ الحديثِ وإتقانِه ، فأَدخَلَ عليهم الكذابون ما ليس من حديثِهم ، ومنهم قوم توهَّموا أنَّ في وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب أجراً ، وجَهِلُوا ما في الكذب على رسول الله ﷺ من كبيرِ الإثم . انتهى من « الآداب الشرعية » لابن مفلح الحنبلي ٢ : ١٥٦ .

(٢) ١ : ١٠٤ .

(٣) ١ : ١٢١ .

(٤) ٢ : ٥٠٠ .

وضعف ، يُحبون دُنياهم ، ويؤثرونها على دِينهم ، ويَطمعون في أموال الملوك والحكام والتقربِ منهم ، فيتملقونهم بالباطل ، ويُقدمون لهم - بحسَب ذِمَّتِهم - من النصوص الشرعية ما يؤيدهم فيما هم عليه من ظلم أو لهو أو بطالة أو فساد . وهذا الصنفُ من المنتسبين الى العلمِ مَرَضٌ وخيمٌ في جسم الأمة ، وبلاءٌ عظيمٌ في حياتِها ! وقَلَّ أن تنجوَ منه أُمَّة أو تَسلمَ منه جماعة .

قال الحافظ السيوطي في « تدريب الراوي »(١) : أَسنَدَ الحاكم عن أبي عُبَيْدِ الله - وزيرِ المَهْدِي - قال : قال المهدي : ألا تَرى ما يقول لي مقاتلُ - بن سليمان الخُرَاسانيُّ البَلْخيُّ صاحبُ « التفسير » -؟ قال : إن شِئتَ وضعتُ لك أحاديثَ في العباس؟ قلت : لا حاجة لي فيها ». انتهى .

وممن عُرِفَ بوضع الحديث تملقاً للملوك : (غِيَاثُ بن إبراهيم بن طَلْق بن معاوية النَّخَعِي) ، وكان يرتاد حضرة الخليفة المهدي ، فكان يبادر الى تأييد ما يرَى منه من لهو أو فعلٍ غير لائق(٢) .

ذُكِرَ في غير كتاب من كتبِ الرجال والمصطلح والموضوعات(٣) : أن (غياث بن إبراهيم النخعي) أُدخِلَ على الخليفة المهدي العباسي ، وكان المهدي يحب الحَمَام ويشتهيها ، وكان أمامه حَمَام يلعب بها ، فقيل لغياث : حَدِّث أميرَ المؤمنين ، فحدَّثَه بحديثِ أبي هريرة : « لا سَبَقَ إلا في خُفّ أو نَصْلٍ أو حافر »(٤) وزاد فيه : (أو جَنَاح) فأمَرَ له المهدي بعشرة

(١) ص ١٨٧ .

(٢) انظر « الباعث الحثيث » للشيخ أحمد شاكر ص ٩٤ ، فقد ذَكَر أنه فَعَل نحواً من ذلك مع الخليفة الرشيد .

(٣) وفي ترجمة (غياث بن إبراهيم النخعي) في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ١٢ : ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) السَّبَقُ بفتح الباء : ما يُجعَل من المال رهناً يُعطَى للفائز في المسابقة ، وبسكون الباء : مصدرُ فِعلِ سَبَقَ .

آلاف درهم ، فلما قام قال المهدي : أشهَدُ أنَّ قَفَاك قَفَا كذابٍ على رسول الله ﷺ ، وإنما استجلبتُ ذلك أنا ! فأمَرَ بذبح الحمام فذُبِحَتْ[1] .

---

(١) كان على المهدي أن يَدَعَ الحَمَامَ إذْ لا ذنب له ، ويُعاقبَ الكذَّاب المفتري على رسول الله ﷺ ، بدلاً من إكرامِهِ والإنعام عليه ! فأخطأ المهديُّ فيما صَنَعه خطأينَ ! وقد وقع لبعض الكاتبين في هذا المقام ، خطأ فاحش جداً ، أُنبِّهُ إليه فيما يلي :

وهو أن الدكتور محمد رَوَّاس قلعجي ، ذَكَر في كتابه المسمى « موسوعة فقه إبراهيم النخعي » في جزءِ الترجمة لحياة الإمام النخعي ص ٢٤ ، ما ملخصه : « توفي النخعي وتَرَك ابنين له ، هما : غِياث وأبَان ، وكلاهما كان له اشتغال بالحديث الشريف .

أما غياث فإنه لم يكن على جانب من التقوى والورع ، ويَذكره المحدِّثون من بين الذين يضعون الحديثَ على لسان رسول الله ﷺ ، من أجل عَرَضٍ زائل من أعراض الدنيا ، فهو الذي دَخَل على الخليفة المهدي ، فوجده يلعب بالحَمَام ، فقال له : قال رسول الله : لا سَبَقَ إلا في خُفّ أو حافِرٍ أو جَنَاح ، فزاد في الحديث (أو جَنَاح) ، تملقاً للمهدي .

فلما قام قال له المهدي : أشهَدُ أنَّ قفاك قَفَا كذاب على رسول الله وفَعَل غياثٌ نحواً من ذلك مع الخليفة الرشيد ، فوَضَع له حديثاً : إنَّ رسول الله ﷺ كان يُطيِّرُ الحَمَام ، فلما عُرِضَ على الرشيد ، قال : اخرج عني فطَرَده من بابه ، ولذا قال فيه الإمام الجُوْزَجاني : سمعتُ غيرَ واحد يقول : كان يَضَعُ الحديث . وقال أحمد : تَرَكَ الناسُ حديثه ». انتهى كلام الدكتور رَوَّاس قلعجي .

وقد زَلَّ الدكتور الفاضل زلةً فاحشةً في هذا الذي زعمه ! وذلك أن (إبراهيم النخعي) والِدَ (غياث) هو غيرُ (إبراهيم النخعي) الإمامِ المشهور ، وإنما هو (غياث بن إبراهيم ابن طَلْق بن معاوية النخعي) . عُلِمَ ذلك مما قاله الحافظ ابن أبي حاتم الرازي في كتابه « الجرح والتعديل » ٢/٣ : ٥٧ ، في ترجمة (غياث بن إبراهيم النخعي الكذاب) ، قال : « وهو ابنُ عَمِّ حفصٍ بن غياث النخعي ». انتهى .

و (حفصُ بن غياث النخعي)، نَسَبُهُ كما في ترجمته في « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ٢ : ٤١٥ كما يلي « حفصُ بن غياث بن طَلْق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة الخزرجي ».

أما (إبراهيم النخعي) الإمام المشهور ، فنَسَبه كما يلي « إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النَّخَع ». وهذا النَّسَب للإمام ، لا يلتقي مع نسب ذلك الكذَّاب الخبيث الوضاع في قليل ولا كثير .

وتوافُقُ اسمِ والدِ (غياث) الكذَّاب مع اسمِ الإمام الجليل (إبراهيمَ النخعي) ، لا يقتضي أن يكون (غياثٌ) الكذَّابُ الخَبيثُ وَلَدَه وابنَه كما زعمه الدكتور ! فكم من التوافق يوجد في الأسماء بين اسمِ الأب والجَدِّ وجَدِّ الأب ، كما يعلمه من عَرَف تراجم الرجال .

وأمثالُ هذا وذاك من الوضاعين المتملقين كثير ، فلا أُطيل بذكرهم .

ومما وضعه الواضعون للأغراض الدنيوية : « نَهَى رسولُ الله ﷺ عن التعليم والأذانِ بالأجرة ، فمن فَعَل ذلك فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين » . ومنها : « المعلِّمون خير الناس ، كلَّما خَلَقَ الذِكرُ جَدَّدوه ، عَظِّمُوهم ولا تستأجروهم فتُحرِجُوهم ! فإنَّ المعلِّم إذا قال للصبي : قل : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال الصبي : بسم الله الرحمن الرحيم ، كَتَب الله براءةً للصبي وبراءةً لوالديه وبراءةً للمعلِّم من النارْ » .

ومنها : « لا تستشيروا الحاكة ولا المعلِّمين ، فإن الله تعالى سَلَبَ عقولَهم ، ونَزَع البركةَ من أَكْسَابِهم » . ومنها : « مَرَّ رسولُ الله بِمِرداسٍ المعلِّم ، فقال : إياك وحَطَبَ الصِّبْيَان ، وخُبزَ الرُّقاق ، وإياك والشرطَ على كتاب الله » .

وهناك أسباب أخرى تَولَّد منها الوضعُ في الحديث : مِثلُ قصدِ بعض الرواة : الإغرابَ في الحديث على زملائِه ومُرافقيه ، ليَسمعوا منه ويأخذوا عنه ! وقد وقع هذا من ابن أبي حَبِيْبَة ، وحَمَّاد النَّصِيبي ، وبُهلولِ بن عُبَيد ، وأَصْرَمَ بن حَوشَب .

= وقد حَمَّل الدكتور قلعجي الإمامَ إبراهيم النخعي نَسَبَ الرجلِ الكذابِ إليه ، وأبوَّته له أيضاً ، والإمامُ من ذلك كلِّه بَرَاء ، ثم وَسَمَ الإمامَ (إبراهيم النخعي) بسِمَةِ عارٍ ونقصٍ في ولَدِه المدَّعَى عليه ! وحَكَم عليه بأنه كان كذّاباً وضاعاً ، يضع الحديث على لسان رسول الله ﷺ ، تملُّقاً للملوك من أجلِ عَرَضٍ زائل من الدنيا ! والواقع أن الإمام النخعي لم يكن له ولد اسمه (غياث) ! فإنَّا لله ، والله المستعان .

وكنتُ نَبَّهتُ قديماً في تعليقي على كتاب « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » للعلامة علي القاري ، في طبعته الأولى سنة ١٣٨٩ ص ٢٠٤ ، وفي طبعته الثانية سنة ١٣٩٨ ص ٢٥٤ ، إلى أن (إبراهيمَ) والدَ (غياث) ، ليس هو (إبراهيم النخعي) الإمام المشهور ، وإنما والِدُ غياثٍ هو (إبراهيم بن طَلْق بن معاوية) ، والإمام هو (إبراهيم بن يزيد بن قيس) . وقد أطلتُ في هذا لأن الخطأ فيه عظيم . فالحمد لله على براءةِ الإمام النخعي من هذه الوَصْمَة ، والحمدُ لله على توفيقِه وفضله .

ومِثلُ قصدِ بعض المفسدين الضالين : إفسادَ حديثِ المحدِّث ، ونشرَ الكذب من طريقه ، فَيتغفَّلُ بعضَ الشيوخِ الكبارِ في السِّنِّ ، الضعفاءِ في الذهن أو البصر، لقُرْبِهِ أو لقَرابتِهِ منه، ويَضعُ له أحاديثَ ويَدُسُّها في أوراقِه وكُتُبِه ، دون أن يَشعر بها ، فيُحدِّثُ بها ذاك الشيخُ على أنها من حديثِه المرويّ ، فيُحدِّثُ بالأكاذيب وهو لا يَشعر ! فقد وَقَع هذا لحمَّاد بن سَلَمة ، ابتُلِي برَبيبِهِ عبدالكريم بنِ أبي العَوْجاء ، فكان يَدُسُّ في كتبه ، ووقَعَ لغيرِه أيضاً .

نتائج الوضع في الحديث :

قام المحدثون الجهابذة من أول يوم نَبَتَتْ فيه الأهواء ، وشاعت فيه التقوُّلات ، بواجبهم العلمي والديني ، في كشفِ الأباطيل والموضوعات ، وتعريةِ المبطلين والوضاعين ، وهتكِ أستارهم ، وتبيينِ عُوارِهم ، وميَّزوا للناس الصحيح من الموضوع ، والثابت من المدسوس ، فكانوا حِصناً منيعاً في حفظ السنة المطهرة ، من أن يَتمكن منها المغيرون والمفسدون ، والحاقدون والمشعوذون .

وقيل لعبدالله بن المبارك ـ كما تقدم ذكره ـ في شأن التخوف على السُّنَّة من صنيع هؤلاء الدساسين والكذابين : « هذه الأحاديثُ الموضوعة ؟! فقال : تَعِيشُ لها الجهابذة ، ﴿ إنَّا نحن نَزَّلنا الذكر وإنَّا له لحافظون ﴾ .

وصَدَقَ اللَّهُ العظيم ، فقد أقام سبحانه في سَلَفِ هذه الأمة المحمدية : محدِّثين أوتاداً ، وحُفَّاظاً نُقَّاداً ، أمدَّهم ببسطةٍ في العلم والحفظِ وسَيَلان الذهنِ وسَعةِ الاطلاع ، والصبرِ على التحصيل واستمرارِ الدأبِ فيه ، وتحمُّل الألاقيِّ في تلقي السنة وضبطِها ، وتدوينها وجمعِها ، فكانوا آيَةً تُؤيِّدُ آيَةَ : ﴿ إنَّا نحن نزَّلنا الذكرَ وإنَّا له لحافظون﴾ .

وأسَّسوا لكشفِ الوضع والوضاعين ركائزَ ثابتة من العلم ، قائمةً على منهجٍ نقديٍ علميٍ سديد ، يُمَكِّنُ كلَّ عالم ومتعلم من معرفة الحديث الصحيح من الموضوع ، ويُعرِّفه الكاذبَ من الصادق ، والمصيبَ من المخطىء ، والضابطَ من المهمِل ، وخدموا السنة الشريفة خدمة لم يُخدَم بها علم من العلوم ، حتى قيل : « العلوم ثلاثة : عِلم نَضِجَ وما احتَرَق ، وهو علم النحو وأصول الفقه ، وعِلم ما نَضِجَ ولا احتَرَق ، وهو علم البيان والتفسير ، وعِلم نَضِجَ واحتَرَق ، وهو عِلمُ الحديث ».

والمراد بالنُّضْج والاحتراق هنا : أن المحدثين ـ جزاهم الله كل خير ـ وضعوا كتباً في تراجم الرجال ـ الثقات والضعفاء والمجروحين ـ، وفي ضبط أسمائهم وأنسابهم وبلدانهم ، وما افتَرَق منها وما اتفَق . . . ، وحَصَروا من رَوى عن النبي ﷺ من الصحابة الكرام ، وبَيَّنوا الراويَ الثقةَ العدلَ من سيء الحفظِ والمجروح ، وفاسدَ الرواية من صحيحها ، وحَصَرُوا روايةَ كل راو ، وأحصَوْا شيوخَه والآخذين عنه ، والبلدانَ التي دخلها ، والأحاديث التي رواها ، واستوفوا كل شاردة وواردة في شأن نَقَلَةِ الحديثِ حتى أَربَوْا على الغاية . ومن هذا قالوا في علم الحديث : إنه عِلمٌ نَضِجَ واحترق(١) .

---

(١) أورد العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى ، في كتابه « توجيه النظر إلى أصول الأثر » ص ٤١٦ ، التقسيمَ الثلاثيَّ للعلوم نُضجاً وتحجُّراًواحتراقاً ، الذي أوردته قريباً ، ثم تعقَّبَ القسمَ الثالثَ (قسم النُضج والاحتراق)، بالنسبة الى علم الحديث فقال :

« يُرادُ بنُضج العلم : كونُه قد بُيِّنَ بياناً كافياً ، بحيث لا يَحتاجُ طالبُه إلى فَرْطِ عناءٍ في تحصيل مطلبِه ، ويُرادُ باحتراقه : كونُه قد استُقصِيَ البحثُ فيه ، ثم تُجوِّزَ به الحدُّ ، فأفضَى ذلك إلى ذكرِ كثيرٍ مما لا تَمسُّ إليه الحاجة ، إما لكونِه يُفرَضُ فرضاً ، أو لنحو ذلك ، حتى يَصيرَ الطَّالبُ ـ لكثرةِ المباحثِ مع عدم معرفةِ ما يَلزم منها مما لا يَلزم ـ حائراً في أمره .

وهذا المعنى لا يَظهَرُ بتمامه في علم الحديث ، وإنما يظهر في نحو النَّحْو ، فإنَّ فيه كثيراً =

أهم الأسس التي أقاموها لصيانة السنة :

١ ـ الإِسناد :

وعرَّفوا (الإِسناد) بقولهم : هو حكايةُ طريقِ متنِ الحديث . وعرَّفوا (السَّنَد) بأنه طريقُ متنِ الحديث . وسُمِّي (سَنَداً) لاعتمادِ الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفِه ، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغة ، وهو ما استندتَ اليه من جدار أو غيره . والمحدثون يستعملون كلّاً من (السَّنَد) و (الإِسناد) في موضع الآخَر ، ويُعرَفُ المراد بالقرائن .

وهذا الإِسناد لم يكن يُسألُ عنه إلا بعد وقوع الفتنة ، وبُروزِ النزاعات ، وظهور الزنادقة ومن شابَهَهُم في الإِغارة على السنة المطهرة . قال التابعي الجليل أبو العالية ـ رُفَيْع بن مِهْرَان الرِّياحي البصري ـ: كنا نسمَعُ الروايةَ عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبصرة ، فما نرضى حتى نركبَ إلى المدينة ، فَنسمَعَها من أفواهِهم[١] . وقال التابعي الجليل هشام ابن عروة : إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ ، فقل : عَمَّن هذا ؟ فإنَّ الرجلَ يُحدِّثُ عن آخَرَ دونَه في الإِتقان والصدق[٢] .

مما لا تَمَسُّ الحاجةُ إليه ، لا سيما الحُجَجُ التي لا يدلُّ عليها نقلٌ ولا عقل . والأولى إخراجُ عِلم الحديث من هذا القِسم .

وهذه العبارة وإن كانت من قَبيل المُلَح التي تُستحسَن في المُحاضرة ، ولا يُستقصى البحثُ فيها ، إلا أنَّ فيها إشارةً إلى أمرٍ ينبغي الانتباهُ إليه ، وهو أنَّ ما نَضِجَ واحتَرَق من العلوم ، ينبغي السعيُ في تنقيحه ، ليسهُلَ على الطالب تناولُه والانتفاعُ به ، وما لم يَنْضَج منها ينبغي السعيُ في إكمالِ مباحثِه لِيَنضَجَ أو يَقرُبَ من النُّضْج .

ومن أمعن النظر في هذا الأمر تبيَّنَ له أنَّ فَرْطَ النُّضج في علم من العلوم ، لا يُفضِي إلى احتراقه ، وإنما يُفضِي في الغالب إلى إفرادِ بعض مباحثِه بالبحث ، فإذا اتسع الأمرُ في مبحثٍ منها ، صار فَنّاً مستقلاً بنفسِه وإن كان متفرِّعاً عن غيره ، وكثيراً ما يكون الفنُّ المتفرِّعُ من غيره واسعَ الأطرافِ جداً ، قال بعضُ المحدِّثين : عِلمُ الحديث يَشتملُ على أنواعٍ كثيرة ، كلُّ نوع منها عِلمٌ مستقل ، ولو أنفق الطالبُ فيه عُمرَه لما أدرَكَ نهايتَه » .

(١) من « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي ص ٤٠٣ .

(٢) من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ١/١ : ٣٤ . وانظر فيه كلماتٍ أخرى في الموضوع ونحوِه ، في ١/١ : ١٥ ـ ٣٦ .

والإسنادُ خَصِيصَةٌ فاضلةٌ من خصائص الأُمَّةِ المحمدِّية ، لم يُؤتَها أحدٌ من الأُمَم قبلَها ، وهو من الدين بموقع عظيم ومكانٍ رفيع ، تكاثَرَتْ في بيان شأنِه وأهميتِهِ وفضلِهِ كلماتُ العلماء ، وتعدَّدَتْ وتَنوَّعَتْ أقوالُهم في تعظيم أمرِه ، ومن خيرِها وأدقِّها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمةُ الإمام عبد الله بن المبارك رضي الله عنه .

روى الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » وغيرُه في غيره[1] : عن عَبْدانَ ـ تلميذِ عبدالله بن المبارك ، قال : سمعتُ عبدَالله بن المبارك يقول : الإسنادُ عندي من الدين[2] ، ولولا الإسنادُ لقال من شاء : ما شاء ، ولكن إذا قِيل له : من حَدَّثك ؟ بَقِي[3] ! . قال عَبْدانُ : ذَكَر ابنُ المبارك هذا ، عندَ ذكرِ الزنادقةِ وما يضعون من الأحاديث . وقال ابن المبارك أيضاً : بيننا وبين القومِ ـ أي المبتدِعةِ والكَذَبةِ ـ القوائم . يعني الإسناد .

---

(١) في « تاريخ بغداد » ٦ : ١٦٦ . وانظر ما علَّقته على « الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة » للكنوى ص ٢١ ـ ٢٦ . وانظر مقالتي : « الإسنادُ من الدين » في مجلة (أضواء الشريعة) ، الصادرة عن كلية الشريعة بالرياض فيّ العدد السابع سنة ١٣٩٦ ، لتِقِفَ على تخريج الكلمات التي أوردتها هنا في فضل الإسنادِ وأهميته ، في هذين الموضعين ، واستغنيتُ بالإحالة إليهما عن التخريج هنا .

(٢) قال الإمام الشاطبي في كتابه العظيم : « الاعتصام » ١ : ٢٢٥ ، « وقولُهم : الإسنادُ من الدين ، لا يَعنون به قولَ المحدِّث : (حدَّثني فلان عن فلان) مجرَّداً ، بل يريدون ذلك لما تضمَّنَه من معرفة الرجال الذين يُحدِّثُ عنهم ، حتى لا يُسنِدَ عن مجهول ولا مجروح ولامتَّهم ، إلا عمَّن تَحصُلُ الثقةُ بروايته ، لأنَّ رُوحَ المسألة أن يَغلِبَ على الظنِّ من غير ريبة : أنَّ ذلك الحديثَ قد قاله النبي ﷺ ، لنَعتمِدَ عليه في الشريعة ، ونُسنِدَ إليه الأحكام » .

(٣) أي بَقِيَ ساكتاً مُفْحَماً ، أو بَقِيَ ساكتاً مبهوتاً منقطِعاً . وهذا أسلوبٌ معروفُ الاستعمال في مُحَاوَرَاتِ أهل القرن الثاني والثالث والرابع ، ثم غاب وغَمُضَ معناه ، فلذا وقع في كلمة ابن المبارك هذه وأشباهِها التي جاء فيها : (فبَقِي) تحريفاتٌ كثيرة ، لعدم استعمالها في مُخاطَبات الناس بعد تلك القرون . وقد أوضحتُ ذلك بشواهده في مقالتي : « الإسناد من الدين » ، المنشورة في مجلة « أضواء الشريعة » ، كما سَبَق ذكره آنفاً .

وقال سفيان الثوري : الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل ؟! وقال الأوزاعي : ما ذَهَابُ العلم إلا ذهاب الإسناد . وقال التابعي الجليل والمحدِّثُ الناقد النبيل : شعبةُ بن الحَجَّاج أبو بِسْطامٍ الواسطيُّ البصريُّ : كلُّ حديثٍ ليس فيه (حَدَّثَنا) أو (أَخبَرَنا)، فهو خَلٌّ وبَقْل . أي رخيصٌ لا يُتعَلَّقُ به لفقده الإسناد . وشعبةُ هذا ، أوَّلُ من فَتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين ، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين ، قال الإمام أحمد فيه : هو أُمَّةٌ وحدَه في هذا الشأن . وقال الشافعي : لولا شعبةُ ما عُرِف الحديث بالعراق .

وكان التابعي الجليل محمد بن شهاب الزهري : إذا حَدَّث أَتَى بالإسناد ويقول : لا يَصلح أن يُرقَى السطحُ إلا بدَرَجِهِ . إلى غير هذا وذاك من الأقوال الكثيرة ، التي وردَتْ عن التابعين وتابعيهم في أهمية الإسناد ولزوم الاستناد إليه ، في سِياقةِ كل خَبَر أو أَثَر . وقد استَوفيتُ جُلَّ تلك الأقوال في مقالتي (الإسنادُ من الدين)[١]، وفيما علَّقته على كتاب « الأجوبة الفاضلة »[٢] للإمام المِفضال عبدالحي اللَّكْنَوي رحمه الله تعالى .

وقد نشأ عن اهتمامِ المحدِّثين بالإسنادِ ووضوحِ أهميته في تلقي المنقول : أَنْ اشتُرِطَ (الإسنادُ) في تلقي سائر العلوم الإسلامية ، كالتفسير والفقه والتاريخ والرجال والأنساب واللغة والنحو والأدب والشعر والحكايات ، حتى دخل في سياق الكلمة الواحدة من أخبار الحمقى والمغفَّلين ، وأخبار المضحكين ونوادر الطُّفَيلين ، كما دخل في سياق الكلمة الواحدة في التفسير ، كما تراه في « تفسير الإمام ابن جرير

(١) انظر التعليقة ذات الرقم ١ في ص ٧٥ .
(٢) ص ٢١ - ٢٦ و ٢٩٩ - ٣٠٠ .

الطبري » ، وكما تراه في كتاب الخطيب البغدادي : « التطفيل وحكايات الطُّفَيليين » ، و« البخلاء »[١] ، وكُتُبِ ابن الجوزي : « أخبار الحمقى والمغفلين » و« أخبار الأذكياء »[٢] ، و« اللُّقَط في حكايات الصالحين » ، وكتاب « ذمّ الهوى » ، فتراه في هذه الكتب يَسوقُ سَنَداً طولُه ثلاثةُ أسطر أو أكثر ، من أجلِ نقلِ جملةٍ صغيرة أو كلمةٍ واحدةٍ عن قائلها .

واعتَذَر رحمه الله تعالى ، في كتابه اللطيف : « الحثّ على حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ » ص ٤١ ، عن إغفالِهِ (الإسنادَ) فيه ، بدافع الاختصارِ وعدم الإطالة ، فقال في (الباب السابع في ذكر الحفاظ المبرِّزين) : « لمَّا كان المقصودُ من هذا الكتاب التحريضَ على الحفظ ، لم أتشاغل بالإسناد ولم أُطِل » . انتهى . ومع هذا فقد ساق في جُـلِّ تراجم الحفاظ : أخبارَهم بالإسناد منه إليهم .

وإليك نموذجاً من اهتمام السلف بالإسناد ولو للكلمة الواحدة ، كلفظة (الحِين) مثلاً ، جاء في تفسير الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ١ : ٥٣٩ ، من تفسير سورة البقرة ما يلي :

« القولُ في تأويل قوله تعالى ذِكرُه : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حِين ﴾ . قال أبو جعفر : اختَلَف أهلُ التأويلِ في تأويل ذلك ، فقال بعضهم : ولكم فيها بلاغٌ إلى الموت ، ذِكرُ من قال ذلك :

حدثني موسى بن هارون ، قال : حدثنا عمرو بن حماد ، قال :

---

(١) وقد أورد الخطيب البغدادي فيهما كلّ خبرٍ ـ حَسُن أو هَجُنَ ، غَلَا أو رَخُصَ ـ بالسند إلى قائله ، وسامَحَ الله الخطيبَ الحافظ المحدِّثَ على تساهله في إيراد الأحاديث الموضوعة ـ كما هي عادتُه ! ـ بأسانيدها ساكتاً عليها ، وهو يعلمها ! كما تراه في كتاب « البخلاء » ص ١٧٩ ، فقد ساق فيها حديثين موضوعين ، وسكت عليهما ! وقد نصَّ على وضعهما ابنُ الجوزي في « الموضوعات » ١ : ١٨٤ ، والسيوطيُّ في « اللآلىء المصنوعة » ١ : ١٥٦ .

(٢) والنسخُ المطبوعة من هذين الكتابين محذوفة الاسانيد ، اختصاراً من الطابعين .

حدثنا أسباط ، عن السُّدِّي ، في قوله : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حِين ﴾ ، قال : يقول : بَلاغٌ إلى الموت .

وحدثني يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي ، عن إسرائيل ، عن إسماعيل السُّدّي ، قال : حدثني من سَمِعَ ابنَ عباس : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حين ﴾ ، قال الحياة .

حدثني المثنى بن إبراهيم ، قال : حدثنا أبو حُذَيفة ، قال : حدثنا شِبْل ، عن ابن أبي نَجِيح ، عن مجاهد ، ﴿ ومَتَاعٌ إلى حين ﴾ ، قال : إلى يومِ القيامة ، إلى انقطاعِ الدنيا .

وقال آخرون : ﴿ إلى حِين ﴾ . قالَ : إلى أَجَل . ذِكرُ من قال ذلك : حُدِّثتُ عن عمار بن الحسن ، قال : حدثنا عبد الله بن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن الربيع : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حِين ﴾ ، قال : إلى أَجَل » . انتهى كلامُ الإمام ابن جرير رحمه الله تعالى .

فانظر كيف تراه ساق من أجل الكلمةِ الواحدة : السطرين والثلاثةَ من الإسناد ، ليُورِدَ الكلمةَ مَوْرِدَها عن قائِلها ، فقد كان السندُ عندهم عُمدةَ الكلام ، وطريقَ النقلِ والقبولِ إذا صَحَّ المنقول . وبهذا المثال وأمثالِهِ تتضحُ لك قيمةُ الإسنادِ عند الأسلاف ، وشِدَّةُ التوثُّق عند المسلمين في الكلمة تُنقَلُ عن الرسول الكريم ﷺ أو عن عالم من المسلمين ، أو عن أديب أو شاعر . . . ، فلا بد في الكلمة المنقولة من الإسنادِ الصحيح لتأخُذَ حُكْمَها ووضعَها المرسوم ، ولهذا قرَّروا القاعدة المشهورة في أوَّلِ كتب آداب البحث والمناظرة ، وهي : (إن كنت ناقلاً فالصِّحة ، أو مُدَّعياً فالدَّليل) .

قال الإمام ابن الجوزي في مقدمة كتابه : « اللُّقَط في حكايات الصالحين » ـ مخطوط ـ: « وألَّفتُ في هذا الكتاب من عيون الحكايات ما

يزيد على خمس مئة حكاية ، وأحببتُ أن تكون مُسْنَدةً ، فقد أنبأنا علي بن عُبَيد الله ، قال : سمعتُ عبدالله بن عطاء يقول : سمعتُ أبا القاسم عبدالله بن محمد بن سَلَمة يقول ، سمعتُ أبا علي الحسنَ بن أحمد يقول ، سمعتُ أبا محمد أحمد بن محمد الأديب يقول ، سمعتُ الأصمعيَّ يقول : الحكايةُ كالثوبِ الوَشْيِ ـ أي المحسَّنِ المجمَّل بالألوان والنقوشِ والزخرفة ـ والإسنادُ لها كالطِّراز ـ هو العَلَمُ للثوب ـ » . انتهى .

وإليك هذا الخبر الصغير ، لتَعرِفَ منه منزلةَ الإسناد عند المتقدمين ، حتى في الكلمة الواحدة عند اللغويين ، جاء في « تاج العروس » للزَّبِيدي ٦ : ٢٦٢ ، في مادَّة (نوف) عند تفسير كلمة (النوف) ، ما نصه : « قال الأزهري : قرأتُ في كتاب نُسِبَ الى مُؤَرِّج ـ السَّدُوسِي ـ غيرِ مسموع : لا أدري ما صِحَّةُ النَّوْف ؟ ». انتهى .

فمن أجل نقلِ كلمةٍ واحدة في كتاب ، قد تكون تلك الكلمة من أصدق الثابت المنقول عن قائلها ، جَعَل الأزهري رحمه الله تعالى يتَحفَّظُ من إسنادها الى قائلها ، إذ لم يكن على الكتاب ـ أي النسخة التي وقعَتْ إليه ـ إثباتُ السماع لذلك الكتاب من مؤلِّفه . و(السَّماعُ) من (الإسناد) .

إن هذا الموقف الدقيق بشأن الإسناد في نقل الكلمة اللغوية ، وفي نقل تلك الكلمات الطفيلية الحَمْقَاوِيَّة ، لَيَدلُّ كل الدلالة على موقع (الإسناد) و(السماع) ، عند أولئك العلماء السابقين رحمهم الله تعالى ، فهم لا يقبلون خبراً أو كلمةً أو نادرةً من نوادر الحَمْقَى بدون إسناد ، فكيف الشأن منهم إذن بتلقي الحديث الشريف أو التفسير . . ؟ إن علماءنا

المتقدمين رضي الله عنهم ، نقلوا لنا هذا الدينَ وعلومَه بضبطٍ وإتقانٍ يضاهي ضَبْطَ الآلاتِ المسجِّلةِ اليوم ، وأدَّوْا الأمانةَ العلمية لمن بعدَهم خيرَ أداء ، فرَضِيَ الله تعالى عنهم وجَزَاهم عنا خيرَ الجزاء .

٢ ـ تأريخ الرواة والرجال :

قال الحافظُ ابن الصلاح في « معرفة أنواع عِلم الحديث »[١] في النوع الستين : « روينا عن سفيان الثوري أنه قال : لمَّا استعمَل الرواةُ الكذبَ استعملنا لهم التاريخ . وروينا عن حفص بن غياث أنه قال : إذا اتَّهمتم الشيخ ، فحاسِبوه بالسِّنَّيْنِ . يعني : احسبوا سِنَّه وسِنَّ من كَتَب عنه .

وهذا كنحو ما رويناه عن إسماعيل بن عياش ، قال : كنت بالعراق ، فأتاني أهل الحديث ، فقالوا : ها هنا رجل يحدث عن خالد بن مَعْدان ، فأتيته فقلت : أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعدان ؟ فقال : سنةَ ثلاثَ عشرة يعني : ومِئة . فقلت : أنت تزعم أنك سمعتَ من خالد بن معدان بعدَ موتِه بسبع سنين ! قال إسماعيل : مات خالد سنة ست ومئة .

وروينا عن الحاكم أبي عبدالله ، قال : لمَّا قَدِمَ علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكَشّيّ ، وحَدَّث عن عبد بن حُمَيد ، سألته عن مولدِه ، فذَكَر أنه وُلدَ سنة ستين ومئتين ، فقلت لأصحابنا : سَمِعَ هذا الشيخُ من عبد بن حُمَيد بعدَ موتِه بثلاثَ عشرةَ سنة !». انتهى .

ولأهمية علم الرجال وعظيم موقعه في كشف الصحيح من الجَرِيح ، قال الإمام علي بن المَدِيني كلمتَه النفيسةَ الغالية : « الفِقهُ في مَعَاني الحديث نِصفُ العلم ، ومعرفةُ الرجال نِصفُ العلم »، حكاها الحافظ

---

(١) ص ٣٨٢ .

الذهبي عنه في مقدمة كتابه « تذهيب التهذيب ». فجَعَلَ (معرفة الرجال) نصفَ العلم . وهو كذلك . ومن أجل هذا دَوَّن العلماء في تراجم الرجال وتاريخهم كتباً تفوت الحصر ولا يمكن إحصاؤها ، حتى إن كتاب « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة » للعلامة محمدَ بن جعفر الكتاني ، على سَعَتِه وشمولِ جمعه في بابه فاتَه الكثيرُ من كتب التراجم والرجال . ولا أطيل في هذا الموضوع ، فهو لوضوحه ومعرفته غني عن الإطالة والبيان .

وقد شَمِلَ التأليفُ في الرواةِ والرجالِ ـ أوَّلَ الأمرـ ذِكرَ الثقات والضعفاء والمجروحين في كتابٍ واحد ، كما هي الحال في كتاب « التاريخ » لإمام الجرح والتعديل يحيى بن معين ، وكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري ، وكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، وغيرها .

ثم أُفرِدَ (الضعفاء) عن (الثقات) في كتاب مستقل ، كما هي الحال في كتاب « الضعفاء الكبير » و « الضعفاء الصغير » للبخاري ، و « الضعفاء » للنسائي ، والضعفاء والمجروحين « لابن حبان »، وغيرها .

وأُفرِدَ (الثقات) عن (الضعفاء)،كما صَنَعَ الحافظ أحمد بن عبدالله ابن صالح العِجْلي في كتابه « الثقات » ، والحافظ الإمام ابن حِبَّان في كتابه « الثقات » ، والحافظ ابن شاهين في كتابه « الثقات »، وسِواهُم . وقد استَوفَى العلامة محمد بن جعفر الكتاني ذِكرَ أكثر الكتب المؤلفة في هؤلاء الرجال ، في كتابه النفيس « الرسالة المستطرفة لبيان مشهورِ كتب السنة المشرفة ».

وقد أُفرِدَ في خِطَّة التَّأْريخ والجَرْح والتعديل رسالتان نافعتان هامتان للحافظ تاج الدين السبكي : « قاعدة في الجرح والتعديل » و « قاعدة في المؤرخين ». قمتُ بخدمتهما والتعليق عليهما ، وطُبِعتا للمرة الثالثة مع

رسالتين أخريين للحافظ السخاوي والحافظ الذهبي ، بعنوان (أربع رسائل في علوم الحديث) .

٣ ـ نقد الرواة وبيان حالهم من تزكية أو جَرح :

أسلفتُ فيما تقدم في أوائل هذه اللمحات: أن النقد بدأ مبكراً من أوائل عهد الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، وقد صار في عهد التابعين ومن بعدهم معروفاً بارزاً كل البُروز ، لاشتدادِ الحاجةِ إليه كلما تَمادَى الزمن ، وانتشرت الأهواءُ والفِتَنُ والخلافات . . .

وكان كلامُ السلف الأقدم في الرجال أقلَّ من كلام السلف اللاحق ، وأوجَزَ عبارةً ، وأحلَى إشارةً ، فكانت عباراتهم في التزكية أو في الجرح رقيقةً ناعمة ، تَفِي بالمراد تماماً عند معاصريهم ، فكان التابعي الجليل محمد بن سيرين البصري ، إذا زكَّى رجلاً قال : هو كما يَشاء الله ، وإذا جَرَّح رجلاً قال : هو كما يَعلم الله[١] . وكان تلميذه أيوب السختياني البصري يقول فيمن يَغمِز فيه : لم يكن بمستقيمِ اللسان ، ويقول : هو يَزِيدُ في الرَّقْم[٢] .

ولمَّا بَدَر من الإمام المُزَنيّ (أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى عالم مصر) ، قولُهُ أمامَ شيخِه الشافعي : فلانٌ كذَّاب . عاتَبَه الشافعي وقال له : يا أبا إبراهيم ، اكْسُ ألفاظَك ، أَحْسِنْها ، لا تقل : كذَّاب ، ولكن قل : حديثُهُ ليس بشيء[٣] . ثم توسع العلماء في بعضِ الألفاظ على بعضِ الرواةِ المجروحين ، واشتدَّتْ لهجتُهم عليهم ، واضْطُرُّوا إلى

---

(١) ذكره الزركلي في « الأعلام » ٧ : ٢٥ ، في ترجمة (محمد بن سيرين).

(٢) من « مقدمة صحيح مسلم » ١ : ١٠٤ .

(٣) من « الإعلان بالتوبيخ » للسخاوي ص ٦٩ من طبعة القدسي ، وص ١٢٥ من طبعة بغداد المفردة .

ذلك ، لاقتضاءِ الزمنِ كشفَ الحال ، وهتكَ الدجَّال ، والتغليظَ في المقال .

وقد قام العلماء الحفاظ النقاد ، بنَقْدِ كل راوٍ صَدَر منه خطأ ، أو ضعف ، أو تخليط ، أو اضطراب ، أو تزيُّد ، أو سهو أو نسيان . . . ، سواء كان ذلك الراوي لهم أباً أو أخاً أو ابناً أو قريباً أو صديقاً . فكان ذلك عُنوانَ صِدق ديانتِهم ونزاهتِهم وأمانتِهم ، وعُنوانَ غَلاءِ الحِفاظ على السُّنَّةِ لديهم ، وأنها عندهم أغلى من الآباءِ والأجداد ، والأولاد والأحفاد ، فكانوا بحق مضربَ المَثَل في هذا ، وليسوا بالمعصومين ، ولكن كانوا أغلبُهم أهلَ الصدقِ والتقوى .

فكان الإمام علي بن المديني إذا سُئل عن والده ، قال : سَلُوا عنه غيري ، فأعادوا عليه فقال : هو الدِّين ، إنه ضعيف . وكان وكيعُ بنُ الجرَّاح لكونِ والدِهِ على بيتِ المال : يَقرُنُ معه غيرَه إذا رَوَى عنه .

وقال أبو داود السجستاني صاحب « السنن » : ابني عبدُ الله كذَّاب . وقال زيد بن أبي أُنَيْسَة : لا تأخذوا عن أخي - يعني يَحْيَى المذكورَ بالكذِب[(١)] . وسُئل جرير بن عبدالحميد الضَّبِّي عن أخيه (أَنَس بن عبدالحميد الضَّبِّي) ؟ فقال : لا يُكتَبُ عنه ، فإنه يَكذِب في كلام الناس[(٢)] . وكان الإمام أبو بكر الصِّبْغِي يَنهَى عن السماع من أخيه ، لِمَا كان يَتعَاطَاهُ[(٣)] . وقال شعبة بن الحجاج إمامُ أهل النقد : لو حابيتُ أحداً لحابيتُ هِشام بنَ حسان ، كان خَتَنِي ، ولم يكن يَحفَظُ[(٤)] .

---

(١) من جزء « المتكلمون في الرجال » للسخاوي ص ١٣٨ .
(٢) من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ١/١ : ٢٨٩ ، و« تهذيب التهذيب » ١ : ٤٦٩ .
(٣) من « الميزان » ٣ : ٤٨٧ و« لسان الميزان » ٥ : ٦٩ .
(٤) من « الميزان » ٤ : ٢٩٦ .

وهذا (النَّقدُ) منهم مدحاً أو قدحاً للراوي ، قد وضعوا له قواعدَ دقيقة ، ساروا عليها فيمن يُقبَل حديثُه أو يُرَد ، وفيمن يُكتَبُ حديثُه أو يُترَك ، وجعلوا كلاًّ من أولئك على مراتبَ متفاوتة ودرجاتٍ متلاحقة . . . ، وتناولوا الراويَ في نفسِه ، ومروياتِه ، وشيوخِه ، وحفظِه ، ونسيانِه ، وضبطِه ، وتخليطِه ، وضعفِه ، وتحمُّلِه ، وأدائِه ، وشبابِه ، وكهولتِه ، وشيخوختِه ، وحَضَرِهِ وسَفَرِهِ ، وفي سائرِ شؤونه التي يتصل بها أمرُ الرواية ، حتى ذكروا الحسنات اللطيفة ، والهنات الخفيفة ، وذكروا : المبتدِع والمشترِع ، ووازنوا بين الراوي والراوي : الأحفظِ والأضبطِ ، والأقدمِ والألزَمِ ، والسابقِ واللاحقِ ، وطويلِ الملازمة وقصيرِها . . . فجلَّوْا الراويَ على أحسن ما استطاعوا من تجليةٍ وبيان ، بحسب طاقةِ اجتهادِهم ، وكانوا في ذلك أمراً عَجَباً .

وكان من هذا تعريةٌ تامةٌ للوضاعين والدجالين ، والضعفاء والمغفَّلين ، وبهذا وما صَحِبَه حُفِظَتْ السنةُ المطهرة من دخول الدخيل عليها بحمد الله تعالى ، وغَدَا مِن السهل على من مارس هذا العلم على أهلِه في عصرنا هذا وما قبله وما بعده ، أن يَحكم على الحديث أو راوِيه حُكماً عادلاً ، من خلال ما دَوَّنوه لنا عن الرواة ، وبمِقدار تمكنه من معرفة هذه الصناعة الحديثيَّة ، التي كان السلف فيها على غايةِ القوة والاستبحار ، لا يَلحقهم فيها لاحق ، ولا يُدانيهم فيها منا ماجِدٌ فائق .

وغدا هذا (النقد) للرجال ، فيما بعدُ عِلماً قائماً بذاته من علوم الحديث ، سُمِّي : (علمَ الجرح والتعديل)، نَبَغ فيه نابغون ، وتميَّزَ به جهابذة معدودون ، بدءاً من عصر الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان ، وانتهاءً بالحافظ الذهبي والعراقي وابن حجر[١] .

---

(١) وقد ألَّف الحافظ الذهبي جزءاً سمَّاه : « ذكرُ من يُعتَمَدُ قولُه في الجَرح والتعديل ». ذَكَر =

٤ ـ سَبْرُ متن الحديث ومعناه :

عُلِم مما أسلفتُه في الأُسّ السابق : أن المحدثين الجهابذة قاموا بالنقد للرواة تجريحاً وتعديلاً ورداً وقبولاً . . . ، ورَسَموا في شأن الرواة قواعدَ وضوابط مدهشة ، تبارَتْ فيها الأذهان المُرهَفة الدقيقة اللامعة ، والقرائح المشرِقة التقية الصالحة ، فجاءت على أحسن ما يُرام ، وأدق ما ينبغي ، وأوفى ما تكون .

لقد كان هذا صنيعَهم نحوَ نقد (السند) أو الإسناد) أو (الراوي) . وهم الى جانب إقامتهم هذا الأُسّ الهامَّ جداً ، أقاموا أُسّاً آخر في كشف الحديث الصحيح من المزيَّف ، والقويِّ من المضعَّف ، لا يَقِل في أهميتِه عن الأُسّ السابق ، ولا يُستغنَى عنه في بعض الأحيان ، بل قد يكون هو الفيصلَ في الأمر ، وهو ما يسمونه : (نقدَ المتن) ، الذي اختَرتُ أن أعبِّرَ عنه هنا بلفظ : (سَبْر متنِ الحديث ومعناه) .

وسَبَق في أوائل هذه اللمحات أن ذكرتُ ، أن ما يعبر عنه بنقد المتن في اصطلاح المحدثين ، كان معروفاً في عهد الصحابة الكرام رضي الله

= فيه الحُفَّاظ النقاد طبقةً طبقة ، من عصر الصحابة إلى عصر شيوخه الأفذاذ الفحول ، فبدأ بأول من زَكَّى وجَرَّح بعدَ انقراض عصر الصحابة : الشعبيِّ وابنِ سيرين ، وخَتَم بشيوخه ومعاصريه كابن دقيق العيد والقطبِ الحلبي والمِزِّي وابن تيمية وأبي العلاء البخاري وأبي الفتح بن سيد الناس ، فبلغوا عنده الى زمنِه ٧١٥ ناقد .

ثم جاء الحافظ السخاوي ، فذَكَر (المتكلمين في الرجال) في كتابه « الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التوريخ » ص ١٦٣ من طبعة القدسي ، و ص ٣٣٨ من طبعة بغداد المفردة ، وأخَذَ « جزءَ الذهبي » السابقَ الذكر ، فانتَخَب منه وأضاف قليلاً اليه ، بادئاً بطبقة النقاد من الصحابة رضي الله عنهم ، ومنتهياً بشيخه الحافظ ابن حجر وبنفسِه ، فبلغوا عنده ٢١٠ متكلم .

وقد قمتُ بخدمة هذين الجزءين ، فطُبِعَا في بيروت سنة ١٤٠١ ، مجموعاً إليهما : « قاعدة في الجرح والتعديل » و « قاعدة في المؤرخين » للإمام تاج الدين السبكي ، وطُبِعَ الجميع بعنوان (أربع رسائل في علوم الحديث) .

عنهم ، ونَقلتُ هناك من « مقدمة صحيح مسلم » : « . . . أنَّ ابن عباس رضي الله عنه ، دَعَا بقضاء عليّ ، فجَعَل يكتب منه أشياء ، ويَمرُّ بالشيء فيقول : واللهِ ما قَضَى بهذا عليّ إلا أن يكون قد ضَلَّ !». وذكرتُ أنَّ في هذا الخبر عَرْضَ الصحابيِّ العالمِ الحديث المروي له ، على الحديث المحفوظ عنده ، فما وافق المحفوظَ المعروفَ قُبِل ، وما خالفه أُنكِرَ وتُرِك .

وأزِيدُ هنا فأقول : لقد سَبَق ابنَ عباس إلى نقدِ المتن : الإمامُ المُحدَّثُ الملَهمُ الخليفةُ الراشدُ عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه ، رَوى مسلم في « صحيحه »(١) ، عن التابعي الجليل أبي إسحاق السَّبِيعي الهَمْداني الكوفي ، « قال : كنت مع الأسود بن يزيد ـ أحدِ التابعين الأجلة الفقهاء ـ جالساً في المسجد الأعظم ، ومعنا الشعبي ، فحدَّث الشعبيُّ بحديثِ فاطمة بنت قيس ـ وقد طلَّقها زوجها ثلاثاً ـ : أن رسول الله ﷺ لم يَجعل لها سُكنَى ولا نفقة .

ثم أَخَذ الأسود كفاً من حَصَىً فحَصَبه به ، فقال : ويلك ! تُحدِّث بمثلِ هذا ؟ قال عمر : لا نتركُ كتابَ ربِّنا وسُنَّةَ نبيِّنا ﷺ ، لقول امرأة لا ندري حَفِظَتْ أوْ نَسِيَتْ ؟(٢) . لها السُّكنى والنفقة ، قال الله عز وجل : ﴿ لا تُخرجوهن من بُيوتِهن ولا يَخْرُجن إلا أن يأتِين بفاحشةٍ مُبيِّنةٍ ﴾(٣) .

(١) في كتاب الطلاق ، في (باب المطلقة البائن لا نفقة لها) ١٠ : ١٠٤ .
(٢) وقع في بعض كتب أصول الفقه هكذا (. . . لقول امرأةٍ لا نَدري أَصدَقَتْ أم كَذَبَتْ) . وهي عبارة لم تَثبُت ، ولا يتسع المقام لبسط شأنها .
(٣) من سورة الطلاق : ١ . وفي كتاب « الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة » لبدر الدين الزركشي : نماذج حسنة من مثل هذا الحديث ، ومنها ما سَبَق في ص ٣٣ من نقدِ عائشة رضي الله عنها واستدراكِها على سيدنا عمر وابنِهِ في حديث « إنَّ الميت لَيُعذَّبُ ببكاء أهلِهِ عليه »، واستدلالِها لنفي هذا بقوله تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وازِرةٌ وِزْرَ أُخرَى ﴾ .

وسَبْرُ المتن - كما استُفِيد من هذين الخبرين - يقوم على عَرْضِه على القرآن الكريم ، والحديثِ الصحيح المحفوظ ، فإذا خالف صريحَ القرآن بحيث لا يقبل التأويل ، أو عارض صحيحَ السنة الثابتة ، حكموا بضعفه وتركه ، أو بكذبه وسقوطه . قال الأوزاعي : « كنا نسمع الحديث ، فنَعرِضه على أصحابنا كما يُعرَض الدرهم الزيف على الصيارفة ، فما عرفوا أخذنا ، وما تركوا تركنا »(١) .

وهذا المنهجُ النقديُّ (سَبْرُ المتن) ، الذي أُسِّسَ من أول عهد الصحابة رضي الله عنهم : قد قرَّره المحدِّثون والتزموه - لقبول الحديث - التزاماً تاماً ، فاشترطوا في تعريف (الحديث الصحيح): سلامةَ مَتْنِه من الشذوذ والعلة ، واعتمدوا في ردِّ (الحديث الموضوع) القرائنَ الدالةَ على وضع المتنِ ، ومنها : أن يكون الحديثُ ركيكَ المعنى ، أو مخالفاً للقطعي من الكتابِ والسنة ، أو مخالفاً للإجماع أو العقلِ أو الحِسِّ والمشاهدة أو الواقع التاريخي . وكلُّ هذا قائمٌ على نقدِ المتنِ للحديث .

وهذه بعض النماذج والأمثلة على ذلك :

فحديث « ولَدُ الزنا ، لا يَدخل الجنة إلى سبعةِ أبناء » مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرى ﴾، فهو موضوع بسَبْر متنه .

وحديث « إذا حُدِّثتم عني بحديث يوافق الحق ، فخُذوا به ، حَدَّثتُ به أو لم أحدِّث » يعارض الحديث المتواتر الذي يقول : « من كذَبَ علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » و « من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » .

---

(١) من كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي ١/١ : ٢١ . وجاء في « المحدِّث الفاصِل » للرامَهُرْمُزِي ص ٣١٨ ، بلفظ (فما عَرَفوا منه أخذنا ، وما أنكروا تَركنا) . وجاء في « الكفاية » للخطيب البغدادي ص ٤٣١ بلفظ (فما عَرفوا منه أخذناه ، وما أنكروا منه تركناه) .

وحديث « من وُلِدَ له ولد فسماه : محمداً ، كان هو ومولوده في الجنة » والحديثُ القدسي : « آليتُ على نفسي أن لا أُدخِل النار من اسمه محمد أو أحمد »، كلاهما كذب مكشوف البطلان ، لأنهما يعارضان القواعد القطعية المقررة في الكتابِ والسنة ، من أنَّ النجاة إنما تكون بالأعمال الصالحة لا بمجرد الأسماء والألقاب !.

وهذا المَهْيَعُ ـ سَبْرُ الحديث متناً ومعنى ـ ينفع مع فقد الإسناد للحديث ، ومع وجود الإسناد ، فقد يكون هو الطريقَ المفضية الى كشف الخبر المكذوب ، لأنه قد رُكِّبَ عليه إسنادٌ كلُّ رجاله ثقات ، وأَحكَم المركِّبُ الكذابُ : الكذبَ في اختيار الراوي وشيخِه ومن فوقَه ، بحيث لا يُنكَرُ إسنادُ الحديث إليهم ، من جهة طبقات رجاله وروايةِ الشيخ والتلميذ لذلك الحديث ، فحينئذ يَلجأ الناقد إلى سَبْر المتن ، فيَكشِف به كذبَ الحديث وتركيبَ السند عليه ، ويتضح البطلانُ فيه ، لأنه جَرَتْ سنةُ الله في خلقه : أنَّ كل باطل يكون معه دليلُ بطلانه ، يدركه من يدركه ، ويجهله من يجهله .

وللجهابذة المحدثين في هذا المضمار العجائب المدهشات والنفائس الغاليات ، وأسوق هنا نموذجاً مما يَدخل في (سَبْر المتن) بالاستناد إلى العلم بالتاريخ ، وهو ما حكاه غير واحد من العلماء[(١)] :

أن بعض اليهود أظهروا كتاباً ، وادَّعَوْا أنه كتاب رسول الله ﷺ: بإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادة بعض الصحابة رضي الله

---

(١) مثل ياقوت الحموي في « معجم الأدباء » ٤ : ١٨ ، والتاج السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » ٤ : ٣٥ ، والحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » ١٢ : ١٠١ ـ ١٠٢ ، والسخاوي في « الإعلان بالتوبيخ » ص ١٠ من طبعة القدسي ، وص ٢٥ من طبعة بغداد المفردة .

عنهم ، وذكروا أن خط عليّ رضي الله عنه عليه . وحُمِلَ الكتابُ في سنة سبع وأربعين وأربع مئة ، إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم عليّ بن الحسن ، وزيرِ القائم بأمر الله الخليفةِ العباسي .

فعرضه رئيس الرؤساء على الحافظ الخطيب البغدادي ، فتأمله ثم قال : هذا مُزوَّر ! فقيل له : من أين لك هذا ؟ قال : فيه شهادة معاوية ، وهو إنما أسلم عام الفتح سنةَ ثمان من الهجرة ، وفتحُ خيبر كان في سنة سبع ، ولم يكن معاوية مسلماً في ذلك الوقت ، ولا حَضَر ما جَرَى في خيبر ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وهو قد مات في سنة خمس في يوم بني قُرَيظة قبلَ فتح خيبر بسنتين ، فاستَحسَن ذلك منه رئيسُ الرؤساء ، واعتَمَده وأمضاه ، ولم يُجِز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره وبطلانه .

وقد سَبَق الحافظَ الخطيبَ البغداديَّ الى كشفِ كذب هذا الكتاب وتزويره : الإمامُ ابنُ جرير الطبريُّ ، كما حكاه الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية »(١) .

وتعرَّض الحافظ ابن القيم لهذا الكتاب المزوَّر بأيدي اليهود في كتابيه : « أحكام أهل الذمة » و« المنار المنيف في الصحيح والضعيف »(٢) ، وبَيَّن كذبَه وتزويرَه من عشرة وجوه ، قائمةٍ في ذاتِ متن الكتاب نفسه ، ثم قال : « وأُحضِرَ هذا الكتابُ بين يدي شيخ الإسلام ابن تيمية ، وحوله اليهود يَزُفُّونه ويُجِلُّونه ، وقد غُشِّي بالحرير والديباج ، فلما فتحه وتأمله بَزَق عليه ! وقال : هذا كذِبٌ من عِدَّةِ أوجه ، وذَكَرها ، فقاموا من عنده بالذل والصغار !» .

---

(١) ١٢ : ١٠١ .

(٢) في « أحكام أهل الذمة » ١ : ٧ ـ ٩ ، وفي « المنار المنيف » ص١٠٢ ـ ١٠٥ .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا : أن (سَبْر المتن) كما رأيتَ في هذا الكتاب المزور ، وفي الأحاديث التي قبله لا يَنهض به إلا العلماء الفحول الكبار ، الجامعون للعلم روايةً ودرايةً وفقهاً وتاريخاً ونقداً وبصيرةً ، كالإمام ابن جرير الطبري ، والحافظ الخطيب البغدادي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، من النقاد الأفذاذ رحمهم الله تعالى . وقد أشار الحافظ ابن الصلاح في « معرفة أنواع علم الحديث » في النوع الحادي والعشرين (معرفة الموضوع) ، إلى نحو ما أسلفته ، فقال رحمه الله تعالى : « وإنما يُعرَف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه ، أو ما يتنزل منزلة إقراره ، وقد يَفهمون الوضع من قرينةِ حال الراوي والمَرْويّ ، فقد وُضِعَتْ أحاديث طويلة يَشهد بوضعها ركاكةُ ألفاظها ومعانيها ». انتهى .

وبهذا الأُسّ : (سَبْرُ متن الحديث ومعناه) الذي قام به الجهابذة المحدِّثون خيرَ قيام ، تَسقُط دعوى من ادَّعى أن المحدِّثين إنما اعتَنَوْا بالنقد الخارجي : (نقد الإسناد) ، ولم يعتنوا بالنقد الداخلي : (نقد المتن).

بل اعتَنَوْا به أدقَّ ما يكون الاعتناء ، لأنَّ (الحديثَ) كلامُ حَبيبِهم وقُدوتِهم ونبيِّهم رسولِ الله ﷺ ، وفيه بيانُ شريعتِهم ودينِهم ، فهم أحرَصُ الناس على ضبطِه وحفظِه وسلامتِه ، وأغيَرُ الناس وأخوَفُهم من دخول التقوُّلِ والتزيُّدِ إليه ، فراعَوْا مَعانِيَهُ كما راعَوْا ألفاظَه ، واعتناؤهم به له حوافِزُ لا تُوجَدُ لغيره من كلام البشر .

قال العلامة الشيخ عبدالرحمن يحيى المُعَلِّمي رحمه الله تعالى ، في كتابه « الأنوار الكاشفة »[١] : « هل راعَى المحدِّثون العَقْلَ في قبولِ الحديثِ وتصحيحِهِ ؟.

أقولُ : نعم ، راعَوْا ذلك في أربعة مواطن : عند السماع ، وعند

(١) ص ٦-٧ .

التحديث ، وعند الحكم على الرُّواة ، وعند الحكم على الأحاديث[1] .

---

(١) قلت : يَعني بمراعاةِ العقلِ عند السماع : فَحْصَ التلميذ الواعي وانتباهَهُ لحال الشيخ الراوي ، الذي يريد أن يتلقَّى عنه ، قبلَ سماعِهِ منه ، فإذا وجَدَه سيِّءَ الحفظ ، أو مضطرباً في الحديث ، أو شديدَ التدليس عند التحديث ، أو يَروي الواهيات أو المنكرات ، أو يَسوقُ الموضوعات والخرافات ، أو يَقلِبُ الأسانيد أو المتون ، أو صاحبَ بدعةٍ تتصلُ بحديثه أو لا تتصل : أعرَض عن التحمُّل عنه والسماع منه .

وكثيراً ما كان بعضُ الطلبة يمتحنون الشيوخَ قبلَ التلقي عنهم ، فيَقلِبون لهم بعض الأسانيد في بعض الأحاديث ، ويُركِّبون عليها المتون ، ويسألونهم عنها على أنها من أحاديثهم ورواياتهم ، يفعلون هذا عمداً : امتحاناً للشيخ قبلَ السماع منه ، فإن انتبَه عَرَفوا ضبطَه ومتانةَ حفظِهِ وشِدَّةَ يَقَظتِه ودِقَّةَ وَعْيِهِ ، وأخذوا عنه ، وإن تلقَّن وأقرَّ : الحديثَ المقلوبَ والمغلوطَ تركوا الروايةَ عنه .

وفي واقعة يحيى بن معين ـ وكان معه أحمد بن حنبل ـ مع شيخه الحافظ أبي نُعَيم الفضل بن دُكَيْن الكوفي ، المذكورةِ في ترجمة أبي نعيم في « تهذيب التهذيب » ٨ : ٢٧٤ نموذجٌ رائعٌ لهذا الموضوع ، لا يخلو من طرافة سارَّة مضحكة ، فتُنظَر هناك .

ونماذجُ مراعاتهم للعقل في قبولِ الحديث وردِّه عند السماع ، كثيرةٌ جداً في كتب الرجال ، وخاصةً كتبَ الرجالِ الضعفاء ، وأسوقُ هنا منها ثلاثة نَماذج :

١ ـ جاء في « سنن الدارقطني » ٣ : ١٧٥ ، في وَسَط كتاب (الحدود والديات وغيره) : « قال سفيان بن عيينة : دخلتُ على الحجَّاج بن أَرْطَاة ، وسمعتُ كلامَه ، فَذكَر شيئاً أنكرتُه ، فلم أَحمِلْ عنه شيئاً . وقال يحيى بن سعيد القطان : رأيتُ الحجاج بن أرطاة بمكة ، فلم أحمِلْ عنه شيئاً » .

٢ ـ ورَوَى مسلم في « مقدمة صحيحه » ١ : ١٢١ ، « عن عبد الله بن المبارك ، قال : لو خُيِّرتُ بين أن أدخُلَ الجنةَ وبين أن أَلقَى عبدَ الله بن محرَّر ـ الجَزرَيَّ الرَّقِّي قاضيَ الرَّقَّة ـ ، لاختَرتُ أن ألقاه ثم أَدخُلَ الجنة ، فلما رأيتُه كانت بَعْرَةٌ أحبَّ إليَّ منه ! » .

٣ ـ وجاء في « تهذيب التهذيب » ٢ : ٧٥ ، في ترجمة الثقة الحُجَّة : (أبي عبد الله جَرير ابن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي) ، شيخِ إسحاق بنِ راهُوْيَه وهذه الطبقة ، ما يلي : « قال محمدُ بن عَمْرو زُنَيْج : سمعتُ جريراً قال : رأيتُ ابن أبي نَجِيح ، وجابراً الجُعْفِي ، وابنَ جُرَيج ، فلم أكتب عن واحد منهم . فقيل له : ضيَّعتَ يا أبا عبد الله ! فقال : لا ، أما جابر فكان يُؤمنُ بالرَّجْعَة ، وأما ابنُ أبي نَجِيح فكان يَرى القَدَر ، وأما ابنُ جُرَيج فكان يَرى المتعة » . انتهى .

وأما مراعاةُ المحدثين للعقل في قبول الحديث وردِّه عند التحديث ـ لا عند السَّماع والتحمُّل ـ ، فذلك أمرٌ ناشىء عن أسباب كثيرة :

منها : أن المحدثين الحفاظ المتوسِّعين في جَمْع الحديث ، جَرَتْ عادتُهم على سماع ما يُحدَّثُ به من الأحاديث وما لا يُحدَّث به ، لأنه يَنفع في وجوه كثيرة من علوم الحديث ، ولذلك قالوا وقرَّروا هذه القاعدة : (إذا كَتَبْتَ فقَمِّش ، وإذا حَدَّثتَ ففتِّش) . أي عند

١ ـ فالمتثبِّتون إذا سَمِعُوا خَبَراً تمتنعُ صِحتُه أو تَبْعُد ، لم يكتبوه ولم يحفظوه ، فإن حفظوه لم يُحدِّثوا به ، فإن ظَهَرَتْ مصلحةٌ لذكرِه ، ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تَبِعَتُه .

⇐ تحمل الحديث وتلقيه عن شيوخِ الرواية ، اجمَعْ منه ما استطعتَ عن كل شيخ ، وعند التحديث به وروايتك له وتلقِّيه عنك : لا تُحدِّثْ إلا بحديثِ الشيوخ العدولِ الضابطين ، وبالمنتَقَى من حديثهم .

ومنها : أن أولئك المحدثين المتوسعين في جَمْع الحديث ، يتحملون الحديثَ عن الشيخ ، لحسن ظنهم به عدالةً وضبطاً ، ولمجيءِ حديثِهِ على الجادَّةِ فيما يبدو لهم ، ثم يَتبيَّنُ لهم كذِبُ ذلك الشيخ أو أوهامُه أو بلاياه ، فيُمسِكون عن رواية حديثِه ، وقد تحملوه وكتبوه ، وقد يُرَمِّجُون حديثَه أي يُفسِدُون السُّطورَ بعدَ كتابتها ويَضربون عليها في كتبهم ودفاترهم ، كما تراه مذكوراً في تراجم طائفة كبيرة ممن رَوَى عنهم الإمام أحمد في «مسنده» أو غيرِهِ ، وأسوقُ هنا بعضَ الأمثلة والنماذج من ذلك :

١ ـ جاء في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ١٠ : ١٧٢ ، في ترجمة الوضّاع الكذَّاب : (أبي جعفر الهاشمي المدائني عبدِ الله بن مِسْوَر) ، قولُ الخطيب رحمه الله تعالى : « أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل ، أخبرنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدَّثني أبي ، حدَّثنا أبو الجَوَّاب ، حدثنا عمار بن رُزَيق ، عن خالد بن أبي كريمة ، عن أبي جعفر المدائني .

قال أبي : إني أَضرِبُ على حديثِه ، وأحاديثُه موضوعة ، وأَبَى أن يحدثنا عنه » . انتهى .

وجاء في ترجمته أيضاً ، في « الميزان » ٢ : ٥٠٤ ، « قال أحمد : رَوَى عنه عَمْرو بن مُرَّة ، وخالد بن أبي كريمة ، وعبدُ الملك بن أبي بشير ، تركتُ حديثَه ، وكان ابنُ مهدي لا يُحدِّثنا عنه » . انتهى .

٢ ـ وجاء في « تاريخ بغداد » ٥ : ٢٢ ، في ترجمة الحافظ ابن عُقدة الشيعي : (أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقدة) ، قولُ الخطيب البغدادي : « حدثني علي بن محمد بن نصر ، قال : سمعتُ حمزة بن يوسف يقول ، سمعتُ أبا عُمَر بنَ حَيُّوَيْهْ يقول : كان أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة في جامع بَرَاثَى ـ جامع كان خاصاً بالشيعة في بغداد ـ يُملي مثالبَ أصحابِ رسول الله ﷺ أو قال : الشيخين ـ يعني ـ أبا بكر وعمر ، فتركتُ حديثَه ، لا أُحدِّثُ عنه بشيء ، وما سمعتُ منه بعدَ ذلك شيئاً » . انتهى .

وأما مراعاةُ المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة ، وعند الحكم على الأحاديث : فطافحةٌ بها كتبُ الرجال وكتبُ الحديث والتخاريج والعِلل والموضوعاتِ وسواها ، فلا داعي لذكرِ نماذج منها هنا ، على أن الشيخَ المُعلِّميَّ رحمه الله تعالى شَرَح هذه الأمور الأربعة بعضَ الشرح هنا ، ولكن أردت زيادة البيان والإيضاح لها بالأمثلة ، ليَنتبه إليها الطالبُ الشادي في هذا العلم إذا مَرَّ بها ، والله ولي التوفيق .

٢ ـ قال الإمام الشافعي في « الرسالة » ص **٣٩٩** : « وذلك أن يُستَدَلَّ على الصدق والكذبِ فيه ، بأن يُحَدِّثَ المُحَدِّثُ ما لا يجوزُ أن يكونَ مِثلُه ، أو ما يُخالِفُهُ ما هو أثبَتُ وأكثَرُ دلالاتٍ بالصِدقِ منه ». وقال الخطيب في « الكفاية في علم الرواية » ص **٤٢٩** « باب وجوب اطِّرَاحِ المنكَر والمستحيل من الأحاديث ».

وفي الرواة جماعةٌ يتسامحون عند السماع وعند التحديث ، لكنَّ الأئمةَ بالمِرصادِ للرُّواة ، فلا تكادُ تجدُ حديثاً بيِّنَ البُطْلان ، إلا وَجَدْتَ في سَندِهِ واحداً أو اثنين أو جماعةً قد جرَّحهم الأئمة .

٣ ـ والأئمةُ كثيراً ما يَجرحون الراويَ بخبرٍ واحدٍ منكر جاء به ، فضلاً عن خبرين أو أكثر ، ويقولون للخبر الذي تمتنعُ صِحَّتُه أو تَبْعُد : (منكَر) أو (باطل)، وتجدُ ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء وكتب العِلَل والموضوعات . والمتثبِّتون لا يُوَثِّقون الراويَ حتى يستعرضوا حديثَه ، وينقدوه حديثاً حديثاً .

٤ ـ فأمَّا تصحيحُ الأحاديث فهم بهْ أعنَى وأشدُّ احتياطاً ، نعم ليس كلُّ من حُكي عنه توثيقٌ أو تصحيحُ متثبِّتاً ، ولكنَّ العارفَ الممارسَ يُميِّزُ هؤلاء من أولئك ». انتهى .

وهذه إشارة عابرة في الموضوع ، ويمكن أن يتوسع في الموضوع عند التوجه إليه .

٥ ـ علم الجرح والتعديل :

والجرح هو الغمز في الراوي بما يَنالُ من عدالتِه أو ضَبْطِه . والتعديل هو الحكم على الراوي بأنه عَدْلٌ ضابط . قال الحاكم في « معرفة

علوم الحديث »[١] : « النوعُ الثامِنَ عَشَر من علوم الحديث : معرفةُ الجرح والتعديل ، وهما في الأصل نوعانِ ، كلٌّ نوع منهما عِلْمٌ برأسِه ، وهو ثمرةُ هذا العلم والمِرْقاةُ الكبيرةُ منه ». انتهى .

قال صاحب « كشف الظنون » فيه[٢] : « علمُ الجرح والتعديل هو عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ ». انتهى .

ومشروعية الجرح والتعديل مؤصَّلةٌ في نصوص الكتاب والسنة ، ومنها في الجرح قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنَبَأ فتبيَّنوا ﴾[٣]. وقوله ﷺ في الأحمق المطاع[٤] : « بئس أخو العشيرة وبئس ابنُ العشيرة »، رواه البخاري في « صحيحه »[٥] . ومنها في التعديل قوله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتَّبَعوهم بإحسان : رضي الله عنهم ورَضُوا عنه ﴾[٦] ، وقوله ﷺ في تزكية القرون الثلاثة : « خيرُكم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ». رواه البخاريُ ومسلم[٧] . وقولُه : « إنَّ خيرَ التابعين رجلٌ يقال له : أُوَيْس . . . ». رواه مسلم[٨] .

---

(١) ص ٥٢ .
(٢) ١ : ٥٨٢ .
(٣) من سورة الحجرات : ٦ .
(٤) هو عيينة بن حصن الفَزاري ، وقيل : هو مَخْرَمة بن نوفل .
(٥) في كتاب الأدب ، في ثلاثة مواضع : (باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفاحشا) ١٠ : ٤٥٢ ، وفي (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والرِّيَب) ١٠ : ٤٧١ ، وفي (باب المُداراة مع الناس) ١٠ : ٥٢٧ .
(٦) من سورة التوبة : ١٠٠ .
(٧) رواه البخاري عَن عِمران بن حصين رضي الله عنه ، في كتاب الشهادات ، في (باب لا يَشهد على شهادةِ جَوْر إذا أُشهِدَ) ٥ : ٢٥٨ ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، في (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم) ١٦ : ٨٧ .
(٨) ١٦ : ٩٥ .

والأُسَّان السابقان : (نقدُ الرواة)، و(سَبْرُ متن الحديث)، هما عِماد ما أسمَوْه : (علمَ الجرح والتعديل) ، وهو عِلمُ مِيزان الرجال ، فيُبحَثُ فيه عن حال الراوي في نفسه ، وفي مروياته ، وشيوخه ، وتلامذته ، وعدالته وأمانته ، وحفظه ، ونسيانه ، وضبطه ، وتخليطه ، وضعفه ، وقوته ، وتحمله ، وأدائه ، وشبابه ، وكهولته ، وشيخوخته ، وحضره ، وسفره ، ومناقبه ، وحسناته ، واستنانِه وابتداعِه ، وجروحِه ، ومَغامِزِه ، وهناته ، وخوارم مروءته ، وشنائع أخباره ، ومفتَرياته ، وولادتِه ، ووفاتِه .

وهو عِلم صعبٌ عَسِر ، ومَزْلَقٌ جِدُّ خَطِر ! ولذا قال الإمام ابن دقيق العيد في كتابه « الاقتراح في بيان الاصطلاح »[1] : (الباب الثامن في معرفة الضعفاء): « وهذا الباب تَدخل فيه الآفةُ من وجوه ـ خمسة ـ:

أحدها وهو شرها : الكلام بسبب الهوى والغَرَضِ والتحامُلِ . . . ، وثانيها : المخالفةُ في العقائد ؛ فإنها أَوجَبَتْ تكفيرَ الناس بعضِهم لبعض أو تبديعَهم . . . ، وثالثها : الاختلافُ الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة ، فقد وقع بينهم تنافر أوجَبَ كلامَ بعضهم في بعض . . . ورابعها : الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها والحقِّ والباطِلِ منها . . . ، وخامسها : الخللُ الواقعُ بسبب عدمِ الورع والأخذِ بالتوهم والقرائن التي قد تَختلِف . . .

ولصعوبةِ اجتماع هذه الشرائط عَظُمَ الخطرُ في الكلام في الرجال ، لقِلَّةِ اجتماع هذه الأمور في المزكِّين ، ولذا قُلتُ : أعراضُ المسلمين حُفرةٌ من حُفَر النار ! وَقَفَ على شَفِيرها طائفتانِ من الناس : المحدِّثون والحُكَّام » . انتهى .

---

(١) ص ٣٣٠ ـ ٣٤٤ .

قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشامي ، في كتابه « عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان »[١] ، بعدَ نقلِه كلمةَ الإمام ابن دقيق العيد هذه : « وليس الحُكّام والمحدِّثون سَواءً ، فإن الحُكّام أعذَرُ ، لأنهم لا يَحكمون إلا بالبيِّنة المعتبرة ، وغيرُهم يَعتمد مجرَّد النقل » . انتهى . وهو استدراكٌ حسَنٌ رفيعٌ ، يَزيد في بيان خطورة مَزَالِقِ الجرح والتعديل .

ولذا قال الحافظ السخاوي في « فتح المغيث »[٢] في مبحث معرفة (الثقاتِ والضعفاء) ، في صَدَدِ كلامِه على خطورة الجرح والتعديل :

« واحذر ـ أيها المتصدي لذلك ، المقتفِي فيه أثَرَ من تقدم ـ من غَرَضٍ أو هَوىً يَحمِلُك كلٌّ منهما على التحامل والانحراف ، وتركِ الإنصاف ، أو الإطراءِ والافتراء ، فذلك شرُّ الأمور التي تَدخل ـ على القائم بذلك ـ الآفَةُ منها . والمتقدمون سالمون منه غالباً ، منزهون عنه ، لوفور ديانتهم ، بخلاف المتأخرين ، فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم ، وهو مجانب لأهل الدين وطرائِقهم .

فالجَرح والتعديل خَطَرٌ ، لأنك إن عَدَّلت بغير تثبُّت ، كنتَ كالمُثْبِت حكماً ليس بثابت ، فيُخشَى عليك أن تَدخل في زمرة من رَوَى حديثاً وهو يظن أنه كَذِبٌ ، وإن جَرَّحتَ بغير تحرُّز ، أقدمتَ على الطعن في مسلم بَرِيءٍ من ذلك ، ووَسَمْتَه بمِيْسَم سُوءٍ يَبقى عليه عارُه أبداً ! فالجَرحُ خَطَرٌ أيُّ خَطَر ! فإن فيه مع حق الله تعالى ورسوله ﷺ : حَقَّ آدمي » . انتهى .

وقال الحافظ الإمام ابن الصلاح في كتابه « معرفة أنواع علم الحديث »[٣] : (النوعُ الحادي والستون : معرفةُ الثقات والضعفاء من رُواةِ الحديث) :

---

(١) ص ٤٠٥ .

(٢) ص ٤٧٨ .

(٣) ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .

« الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ، جُوِّز صوناً للشريعة ، ونفياً للخطأ والكذب عنها ، وكما جاز الجرحُ في الشهود جاز في الرواة .

ثم إنَّ على الآخذ في ذلك أن يَتقي الله تبارك وتعالى ، ويَتثبَّت ويَتوقَّى التساهلَ ، كيلا يَجرح سليماً ، ويَسِمَ بَريئاً بِسِمَةِ سُوءٍ ، يَبقَى عليه الدهرَ عارُها ، ـ ويلحقه من تساهله العقاب والمؤاخذة ـ.

وأحسب أبا محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم ـ الرازي ـ، من مثل ما ذكرناه خاف ! فيما رُوِّيناه أو بُلِّغْناه : أنَّ يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي ، دَخَل عليه وهو يَقرأ كتابَه في « الجرح والتعديل »، فقال له : كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة ، منذ مئةِ سنة ومئتي سنة ، وأنت تذكرهم وتغتابهم ؟! فبكَى عبدُ الرحمن !.

وبُلِّغْنا أيضاً أنه حُدِّث ـ وهو يَقرأ كتابَه ذلك على الناس ـ عن يحيى ابن معين أنه قالَ : إنَّا لنطعنُ على أقوام ، لعلهم حطوا رِحالَهم في الجنة منذ أكثر من مئتي سنة ! فبكَى عبدُ الرحمن ! وارتعدت يداه حتى سَقَط الكتاب من يَدِه ». انتهى .

قال عبدالفتاح : ومن أجلِ هذا وذاك ، وصعوبةِ الشروط في المزكِّين والمجرِّحين : قَلَّ عدَدُ الجهابذةِ الناقدين جداً جداً ، عن عَدَدِ المحدِّثين والرواة ، فالرواةُ والمحدثون أُلوف مؤلَّفة ، وجَحَافلُ مُكَثَّفَة ، أما الناقدون فما يبلغون الألف قطعاً ، والجهابذةُ منهم ما يبلغون المئتين جزماً ، والنَّقَدَةُ المتفوقون الموهوبون ما يبلغون المِئَةَ بيقين ، كما يتبين بوضوح من النظر في « جزء » الحافظ الذهبي : « ذِكرُ من يُعتمَدُ قولُه في الجَرح والتعديل » ، و« جزء » الحافظ السخاوي : « المتكلمون في الرجال »(١).

---

(١) قال الحافظ البِقَاعي تلميذُ الحافظ ابنِ حجر ، في « النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الألفية »=

هذا ، وللمزكِّين والمجرِّحين في هذا العلم شُروطٌ كثيرة ، وصِفاتٌ عزيزة ، تَعَرَّضَتْ لها بالذكر والبيانِ كُتبُ المصطلح ، في مبحث (معرفة صِفَةِ من تُقبَل روايتُه ، ومن تُرَدُّ روايتُه) ، فلا أُطِيلُ بنقلها إلى هنا ، انظرها في (النوع الثالث والعشرين) في « معرفة أنواع عِلم الحديث » لابن الصلاح ، وفي « تدريب الراوي » للسيوطي ، وغيرهما من كتب المصطلح المطولة مثل « شرح الألفية » للحافظ العراقي و« فتح المغيث » للحافظ السخاوي .

ومن العَجَب العُجَاب ، أنه لم يُؤلَّف في جَمْع القواعد المتفرقة في (علم الجرح والتعديل) كتابٌ مستقل على تمادي القرون ! وادُّخِرَ هذا الفضلُ لنابغة المتأخرين في القرن الثالث عشر ، وشيخِ المحققين ، العلامة الحجة المتقِن ، الفقيه المحدِّث المتمكِّن ، الإمام محمد عبدالحي اللَّكْنَوي الهندي ، المولود سنة ١٢٦٤ ، والمتوفى سنة ١٣٠٤ ، عن تسع وثلاثين سنة وأربعةِ أشهر ، ومئةٍ وخمسةَ عشَرَ كتاباً نفيساً .

فألَّف رحمه الله تعالى كتابه الماتعَ البديع : « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل »، ذَكَر فيه الشروطَ والأوصاف للمزكِّين والمجرِّحين والمجرُوحِين ، وسائرَ المباحِث والاصطلاحاتِ المتعلقـةِ بالجـرح والتعديل ، وبكتبِ الجرح والتعديل ، وبصفاتِ مؤلفيها من التساهل أو التشدد أو الاعتدال ، أو التعصب أو الارتِجَال . . . ، وقد أكرمني الله بخدمتِه والتعليقِ عليه في طبعته الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ، فجاء موسوعة في بابه ، إماماً في محرابه ، فلا أتعرض هنا لذكر شيء من الشروط

= ١ : ٨٤ من المخطوطة : « النُّقَّادُ الذين لهم اليَدُ الطُّولَى في معرفةِ العِلَل قليلون جداً ، وغالبُ المحدِّثين ـ وإن سُمُّوا حُفَّاظاً ـ لا يَبلغون هذه الدرجة ، فهم وإن كانت فيهم أهليةُ التصحيح والتضعيف ، لا يَصِلُون إلى رتبةِ أولئك » .

والصفات اللازمة في هذا العلم ، وأكتفي بالإحالة على « الرفع والتكميل »، فكلُّ الصَّيدِ في جَوفِ الفَرَا كما قيل .

ثم إن هذا العلم (عِلم الجرح والتعديل) مما تَفردَّت به الأمة الإسلامية عَن سائر الأمم ، وتَميَّزت بتأسيسه وإنشائه وتقعيده والتفنن فيه ، وقد أدَّاها إلى إبداعه : الحِفاظُ على سنة المصطفى ﷺ من التقول والدخيل ، والمكافحَةُ للدجالين والمشعوذين والخَرَّاصين ، فكان هو من أكبر النتائج النافعةِ التي تولَّدَتْ عن تلك الحَمْلَةِ الضارَّة على السنة المطهرة .

قَصدتَ مَسَاتِي فاجتَلَبْتَ مَسَرَّتِي   وقد يُحسِنُ الإنسانُ من حيث لا يَدرِي

فنَشَأ هذا العلمُ من عهد الصحابة الكرام بُرْعُماً لطيفاً ، ثم نَمَا وازداد ، وقَوِي واشتَدَّ في القرن الأول والثاني ، وامتدَّ واتسع وبَدَأ يتكامل في القرن الثالث والرابع ، وهكذا حتى اكتمل في القرن التاسع من الهجرة الشريفة ، فكَثُرَتْ فيه الكتب ، وتنوَّعَتْ فيه المؤلفات ، ثم دُرِسَتْ فيه في عصرنا بعضُ المسائل والجزئيات والشخصيات دراسةً خاصة ، فقارَبَ النُّضجَ والاحتراق ، وإن كان العلم ليس له غاية ولا نهاية .

وبهذا العِلم العظيم ، والمِسْبَار الدقيقِ الحكيم ، تمكَّن السلفُ والخلَفُ من كشف العِلَل في كل عِلمٍ منقول : حديثاً نبوياً ، أو كلاماً عادياً ، أو شعراً أو نثراً أدبياً ، أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً . . . ، فكان هذا العِلمُ مِجْهَراً صادقاً ، ونَظَّارةً صافية ، تَعزِلُ للناظر بها : الصحيحَ عن القريح ، وتَمِيزُ له الزَّينَ من الشين ، والصدقَ من المَيْن ، وتَزِن له المَحامِدَ والمَثالبَ بالقِسطاسِ المستقيم .

وقد حَظِيَ هذا العلمُ برجال موهوبين أَلْمَعِيِّين ، صَنَعَهم الله تعالى لِحفظِ دينه وسُنَّةِ نبيه ، وأقامهم حَفَظَةً سَدَنَةً لخدمةِ حديثِ رسوله ﷺ وضبطِه ونقلِه ، بأمانةٍ وتقوى وحُبّ وإخلاص وتَفَانٍ منقطعِ النظير ، وجعَلَهم بُدوراً دائمةَ البزوغ والإشراقِ على الناس إلى يوم الناس[١] .

مِثلِ الشعبي ، والأعمش ، والثوري ، وابن المبارك ، وأبي إسحاق الفَزَارِي ، ويحيى بنْ سعيد القطان ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وأبي عُبَيْد ابن سَلَّام ، وأبي الوليد الطيالسي ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وعليٍّ بن المديني ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وأحمد ابن صالح الطبري المصري ، والذُّهلي ، والبخاري ، والعِجْلي ، وأبي زُرعة الرازي ، وأبي حاتم الرازي ، ومسلم بن الحَجَّاج ، والترمذي ، وأبي داود السجستاني ، والنسائي .

ومِثلِ بَقِيِّ بن مَخْلَد ، وأبي زُرْعة الدمشقي ، وابن جرير الطبري ، وابن أبي حاتم الرازي ، وأبي بكر الإسماعيلي ، والدارقطني ، وابن عبدالبر ، وابن حزم ، والبيهقي ، والخطيب البغدادي ، والمنذري ، والبِرْزالي ، وابن الصلاح ، والدمياطي ، وابن دقيق العيد ، وابن تيمية ، والمِزّي ، والقطب الحلبي ، وابن سيِّد الناس ، والذهبي ، والزيلعي ، والعلائي ، ومُغُلْطَاي ، والزين العراقي ، والبرهان الحلبي ، وابن حجر ، والعيني ، والسخاوي ، والسيوطي ، رضي الله عنهم وجزاهم عن خدمة السنة وعلومها خير الجزاء .

٦ ـ علم مصطلح الحديث ، وهو علم الحديث دراية :

الأُسُس الخمسةُ السابقةُ : الإسناد ، وتَأْرِيخ الرواة والرجال ، ونقد الرواةِ وبيانُ حالهم من تزكية أو جرح ، وسَبْر متن الحديث ومعناه ، وعِلمُ

---

(١) انظر شَذَرات من أخبارهم في كتابي : « صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل » ، في طبعته الأولى والثانية والثالثة .

الجرح والتعديل ، هي شُعَب كبرى من (علم مصطلح الحديث) فهو المَقسِم العام ، وتلك أقسام منه[١] .

وذلك أنَّ (علم مصطلح الحديث) هو مجموعُ القواعدِ والمباحثِ الحديثية ، المتعلّقةِ بالإسناد والمتن أو بالراوي والمروي حتى تُقبَلَ الروايةُ أو تُرَدَّ، التي بدأ تأسيسُها في منتصف القرن الأول للهجرة ، حتى تكاملت ونَضِجَتْ واحتَرقَتْ في أواخر القرن التاسع ، لحفظ حديث سيدنا رسول الله ﷺ من الدس والتزوير ، والخطأ والتغيير ، وهي تتصل بضبط الحديث سنداً ومتناً ، وبيان حال الراوي والمروي ، ومعرفة المقبول والمردود ، والصحيح والضعيف ، والناسخ والمنسوخ . . . وما تفرع عن ذلك كله من الفنون الحديثية الكثيرة . وكلٌّ ذلك يُسمَّى (علم مصطلح الحديث) أو (علم المصطلح) اختصاراً .

وهذا العلم بدأ تدوينُ مبادئه وتسجيلُ بعض مسائله : ببَدْءِ تدوين التاريخ للرجال والتصنيف للحديث في الكتب ، وكان قبل ذلك محفوظاً في الصدور متردِّداً على الألسنة ، فلما دُوِّنت تلك الكتب بدأ يَدخل في التأليف جُمَلٌ منه هنا وهناك ، ولم يُؤلَّف فيه تأليف خاص جامع في الجملة إلا في القرن الرابع ، وما جاء قبلَ ذلك كان نُتَفاً وجُمَلاً منثورة في بعض المسائل منه ، تجيء بها المناسبات .

وفي القرن الثاني بُدِىءَ بتأليف بعض المباحث منه ، على شكلِ

---

(١) قال العلامة القاضي زكريا الأنصاري ، في «فتح الباقي بشرح ألفيَّة العراقي» ١ : ٧ «الحديثُ - ويُرادِفه الخبَرُ على الصحيح - ما أُضيف إلى النبي ﷺ ، قِيل : أو إلى صحابي ، أو : إلى من دونه ، قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صِفَةً . ويُعبَّر عن هذا بعِلم الحديثِ رواية ، ويُحَدُّ بأنه عِلم يَشتمل على نقل ذلك .

وأما عِلمُ الحديثِ دِرايةً - وهو المراد عند الإطلاق - فهو عِلم يُعرَف به حالُ الراوي والمروي من حيث القبولُ والرد . وموضوعهُ : الراوي والمروي من حيث ذلك . وغايتُه : معرفةُ ما يُقبَل وما يُرد من ذلك . ومسائله : ما يُذكَر في كتبه من المقاصد» .

أبوابٍ مستقلة في موضوعها ، يَجمع الموضوعَ الواحدَ منها جزء أو أجزاء ، تَكُون كتاباً لطيفاً بمقياسنا اليوم . وأقدَمُ من يُمكِنُ إضافةُ ذلك إليه ـ في عِلمي الضعيف ـ هو الإمام علي بن المديني ، البصري ، المولود سنة ١٦١ ، والمتوفي سنة ٢٣٤ رحمه الله تعالى ، فقد ألَّف في جملةِ أنواعٍ من علوم الحديث ، خَصَّ كلَّ نوع منها بكتاب على حدة[١] .

وساق الحاكم في كتابه « معرفة علوم الحديث »[٢] ، في (النوع العشرين) جملةً من تلك الكتب ، فأُورِدُها عنه ، قال رحمه الله تعالى :

« سمعت الشريف القاضي أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي قاضي القضاة يقول: هذه أسامي مصنفات علي بن المديني : كتاب الأسامي والكُنَى ثمانية أجزاء ، كتاب الضعفاء عشرة أجزاء ، كتاب المدلِّسين خمسة أجزاء ، كتاب أول من نَظَر في الرجال وفَحَص عنهم جزء ، كتاب الطبقات عشرة أجزاء ، كتاب من رَوَى عن رجل لم يَره جزء .

كتاب عِلَل المسند ثلاثون جزءاً ، كتاب العِلَل لإسماعيل القاضي

---

(١) وأما قول الشيخ إبراهيم الباجوري في « المواهب اللدنية شرح الشمائل المحمدية » ص ٦ ، في نهاية كلامه على (عِلم الحديث دِراية) : « وواضِعُهُ : ابنُ شهاب الزهري في خلافةِ عمر بن عبدالعزيز بأمره ، وقد أَمَر أتباعَه ـ بعد فَناء العلماءِ العارفين بالحديث ـ بجَمْعِه ، ولولاه لضاع الحديث . وهو عِلم الحديث دراية ». انتهى . فيجب حملُه على (تدوينِ الحديث) فإنه هو الذي أَمَر به الخليفةُ عمرُ بن عبدالعزيز ، لا (الضوابط والقواعد والمصطلحات) ، وإذا كان كلامه لا يَحتمل هذا التوجيه ، فيُترَك ولا يُقبَل لعدم صحتِه واقعاً .

وقد تابَعَه على ذلك صِدِّيق حسن خان في « الحِطَّة في ذكر الصِّحَاح الستَّة » ص ٨٥ ، ثم تابَعَهما المبار كفوري في « مقدمة تُحفة الأحوذي » ص ٢ ، ثم تابَعَهم أخي الدكتور نور الدين عِتر في « منهج النقد في علوم الحديث » ص ٥٣ ، وكلُّ ذلك غيرُ سديد . وانظر في شروح « صحيح البخاري »، في كتاب العلم : (باب كيف يقبض العلم) ، للوقوف على عملِ محمد بن شهاب الزهري الذي قام به ، وبه يتضح لك وَهَمُ نسبةِ وَضْعِ (عِلم المصطلح) إليه .

(٢) ص ٧١ .

أربعة عشر جزءاً ، كتاب علل حديث ابن عيينة ثلاثة عشر جزءاً ، كتاب من لا يُحتَجُّ بحديثه ولا يُسقَط جزءان ، كتاب الكُنَى خمسة أجزاء ، كتاب الوَهَم والخطأ خمسة أجزاء ، كتاب قبائل العرب عشرة أجزاء ، كتاب من نَزَل من الصحابة سائرَ البلدان خمسة أجزاء ، كتاب التاريخ عشرة أجزاء ، كتاب العَرْض على المحدِّث جزءان ، كتاب من حَدَّث ثم رَجَع عنه جزءان .

كتاب يحيى وعبدالرحمن خمسة أجزاء ، كتاب سؤالات يحيى جزءان ، كتاب الثقات والمتثبتين عشرة أجزاء ، كتاب اختلاف الحديث خمسة أجزاء ، كتاب الأسامي الشاذة ثلاثة أجزاء ، كتاب الأشربة ثلاثة أجزاء ، كتاب تفسير غريب الحديث خمسة أجزاء ، كتاب الإخوة والأخوَات ثلاثة أجزاء ، كتاب من يُعرَف باسمٍ دون اسم أبيه جزءان ، كتاب من يُعرف باللقب جزء ، وكتاب العِلَل المتفرقة ثلاثون جزءا ، وكتاب مذاهب المحدِّثين جزءان .

قال الحاكم : إنما اقتصرنا على فهرست مصنفاته في هذا الموضع - أي دون أن يُترجِمَ له كما صَنَع في غيره من المحدِّثين الذين ذَكَرهم قبلَه وبعدَه - ليُستدَلَّ به على تبحره وتقدمه وكمالِه(١) .

---

(١) وهذه جملة وجيزة من ترجمة (أبي الحسن عليّ بن المَدِيني) ، من ترجمته في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٣/١ : ١٩٤ ، و« تاريخ بغداد » للخطيب ١١ : ٤٥٨ - ٤٦٤ ، و« تهذيب التهذيب » ٧ : ٣٤٩ - ٣٥٣ ، اقتصرت فيها على ما يتصل بالمقام هنا ، في بيان إمامة (علي بن المديني) في علوم الحديث ، وامامتِه على المحدِّثين الكبار الفحول .

هو : « أبو الحسن عليُّ بن عبدالله بن جعفر بن نَجِيح المديني البصري ، أصلُه من المدينة ، السَّعْدي مولاهم ، صاحب التصانيف . قال أبو حاتم الرازي : كان عليُّ بن المديني عَلَماً في الناس ، في معرفة الحديث والعِلَل ، وكان أحمد بن حنبل لا يُسمِّيه ، إنما يُكَنِّيه : أبا الحَسَن ، تبجيلاً له ، وما سمعت أحمدَ سماه قط . قال النسائي : كأنَّ الله خَلَق عليَّ بن المديني لهذا الشأن .

وقال محمد بن إسحاق السرّاج : سمعت أبا يحيى يقول : كان عليُّ بن المديني إذا قَدِمَ =

قال الحافظ الخطيب البغدادي ، في كتابه « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع »[١] ، بعدَ أن أَوردَ فيه أسماء الكتب المذكورة ، من طريق قاضي القضاة الهاشمي نفسه ، « وجميعُ هذه الكتب قد انقَرَضَتْ ! ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة فحسب ، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهابَ علوم جمة ، وانقطاعَ فوائد ضخمة . وكان علي بن المديني فيلسوفَ هذه الصنعة وطبيبَها ، ولسانَ طائفة الحديث وخطيبَها ، رحمة الله عليه ، وأَكرَم مثواه لديه » . انتهى .

بغداد ، تصدَّر الحلقة ، وجاء أحمد ، ويحيى ، وخَلَف ، والمُعَيْطِي ، والناس ، يتناظرون ، فإذا اختلفوا في شيء تكلَّم فيه عليّ . وقال أحمد بن يوسف النَّجِيْرَمِيّ : سمعتُ الأعينَ يقول : رأيتُ عليَّ بن المديني مستلقياً ، وأحمدُ بن حنبل عن يمينه ، ويحيى بن معين عن يساره ، وهو يُملي عليهما .

وقال أبو العباس السرّاج : سمعت البخاري ـ وقيل له : ما تشتهي ؟ـ قال : أشتهي أن أقدَمَ العراقَ وعليُّ بن المديني حيّ فأجالِسَه . وقال البخاري : ما استَصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عندَ عليِّ بن المديني .

وسُئل يحيى بن معين عن عليِّ بن المديني وعن الحُمَيدي ، أيهما أعلم ؟ فقال : ينبغي للحُمَيدي أن يَكتُبَ عن آخَرَ ، عن عليِّ بن المديني . وقيل لأبي داود : عليٌّ أعلم أم أحمد ؟ قال : عليٌّ أعلَمُ باختلاف الحديث من أحمد . وسئل الفُرَاهِينَاني ـ أبو عليّ محمد بن علي بن حمزة الحافظ ـ عن يحيى ، وعلي ، وأحمد ، وأبي خيثمة ، فقال : أما عليٌّ فأعلمهم بالحديث والعِلَل ، ويحيى أعلمهم بالرجال ، وأحمد أعلمهم بالفقه ، وأبو خيثمة من النبلاء .

وقال عبدالمؤمن النسفي : سألت أبا عليّ صالحَ بنَ محمد ، قلت : يحيى بن معين هل كان يَحفظ ؟ قال : لا ، إنما كان عنده معرفة ، فقلت لأبي علي : فعليُّ بن المديني كان يَحفظ ؟ فقال : نعم ويعرف » . انتهى .

وروى الخطيب البغدادي في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ٢ : ١٩٩ « عن أبي علي الحسن بن محمد بن عثمان الفَسَوي ، قال : سمعتُ جعفر بن دَرَسْتُوْيَه يقول : ما رأيتُ عليَّ بن المديني يَروي من كتاب قط ، إلا أن يُسأل أن يَروِيَ ألفاظَ سفيان بن عيينة على وجهِهِ كما سَمِعَ .

قال : وكنا نأخذُ المجلسَ في مجلسِ عليِّ بن المديني وقتَ العصر اليومَ ، لمجلسِ غَدٍ ، فنقعدُ طولَ الليل ، مخافةَ أن لا نَلحقَ من الغدِ موضعاً نَسمعُ فيه . ورأيتُ شيخاً في المجلس يبولُ في طَيْلَسانِه ويُدرِجُ الطيلسان ، حتى فَرَغ ، مخافةَ أن يُؤخَذ مكانُه إن قام للبول » .

(١) ٢ : ٣٦١ .

وهذه الكتب كلها كما تَرى في أنواعٍ في علوم الحديث ، ما عدا (كتاب الأشربة ثلاثة أجزاء) ، وقد بلغ عدَدُ أجزائها جميعا ٢٠٤[1] وجاء في آخر ترجمته في « تهذيب التهذيب »[2] : « قال الشيخ محي الدين النووي نقلاً عن « جامع الخطيب » : صَنَّف عليٌّ بن المديني في الحديث مِئَتيْ مصنَّف » . انتهى .

وإذا كان ـ كما نَقَل النووي عن الخطيب ـ لعليٍّ بن المديني مِئَتا مصنَّف في الحديث . فمعنى ذلك أن هذا المذكور من مؤلفاته وقد بلغ ٢٩ كتاباً : غَيض من فَيض من تصانيفه في خدمة الحديث ، فلا شك أن هناك أنواعاً أخرى أَلَّف فيها ، وانقرضت كتبها ، ولكن أصحابه وتلامذته تلقَّوْها عنه ، واستفادوها منه ، وأفادوا بها من بعدَهم . وهكذا نَرى أنَّ عليَّ ابن المديني أَلَّف في جملةٍ كبيرةٍ من أنواع المصطلح وفنونِه ، وهو من أهل القرن الثاني وأوائل الثالث .

وهكذا كانوا يؤلفون أوَّلَ الأمر ، لكل فن من فنون علم الحديث كتاباً ، ثم لما تقعَّدت المسائل ، ونَضِجَتْ المباحث ، واستقَرَّت الاصطلاحات ، جعلوا كل نوع باباً من أبواب المصطلح ، كما هي الحال في كتاب الإمام ابن الصلاح « معرفة أنواع عِلم الحديث » . وقد يَطُول (النوع) أو يَقْصُر ، بحسب ما كتبوا فيه ، وما دَخَل تحته من مسائل وفروع وفوائدَ وتنبيهات .

ويمكن أن يقال : إنَّ الإمام الشافعي رضي الله عنه ـ المولود سنة

---

(١) ولم يَذكر له فيها الكتاب الفخمَ الضخمَ الجليل « المسند » ، باعتبار أنه تَلِف في حياة مؤلفه ، قال عليٌّ بن المديني : « صنَّفتُ (المسند) على الطُّرُق مستقصىً ، وجعلتُه قراطيسَ في قِمَطْرٍ ـ أي وِعاءٍ ـ كبيرٍ ، ثم غِبتُ، عن البصرة ثلاثَ سنين ، فرجعتُ وقد خالطَتْه الأَرَضَة ، فصار طِينا ! فلَم أنشط بعدُ لجَمْعِه » .

(٢) ٧ : ٣٥٧ .

١٥٠ ، والمتوفى سنة ٢٠٤ ـ هو أوَّلُ من دَوَّن بعضَ المباحث الحديثية في كتابه « الرسالة »، فتَعرَّض فيها لجملةٍ مسائل هامة مما يتصل بعلم المصطلح ، كذكر ما يُشترَط في الحديث للاحتجاج به ، وشرطِ حفظ الراوي ، والروايةِ بالمعنى ، وقبولِ حديث المدلِّس ، واشتَهر عنه اشتهاراً موقفُه من (الحديث المرسَل) ، واستَعمَل (الحديثَ الحسن) كما ذكره الحافظ العراقي في حاشيته على « مقدمة ابن الصلاح »[1] ، فما انتهى القرن الثاني إلا وكثيرٌ من مباحث المصطلح قد تأسَّسَتْ بالشكلِ الذي يكون عليه كلُّ عمل ناشىء جديد .

أما بَدْءُ طَوْرِ الاكتمال لهذا العلم فهو من أوائل القرن الثالث وما بعده حتى القرن الخامس ، ففي القرن الثالث وُجِدَ من تَكلَّم في الرجال جرحاً وتعديلاً بكثرة أو باستقصاء كيحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبي جعفر المُخَرِّمي المولود سنة ١٦٢ ، والمتوفى سنة ٢٤٢ ، وخَلْقٍ سِواهم . كما وُجِدَ من تكلَّم على الحديث سنداً ومتناً أثناءَ تدوينِه وجمعِه له ، مثلُ الحافظِ محمد بن عبدالله بن نُمَير الكوفي المتوفى سنة ٢٣٤ ، والحافظِ يعقوب بن شيبة السَّدوسي البصري ، المتوفى سنة ٢٦٢ .

فدونك القِطعةَ الصغيرة التي طُبِعَتْ من كتابه « المسندَ الكبير المعلَّل » ، وهي صفحات من (مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه) ، لا تَبلغُ ثلاثين حديثاً ، جاء فيها جُمَلٌ كثيرة جداً من الحُكم على الأحاديث بما يَراه ملاقياً لها .

قال رحمه الله تعالى : « هذا حديثٌ حسنُ الإسناد » في تسعة مواضع ص ٤٠ و٤٣ و٤٦ و٥٩ و٦٠ و٧٤ و٨٣ و٩٣ و٩٦ . وقال في ص ٦٠ « هذا حديث حسن الإسناد ، وهو صحيح ». وقال في ص ٨٣

---

(١) ص ٨ و٣٨ .

« حديث إسناده وسط ، ليس بالثابت ولا الساقط ، هو صالح ». وقال في ص **٩٢ - ٩٣** « حديث صالح الإسناد ، فإن كان هذا الشيخ ضَبَط هذا الحديث ، فقد جَوَّده وحسَّنه ». يَعني أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيِّد وحَسَن .

وقد حَدَّد في هذه الجُمَل التي نقلتُها هنا مُرادَه من قوله : (حسَنُ الإسناد) تحديداً واضحاً ، وهو فوقَ الصالح ودُون الصحيح . وبهذا تبيَّنَ أنه من جملةِ السابقين للترمذي في استعمال (الحسن) في كتبهم .

ففي خلال القرن الثالث اتضحت معالم هذا العِلم ، بما ذُكِرَ من مسائله في كتب الرجال ، أو في كتب الحديث ، أو في كتبٍ مستقلة ذاتِ موضوع واحد ، مثلِ كتب الإمام علي بن المديني ، وكَثُر الكاتبون في مسائله :

فمنهم : كالإمام مسلم قَدَّم لكتابه « الجامع الصحيح » مقدِّمةً نفيسة ، تضمَّنَتْ جملةً صالحة من علم المصطلح ، وجاءت هذه المُقدِّمةُ الحديثيَّة الاصطلاحيةُ بالغةَ الروعةِ في لغتها وقوتها ومضمونها وأمثلتها . قال شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه « مقالات الكوثري »[١] : « ومقدِّمةُ صحيح مسلم من أقدم ما سَطَّره أئمةُ الحديث في التمهيدِ لقواعد المصطلح ، ككتاب « التمييز » لمسلم » انتهى .

قلت : وفي « الجامع الصحيح » للإمام أبي عبدالله البخاري : جُمَلٌ كثيرة في مسائل مصطلح الحديث ، وكذلك في كتبه في التاريخ والضعفاء ، فيُلتَقَطُ منها جُمَلٌ جَمَّة من علوم الحديث . وتوجد جملة من ألفاظ الجرح والتعديل والمصطلح ، في « ثقات » العجلي : أبي الحسن

---

(١) ص ٨٣.

أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي ثم الطرابلسي ، المتوفى سنة **٢٦١** رحمه الله تعالى .

وفي كتاب « تاريخ أبي زرعة الدمشقي » ، المولود قبل سنة **٢٠٠** ، والمتوفى سنة **٢٨١** رحمه الله تعالى : كلامٌ كثيرٌ جداً في الرجال ومسائلَ من علوم المصطلح ، بل هو محشوٌّ حَشْوَاً بتلك الفوائد والمسائل ، حتى إنَّ تلميذه أبا بكر الخلال (أحمد بن محمد بن هارون) المتوفى سنة **٣١١** ، سَمَّى كتاب شيخه هذا : « كتاب التاريخ وعِلَل الرجال » .

ففيه نُقولٌ في مسائل هامة من علم مصطلح الحديث ، من كلام الإمام التابعي محمد بن شهاب الزهري المتوفى سنة **١٢٤** ، ومن كلام الإمام الأوزاعي المتوفى سنة **١٥٧** ، ومن كلام الإمام مالك المتوفى سنة **١٧٩** ، ومن كلام كثير سواهم من أئمة القرن الثاني والثالث .

وقد جاء في كلام هؤلاء الأئمة : التوثيقُ والتضعيف والجرحُ والتعديل ، والتفضيلُ لبعض الرواة الثقاتِ على بعض ، وذكرُ من يدلِّس ومن لا يدلِّس ، والمفاضلةُ بين الحافِظ والأحفظِ والفقيهِ وغيرِ الفقيه . . . ، وحكمُ التحديث والإخبارِ والإجازةِ ، والقراءةِ على العالم والسماع منه ، وكيف يُروَى عنه في ذلك ، وذكرُ مصطلح بعض المحدثين كدُحَيم شيخ أبي زرعة الدمشقي . وذكرُ من حَظِي بالصحبة واللقاءِ والإدراكِ للنبي ﷺ وعدمِه ، وذكرُ الموالي ومَوَاليهم ، والأسماءِ المتفقة والمفترِقة ، وأنسابِ الرواة وألقابِهم وكُناهم ، وبيانُ مواليدهم ووفَيَاتهم وبعضِ شيوخهم ، والجرحُ ببدعة القدرية والخوارج ، وبالزندقة ، وباللصوقِ بالسلطان والخروج عليه ، وغيرِ ذلك من المسائل الهامةِ المفيدة .

ومن الأئمة المحدِّثين : من كان يُشيرُ إلى بعضِ قواعده ، من تصحيح أو تضعيف أو تعليلٍ خلالَ كلامه على الحديث ، كثيراً كالإمام

الترمذي في كتابه « الجامع »، وقليلاً كأبي داود والنسائي في « السنن »، بل خَتَم الترمذي « جامعه » بجزءٍ نفيسٍ للغاية ، ألحَقه به ، وعُرِفَ بكتاب « العِلَل الصغير »، جاءت فيه المباحث الكثيرة الهامة ، في الجرح والتعديل ، ولزوم الإسناد ، والروايةِ عن الضعفاء ، ومتى يُحتَجُّ بحديثهم ومتى لا يُحتج ؟ وفي الرواية بالمعنى ، كما ذُكِرَ فيه شيء من مراتبِ بعض المحدِّثين الكبار ، وصُوَرِ التحمل والأداء ، ومِن حُكْمِ الحديث المرسل ، واصطلاحُ الترمذي في وصفِهِ الحديث بالحَسَن أو الغريب في كتابه .

وكتَبَ الإمام أبو داود « رسالته في وصف سننه » إلى أهل مكة ، فجاء فيها قَدْرٌ حَسنٌ من مسائل هذا العلم أيضاً ، وكتابُ « العِلَل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد بن حنبل ، فيه علمٌ كثير من علم المصطلح . وهكذا تعدَّدَتْ التآليف ، وتنوعت التصانيف ، وكَثُرَتْ الروافدُ والأصول .

وفي أوائل القرن الرابع : توجَّهَتْ أنظارُ بعض العلماء ، إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرقة ، في كتابٍ جامع ناظمٍ لمسائل هذا العلم ، ومن أول من دَوَّن فيه تدويناً مستقلاً ، الحافظُ القاضي الإمام البارع الذَوَّاقة أحدُ أئمة هذا الشأن : أبو محمد الحَسَنُ بن عبدالرحمن بن خَلَّاد الفارسي الرامَهُرْمُزِي ، المولود في حدود سنة ٢٦٥ ، والمتوفى قريباً من سنة ٣٦٠ رحمه الله تعالى ، فألَّف فيه كتابه الرائدَ الماتعَ الشهير : « المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي ».

ثم تتابع فيه التأليف ، وتَعدَّد فيه التصنيف ، كما هو مذكور في مقدمة « شرح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر » للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، فلا أطيل بذكره هنا .

والمهم من هذه الجولة التاريخية في الموضوع : أنَّ (علم مصطلح الحديث) أو (علم الحديث) أو (علوم الحديث) أو (أصول

الحديث) ، نشأ من العهد الأول في جَنْبِ السنة المطهرة ، حارساً لها محافظاً عليها ، من أن يَتسرَّبَ إلى جَنَابِها زور أو بهتان ، أو تلاعب أو تغيير أو بطلان ، فيُقوَّلَ رسول الله ﷺ ما لم يقل ، ويُدخَلَ على دينِ الله ما ليس منه ، فقد حَفِظ الله بهذا العلم وما صَحِبَه : دينَه وشريعتَه وحديثَ رسوله ﷺ ﴿ إنا نحن نزَّلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾.

وقد كان هذا العلم مقياساً دقيقاً مُرهَفاً ، سُرعانَ ما يَكشِفُ الزيف ، ويُظهرُ الضعفَ والضعيف ، ويُقوِّمُ القويمَ بقِيمتِه ومرتبتِه ، فيَتنزَّلُ أو يَتصعَّدُ الناقدُ في حكمه على الحديث ، بحسب حال الراوي والمروي أو السند أو المتن . وبذلك أحبَط الله كيدَ الكائدين ، ودَسَّ الدساسين ، وحَفِظَ سنةَ سيد المرسلين ، عليه الصلاة والسلام أبداً إلى يوم الدين .

٧ ـ تأليف الكتب في الموضوعات والضعفاء والمجروحين والوضاعين :

لما فشا في الرواية الكذب والإخلال ، والتقوُّل والانتحال ، وكَثُرَ الكذابون الوضاعون ، وجَّه كثير من المحدِّثين النقاد قِسطاً كبيراً من عنايتهم ، إلى كتابة الأحاديث الموضوعة والأخبار المزوَّرة وحفظِها ، بما هي عليه من كذب أو قَلْب أو تغيير ، أو تركيب أو تلاعب أو تزوير ، ليَعرفوها على حقيقة حالها ، فلا يُخدَع بها أحد من الناس إذا رُكِّب لها إسناد صحيح ، أو أُضِيفت إلى إمام رجيح ، فتكون ـ بهذه الخطة ـ معروفـةَ الأصل والفَصْل .

روى الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٦ : ٣٥٢ ، في ترجمة الحافظ الكبير إسحاق بن رَاهُوْيَهْ ، أنه قال : « أحفَظُ أربعة آلاف حديثٍ مزوَّرة ، فقيل له : ما معنى حِفظِ المُزَوَّرة ؟ قال : إذا مَرَّ بي منها حديثٌ في الأحاديث الصحيحة ، فَلَيْتُهُ منها فَلْياً » . أي أخرجتُه منها ونقَّيتُها منه .

وروى الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه « الجامع لأخلاق الراوي

وآداب السامع »[١] ، تحت عنوان (أحاديث الضعاف ومن لا يُعتمَد على روايته، تكتب للمعرفة ، وأن لا تُقلَبَ إلى أحاديثِ الثقات. . .) . ما يلي :

« قال أبو همام : سمعت أبا غسان الكوفي يقول : جاءني عليُّ بن المديني ، وكَتَبَ عني أحاديث إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة المَدَني ـ وكان كذَّاباً يَقلِب الأسانيد ، ويَرفع المراسيل ، ويُحدِّث بأحاديث منكرة ليس لها خُطُم ولا أزِمَّة ـ من حديث عبدالسلام بن حَرْب ، فقلتُ : وما تصنع بكتابة هذه الأحاديث ؟ قال : أعرِفُها ، لا تُقلَبُ علينا .

وقال أحمد بن إسحاق القاضي بالدِّيْنَوَر : سمعت أبا بكر الأثْرَم يقول : رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية ، يكتبُ (صحيفةَ مَعْمَر ، عن أبَان ، عن أنس) ، ـ وهي صحيفة مكذوبة موضوعة ـ ، فإذا اطَّلع عليه إنسانٌ كتمها ـ وغطَّاها ـ ، فقال له أحمد بن حنبل : تكتبُ (صحيفة مَعْمَر ، عن أبَان ، عن أنس) ، وتَعلمُ أنها موضوعة ؟! فلو قال لك قائل : إنك تتكلم في (أبَان) ، ثم تكتب حديثَه على الوَجْه !

فقال : رحمك الله يا أبا عبدالله ، أكتُبُ هذه الصحيفة عن عبدالرزاق ، عن معمر ، على الوجه ، فأحفظها كلَّها ، وأعلمُ أنها موضوعة ، حتى لا يَجيءَ بعده إنسان ، فيَجعلَ بدلَ (أبَانٍ) ثابتاً ، ويَروِيَها عن مَعْمَر عن ثابت عن أنس بن مالك ، فأقولَ له : كذبتَ إنما هي عن مَعْمَر عن أبان ، لا عن ثابت .

وقال محمد بن رافع : رأيتُ أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ، معه (كتاب زهير عن جابرٍ الجُعْفِي) ، ـ الكذَّاب ـ وهو يكتبه ! فقلت : يا أبا عبدالله ، أنت تنهانا عن جابر الجُعْفِي وتكتبُهُ ؟ قال : لِنَعرِفَه .

---

(١) ٢ : ٢٥٠.

وقال وكيع : قال الثوري : إني لأكتبُ الحديث على ثلاثة وجوه ، فمنه ما أتديَّنُ به ، ومنه ما أعتبِرُ به ، ومنه ما أكتبه لأعرِفَه » . انتهى .

وإلى هذا المقصِدِ الحميدِ في كتابتهم الأحاديث الموضوعة ليَعرِفوها ، أشار الإمام الأوزاعي فيما رواه عنه الحافظ أبو زرعة الدمشقي في « تاريخه »[(١)] ، والحافظ الرَّامَهُرْمُزِيّ في « المحدِّثِ الفاصِل »[(٢)] ، والخطيب البغدادي في « الكفاية »[(٣)] ، « قال بَقِيَّة بن الوليد : سمعتُ الأوزاعي يقول : تَعلَّمْ ما لا يؤخذ به من العلم ، كما تتعلمُ ما يؤخذ به » .

وألَّف الجهابذة النقاد إلى جانب هذا كتباً خاصةً في تراجم الضعفاءِ والمجروحين ، وترجموا فيها للوضاعين والكذابين ، وكشفوا حالَهم ، وذكروا في تراجمهم الأحاديثَ الموضوعة التي نُقِلَتْ عنهم ، ونبَّهوا عليها .

وذلك مثل كتاب « الضعفاء » للبخاري ، و« الضعفاء » للنسائي ، و« الضعفاء » للعُقَيلي ، و« الضعفاء والمتروكين » لابن حِبان ، و« الضعفاء » للأزدي ، و« الكامل في الضعفاء » لابن عدي ، و« الضعفاء » لابن الجوزي ، و« ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للذهبي ، و« لسان الميزان » لابن حجر ، و« الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث » للحافظ برهان الدين الحلبي ، وهذا الكتاب خاص بالوضاعين فحسب .

وإلى جانب هذا وذاك ألَّف العلماء كتباً جَمَعوا فيها الأحاديث الموضوعة ، ليَعرِفها الناس ويَحذَرُوها ، فألَّف الحافظ محمد بن طاهر

---

(١) ١ : ٢٦٣ .
(٢) ص ٤١٩ .
(٣) ص ٤٠٢ .

المَقْدِسي المتوفى سنة ٥٠٧ كتاباً سمَّاه « تذكرة الموضوعات » ، ورتَّب أحاديثه بحسب أوائلها على حروف المعجم ، وهو كتاب مختصر بالنسبة إلى ما سواه . وألَّف بعده أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني المتوفى سنة ٥٤٣ « كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات » ، ويقال له أيضاً : « كتاب الأباطيل » .

ثم تلاهما الإمام أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ ، فألف كتابه « الموضوعات » ، وهو أوسع الكتب المؤلفة في بابه ، وأيسرها منالاً لسهولة تبويبه وطريقةِ الاستخراج منه .

ثم ألَّف بعده الحافظ ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر الموصلي المتوفى سنة ٦٢٢ جزءه « المُغْنِي عن الحفظ والكِتاب ، بقولهم : لم يَصحَّ شيء في هذا الباب » ، لخَّص به كتاب الإمام ابن الجوزي فما أحسن .

وتلاه الحافظ النقادة الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ ، فألّف كتابه « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » لخَّص به « الموضوعات » لابن الجوزي تلخيصاً حسناً ، وقعَّد لها قواعد وضوابط ، فجاء الكتاب على صغره ولطافة حجمه جامعاً مفيداً متميِّزاً ، كسائر كتب ابن القيم رحمه الله تعالى .

ثم ألَّف الحافظ السخاوي أبو الخير محمد بن عبدالرحمن ، المتوفى سنة ٩٠٢ كتابه « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » ، وذكر فيه جملة كبيرة من الأحاديث الموضوعة ، وهو كتاب محرّر مفيد .

ثم ألَّف الحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١١ كتابه الكبير « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، وانتقَدَ فيه كتاب ابن الجوزي ،

وزاد عليه جملةَ أحاديث ، وألَّف كتابه الثاني الكبير : « ذيل الموضوعات » ، وهو كتابٌ مهم نافع .

وتلاه الشيخ المحدث الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عَرَّاق الكِناني ، المتوفى سنة ٩٦٣ ، فألَّف كتابه « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » ، ونظَّم هذا الكتابَ تنظيماً جيداً في تبويبه وترتيبه ، وقَدَّم له بمقدمة واسعة جامعة اشتَملت على فوائد نفيسة ، كما اشتملت على أسماء الوضاعين مرتبةً على حروف المعجم ، فكانت كالمعجم لهم .

وتلا هؤلاء العلامة المحدث الفقيه علي القاري الهروي المِكي ، المتوفى سنة ١٠١٤ ، فألَّف كتابين في الموضوعات ، كبيرهما اسمه « تمييز المرفوع عن الموضوع » ، وهو الموضوعات الكبرى . وصغيرهما اسمه « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ، وهو الموضوعات الصغرى . وقد قمت بخدمة كتاب « المصنوع » وكتاب « المنار المنيف » لابن القيم ، فكانا بحمد الله من أفضل الكتب المختصرة إفادةً ونفعاً وقبولاً .

وتلا هؤلاء العلامة الشيخ إسماعيل العَجْلوني المتوفى سنة ١١٦٢ ، فألَّف كتابه « كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتَهر من الأحاديث على ألسنة الناس » ، وهو على غِرار كتاب الحافظ السخاوي المتقدم الذكر ، وقد زاد فيه على كتاب السخاوي زيادة كبيرة من الأحاديث الموضوعة وغيرها .

وجاء بعده الإمام الشوكاني أبو عبدالله محمد بن علي الشوكاني اليماني ، المتوفى سنة ١٢٥٥ ، فألَّف كتابه « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » ، وضمَّنه فوائد حسنة بالنظر لمن سبقه من المؤلفين

في هذا الباب . وهناك كتب أخرى غيرُ ما ذَكرتُ ، أُلِّفَتْ في الموضوعات ، أجتزىء بما ذكرته عن إيراد أسمائها ، إذ يضيق المقام عن استيعاب ذلك .

كيف التخلص من الأحاديث الموضوعة ؟ :

هذا ، ونظراً لما لانتشار الأحاديث الموضوعة ، من الخطر على الأمة في ثقافتها ووعيها وسلوكها ـ مع ضعف العلم وقلة العلماء البُصَراء المبصِّرين ـ ، فإني لأرى من الحق على أهل العلم وذوي الأمر ، أن ينشروا في أيدي الناس الكتب التي تعرضت لتمييز الموضوع من الصحيح ، فإن ذلك يَزيد في توعيتهم وتبصيرهم بما يقولون ويَستشهدون ، ويُنَقِّي ثقافتهم الدينية من الشوائب الدخيلة التي أُلصِقَتْ بها ، فيَعدِلون عن الأحاديث الموضوعة إلى الأحاديث الصحيحة ، وفي ذلك الخير كلُّه .

وإنَّ النظر المتكرر في كتب (الموضوعات) ، لَيُعين طالب العلم ـ فضلاً عن غيره ـ على تجنّبِه من التورط في الاستشهاد أو الاستدلال بكثير من الأحاديث الباطلة المكذوبة ، التي سمعها فحفظها دون تمحيص لها وبحثٍ عنها ، وما أكثَرها في حفظِ طالب العلم ! فإنه لكثرة ما يقرأ في كتب التفسير والحديث والفقه والأصول والأخلاق والأدب والتاريخ واللغة والنحو وغيرها ، ليَعْلَق بذهنه أحاديثُ كثيرةٌ ذُكِرَتْ فيها ، لا زمام لها ولا خطام ، ولا يكون عنده من الوقت أو الاستعدادِ العلمي حين قراءتها ما يمكنه من تحقيقها وكشفِ وضعها ، فتنطبع في جَنانه وعلى لسانه ، فيرويها على الاسترسال كما قرأها أو سَمِعها ، فيكون من ذلك الشرُّ الكبير .

وإنَّ مما يُطلَب من طالب العلم ـ ليكون واعياً بصيراً ـ أن يُكثِر النظر وتقليبَ البصر في كتب (الموضوعات) ، فإنَّ تكرار النظر فيها يَزيده وِقايةً

منها وبُعداً عنها ، ويُقوِّي في نفسه شدّةَ التحسّس بلزوم التثبت في كل ما يحكيه عن سيدنا رسول الله ﷺ من الأحاديث ، ثم من هذا التكرار الحيّ بالبصر والبصيرة ، تَجِيشُ في نفس طالب العلم مَلَكةُ التمييز بين الباطل والصحيح والقوي والضعيف من الأحاديث ، وفي ذلك الخيرُ الكثير .

بل إنَّ طالب العلم الواعي المتتبع ، لفي حاجةٍ دائمةٍ إلى تكرار النظر في كتب (الموضوعات) ، ليَعرف منها ما لم يكن يعرفه بالوضع ، وليتذكر ما كان قد عرفه ، وليصحح ما أخطأ فيه فظنَّه حديثاً ثابتاً أو صحيحاً ، وهو حديث ضعيف أو موضوع .

فتكرارُ النظر في كتب (الموضوعات) ـ إلى جانب دراسة وقراءة الأحاديث الصحيحة ـ خيرُ معلِّم ومنقذٍ له من الاستمرار على قبولها والاستشهادِ بها ، وخيرُ معين له على تبصير الناس بمعرفتها وتركها ، والاستعاضةِ عنها بالأحاديث الصحيحة عن سيدنا رسول الله ﷺ ، وهي وافية كلَّ الوفاء بما يَحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه ، وقد أغنى الله : الحقَّ عن الباطل منذ القِدَم ، والحمد لله .

وكان شيخنا الإمام الكوثري اهتماماً بنشر السنة الصحيحة ، وحذراً من انتشار الأحاديث الموضوعة ، اقترح على شيخ الجامع الأزهر مصطفى عبدالرازق رحمهما الله تعالى : « أن يُعيَّن في الدراسات العليا بالجامع الأزهر : أستاذٌ لعلم الأحاديث الموضوعة والواهية ، فيَتَّخِذَ كتابَ « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لأبي الحسن بن عَرَّاق الكِناني : أساساً لدراسة هذا الموضوع لما له من المِيزة :

من جهة أن في أوله مقدمةً نفيسةً في الوَضْع والوضاعين ، منقولةً من « موضوعات ابن الجوزي » ، مع زيادةِ فوائد من غيره . وفي أوله أيضاً : « الكشفُ الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحديث » لسِبط ابن العجمي

الحافظ ، لكثرةِ الحاجة إلى معرفة الرجال المعروفين بالوضع ، عند التحدث عن الأحاديث الموضوعة »[١] .

٨ ـ ضوابط وأَمَارات لمعرفة الحديث الموضوع :

خيرُ من تَعرَّض لذكرِ أَمَاراتِ الحديثِ الموضوع وضوابطِ معرفتِه ـ فيما علمتُ ـ : عالمانِ جليلانِ ، أولهما : الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » ، وثانيهما : الإمام ابن عَرَّاق الكناني في فاتحة كتابه « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » . فأنا أنقل كلام هذين الإمامين بشيء من التلخيص والإضافة التي يقتضيها المقام .

قال الإمام ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة المرفوعة »[٢] « وللحديثِ الموضوعِ أمارات :

١ ـ منها : إقرارُ واضعِه بوَضْعه ، كحديثِ فضائل القرآن سورةً سورة من أوله إلى آخره ، اعتَرَف بوضعِه مَيْسَرة بنُ عبدِ ربه ، فيُرَدُّ حديثُه ذلك وسائرُ مرويَّاتِه . واستُفِيد من جعلنا هذا (أَمَارة) : أنَّا لا نقطع على حديثه بالوضع ، لاحتمالِ كذبِه في إقراره ، ولا يَلزمُ من نفي القطع نفيُ الحكم ، لأن الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذلك ، ولولا ذلك لما ساغ قَتْلُ المُقِرِّ بالقتل ، ولا رجمُ المعترفِ بالزنا ، لاحتمالِ أن يكونا كاذبينِ فيما اعتَرَفا به . نعم إذا انضمَّ إلى إقراره قرائنُ تقتضي صِدقَه فيه ،

---

(١) انتهى من مقالة شيخنا الإمام الكوثري : (إحياء علوم السنة بالأزهر) ، المنشورة في كتابه « مقالات الكوثري » ص ٥٦٥ ـ ٥٧٧ ، وقد كتبها تلبيةً لرغبة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر مصطفى عبدالرازق . فانظرها فهي هامة جداً ، وفيها الفوائد .

(٢) ١ : ٥ ـ ٨

قطعنا به ، ولا سيما إذا كان إخباره لنا بذلك بعد توبتِه . انتهى مَزِيداً فيه القليلُ من « شرح النخبة » لابن حجر .

٢ ـ ومنها : ما يُنَزَّل منزلةَ إقراره ، كأن يُكذِّبه التاريخ ، ومثالُه ـ كما قال العلامة الزركشي والحافظ العراقي ـ أن يُعيِّنَ المنفردُ بالحديث : تاريخَ مولدِه أو سماعِه ، بما لا يُمكِن معه الأخذُ عن شيخه ، أو يقولَ : إنه سَمِعَ في مكانٍ يُعلَمُ أن الشيخ لم يَدخله .

٣ ـ ومنها : أن يُصرِّح بتكذيب راويه جمعٌ كثيرٌ يَمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب ، أو تقليدُ بعضِهم بعضاً .

٤ ـ ومنها : قرينةٌ في حال الراوي ، كقصةِ غِياث بن إبراهيم النخعي مع المهدي ، وقد تَقدَّمت[١] .

٥ ـ ومنها : قرينةٌ في المَرْوِيِّ ، كمخالفتِه لمقتضَى العقل بحيث لا يَقبل التأويل . ويَلتحِقُ به ما يَدفعه الحِسُّ والمشاهدة أو العادة ، وكمنافاتِه لدلالة القرآن القطعية ، أو السنة المتواترة ، أو الإجماع القطعي .

قال الزركشي : هذا إن لم يَحتمل أن يكون سَقَطَ من المرويِّ على بعضِ رُواتِهِ ما تَزُولُ به المنافاة ، كحديث « لا يَبقَى على ظهر الأرض بعد مِئةِ سنةٍ نفسٌ منفوسة »[٢] . فإنه سَقَط على راويه لفظةُ (منكم) .

قال عبد الفتاح : وقد جاءت تلك اللفظة في « مسند الإمام أحمد » ، في موضعين من (مسند جابر بن عبدالله رضي الله عنه) ، الموضعُ الأول في ٣ : ٣٠٥ « عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ قبلَ موته بقليل أو بشهر : ما من نَفْسٍ منفوسة ، أو : ما منكم من نفسٍ اليومَ منفوسةٍ يأتي عليها مِئةُ سَنَةٍ وهي يومئذ حيَّة » . والموضعُ الثاني في ٣ : ٣٧٩ « عن

---

(١) في ص ٦٩ .
(٢) أي مولودة .

جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ قال لأصحابه : ما منكم من نفسٍ منفوسةٍ يأتي عليها مئةُ سنة وهي حيَّة يومئذٍ » . انتهى .

قال الحافظ ابن حجر : وتقييدُ السنة بالمتواترة احترازٌ عن غير المتواترة ، فقد أخطأ من حَكَم بالوضع ، بمجرد مخالفةِ السُّنَّة مطلقاً ، وقد أكثَرَ من ذلك الجُوزَقاني في كتاب « الأباطيل » . وهذا إنما يتأتى حيث لا يُمكِن الجمعُ بوجهٍ من الوجوه ، أما مع الجمع فلا .

وقال الشيخ ابن دقيق العيد مشيراً إلى هذه الأَمَارة وهي : قرينةٌ في المرويِّ ، قال : وكثيراً ما يَحكُمون بالوضع باعتبار أمورٍ تَرجِعُ إلى المرويِّ وألفاظِ الحديث . ومَرَدُّ هذا الحُكم منهم يَرجعُ إلى أنهم حَصَلَتْ لهم ـ لكثرة مُزاولةِ ألفاظِ النبي ﷺ ـ هيئةٌ نفسانية ومَلَكةٌ قويَّة ، يَعرِفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظِ النبوة وما لا يجوز .

٦ ـ ومن أنواع هذه الأمارة : أن يكون الحديث خَبَراً عن أمرٍ جسيم تتوفَّرُ الدواعي على نقلِه بحضرة الجمِّ الغفير ، ثم لا يَنقلَه إلا واحدٌ منهم .

٧ ـ ومنها : أن يكون فيما يَلزَمُ المكلَّفين عِلمُه وقَطْعُ العُذرِ فيه ، فيَنفَرِدَ به واحد .

٨ ـ ومنها رِكَّةُ لفظِه ومعناه . قال الحافظ ابن حجر : والمدارُ على رِكَّةِ المعنى ، فحيث وُجِدَتْ دلَّ على الوَضْع ، سواء انضمَّ اليها رِكَّةُ اللفظ أم لا ، فإنَّ هذا الدين كلَّه مَحاسن ، والرِّكَّةُ تَرجع الى الرَّداءة ، فبينها وبين مقاصد الدين مُبَايَنة . ورِكَّةُ اللفظ وحدَها لا تَدلُّ على ذلك ، لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى ، فعبَّرَ بألفاظٍ غيرِ فصيحة من غير أن يُخل بالمعنى ، نعم إن صرَّح الراوي بأن هذا لفظُ النبي ﷺ ، دَلَّتْ رِكَّةُ اللفظ حينئذ على الوضع .

٩ ـ قال شيخ شيوخنا البرهان البِقاعي : ومما يَرجع إلى رِكَّةِ المعنى : الإفراطُ بالوعيدِ الشديدِ على الأمر الصغير ، أو بالوَعْدِ العظيمِ على الفعل اليسير ، وهذا كثير في أحاديث القُصَّاص ، مثلُ : من صلَّى كذا فله سبعون داراً في الجنة ، في كل دار سبعون ألفَ بيت ، في كل بيت سبعون ألفَ سرير ، على كل سرير سبعون ألفَ جارية »!

١٠ ـ ومنها : ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي : في « المحصول من علم أصول الفقه »[١] : أن يُروَى الخبرُ في زمن قد استَقَرَّتْ فيه الأخبار ودُوِّنَتْ ، فيُفتَّشَ عنه فلا يُوجَد في صدور الرجال ولا في بُطون الكتب . فأما في عصر الصحابة وما يَقرُبُ منه حين لم تكن الأخبارُ استَقَرَّتْ[٢] ، فإنه يَجوز أن يَروِيَ أحدُهم ما ليس عند غيره .

قال الحافظ العَلائي : وهـذا إنمـا يقوم به أي بالتفتيش الحافظُ الكبير ، الذي قد أحاط حِفظُه بجميعِ الحديث أو معظمِه ، كالإمام أحمد ، وعليِّ بن المديني ، ويحيى بن معين ، ومن بعدَهم كالبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي زُرْعة ، ومن دُونَهم كالنسائي ، ثم الدارقطني ، لأن المآخذ التي يُحكَم بها على الحديث بأنه موضوع ، إنما هي جَمْعُ الطُّرق والاطِّلاع على غالب المرويّ في البلدانِ المتنائية ، بحيث يُعرَف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم . وأما من لم يَصِل إلى هذه المرتبة ، فكيف يَقضِي بعدم وِجدانِهِ للحديث بأنه موضوع ؟! هذا مما يأباه تصرُّفُهم . انتهى .

قلت ـ القائل ابن عَرَّاق ـ: فاستفدنا من هذا أن الحُفَّاظَ الذين ذكرهم

---

(١) ٢/١ : ٤٢٥ .

(٢) وقع في « تنزيه الشريعة » ١ : ٧ محرفاً إلى (استقُرِئَتْ فيه الآخبار) في الموضعين ، وهو تحريف ، صوابه : (استَقَرَّت) بتشديد الراء المفتوحة بعدها تاء مبسوطة . كما جاء في « المحصول » ٢/١ : ٤٢٥ ، و « جمع الجوامع » للتاج السبكي ٢ : ١٢٣ في مباحث السُّنّة .

وأضرابَهم ـ قال عبدالفتاح ـ: أي أشباهَهم ، ويُلحَقُ بهم من المتأخرين مِثلُ الحافظ الضياء المقدسي ، وابنِ الصلاح ، والصاغاني ، والمنذري ، والنووي ، وابن دقيق العيد ، والدمياطي ، وابن تيمية ، والمِزِّي ، والذهبي ، والسبكي ، والزيلعي ، وابن كثير ، والزركشي ، وابن رجب ، وابن الملقِّن ، والعراقي ، والهيثمي ، وابن حجر ، والعيني ، وابن الهُمَام ، والسخاوي ، والسيوطي ، والزُّرْقاني ، وابن هِمَّات الدمشقي ، وأشباهِهم من المتأخرين ـ إذا قال أحدُهم في حديثٍ : لا أعرِفُه ، أو : لا أصْلَ له ـ ولم يَتعقبه أحدٌ من الحُفَّاظ بعدَه ـ كَفَى ذلك في الحكم عليه بالوضع ، والله أعلم .

١١ ـ قال السيوطي في « تدريب الراوي »(١) : ومن الأمارات : كونُ الراوي رافضياً ، والحديثُ في فضائل أهل البيت . قلت ـ القائل ابن عَرَّاق ـ: أو في ذمٍّ من حارَبَهم » . انتهى ما ذكره الإمام ابن عَرَّاق بإضافةٍ يسيرة مني لإتمام المقام .

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في « المنار المنيف في الصحيح والضعيف »(٢) سُئِلتُ : هل يُمكن معرفةُ الحديثِ الموضوع بضابط ، من غير أن يُنظَر في سنده ؟ .

فهذا سؤال عظيم القدر ، وإنما يَعلَمُ ذلك من تضلَّع في معرفة السنن الصحيحة ، واختَلَطَتْ بلحمِه ودَمِه ، وصار له فيها ملَكةٌ ، وصار له اختصاص شديد بمعرفةِ السنن والآثار ، ومعرفةِ سيرةِ رسول الله ﷺ وهَدْيِهِ ، فيما يَأمرُ به ويَنهى عنه ، ويُخبِرُ عنه ويدعو إليه ، ويُحبُّه ويَكرهه ، ويَشرعه للأُمَّة ، بحيث كأنه مخالِطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ بين

---

(١) ص ١٨٠ .
(٢) ص ٤٣ ـ ١١٥ .

أصحابه ، فمِثلُ هذا : يَعرِف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيِهِ وكلامِه ، وما يَجوزُ أن يُخبِرَ به ، وما لا يجوز : ما لا يَعرفه غيرُه .

وهذا شأنُ كلِّ متَّبِع مع متبوعِه ، فإنَّ للأخصِّ به ، الحريصِ على تتبع أقوالِه وأفعالِه من العلم بها ، والتمييزِ بين ما يَصحُّ أن يُنسَبَ إليه وما لا يصح : ما ليس لمن لا يكون كذلك . وهذا شأنُ المقلِّدين مع أئمتِهم ، يَعرِفون أقوالَهم ونصوصَهم ومذاهبَهم ، والله أعلم ». انتهى .

قال عبدالفتاح : قال الشيخ محمد الحُوْت البيروتي في كتابه « أسْنى المطالب »[١] : بعدَ نقلِه هذه الكلمة عن الإمام ابن القيم : « وهذا الجوابُ صحيح بالنظر للحديث الموضوعِ والمنكَرِ المخالفِ للشريعة المطهرة ، وأما الحديثُ الموضوع من حيث هو ، فمنه ما يُخالف الشريعة ، ومنه : الذي معناه صحيح ، وهذا لا يُعرَف إلا بمعرفةِ الإسناد ، فلا بد من النَّقْل ، وقد نُقِلَ كلُّ ما وُضِعَ في السابق فلتُراجَع كتبُ القوم ». انتهى . وهو استدراكٌ جيِّدٌ وجيه[٢] .

---

(١) ص ٢٧١ .

(٢) وقولُ الشيخ محمد الحُوت رحمه الله تعالى هنا : « ومنه ـ أي من الحديث الموضوع ـ ما يخُالِفُ الشريعة ، ومنه الذي معناه صحيح » إنتهى . يؤيِّده ويُصدِّقُه ما جاء في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ١٠ : ١٧٢ ، في ترجمة الوضَّاع الكذَّاب (أبي جعفر الهاشمي المدائني : عبد الله بن مِسْوَر) ، وهو :

« قال عثمان بن أبي شيبة : حدثنا جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي ، عن رَقَبَة بن مَصْقَلة الكوفي ، قال : كان أبو جعفر الهاشمي المدائني يضَعُ أحاديثَ كلامَ حَقٍّ على رسول الله ﷺ يرويها ! » .

وجاء في ترجمته أيضاً ، في « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ٣ : ٣٦١ ، « وقال رَقَبةُ أيضاً : كان عبد الله بن مِسْوَر يَضَعُ الحديثَ يُشبِهُ حديثَ رسول الله ﷺ . وقال ابن المديني . كان يَضَعُ الحديثَ على رسول الله ﷺ ، ولا يضَعُ إلا ما فيه أدبٌ أو زهد ، فيقال له في ذلك ؟ !! فيقول : إنَّ فيه أجراً !! » . انتهى .

ورَوَى الخطيب ، والحافظ الذهبي في ترجمته في « الميزان » ٢ : ٥٠٥ من طريق =

ثم قال الإمام ابن القيم في إتمام إجابة السائل : « ونحن نُنبِّه على أمور كلية ، يُعرَف بها كونُ الحديث موضوعا فمنها :

١ ـ اشتمالُه على المُجازفَات التي لا يقولُ مثلَها رسولُ الله ﷺ ، وهي كثيرة جدا ، كقولِه في الحديث المكذوب : من قال : لا إله إلا الله خَلَق الله من تلك الكلمةِ طائراً له سبعون ألفَ لسان ، لكل لسان سبعون ألفَ لغة ، يستغفرون الله له . . . .

٢ ـ ومنها : تكذيبُ الحِسِّ له . كحديث : الباذِنْجانُ لما أُكِلَ له .

٣ ـ ومنها : سَمَاجةُ الحديث وكونُه مما يُسخَرُ منه ، كحديث : لو كان الرُّزُّ رجلاً لكان حليماً ، ما أكلَه جائع الا أشبَعَه . فهذا من السَّمِج البارد ، الذي يُصانُ عنه كلامُ العقلاء ، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء .

٤ ـ ومنها : مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصحيحة مناقضةً بيِّنة ، فكلُّ حديث يُشتمل على فساد ، أو ظلم ، أو عَبَث ، أو مدحِ باطل ، أو ذمِّ حق ، أو نحوِ ذلك ، فرسولُ الله ﷺ منه بَرِيء . ومن هذا الباب أحاديث مَدْح من اسمُه : محمد أو أحمد ، وأنَّ كل من يُسمَّى بهذه الأسماء لا يَدخل النار ! وهذا مناقِض لما هو معلوم من دينِه ﷺ : أن النار لا يُجارُ منها بالأسماء والألقاب ، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة .

« جعفر بن عون ، عن خالد بن أبي كريمة ، عن أبي جعفر عبد الله بن مِسْوَر ، قال : أتت فاطمةُ أباها ﷺ تسأله شيئاً ، فقال : ألا أدلُّك على ما هو خير لكِ مما سألتِ ؟ تقولين حين تأوين إلى فراشك : اللهم أنت الله الدائم ، خلقتَ كلَّ شيء ، ولم يخلقه معك خالق ، وقدَّرتَ كلَّ شيء ، وعَلِمتَ كلَّ شيء بغير تعليم ، لا إله إلا أنت ، ظلمتُ نفسي فاغفر لي ، لا يغفرُ الذنوبَ إلا أنت » . انتهى .

فهذا كلامُ حقٍّ من حيث المعنى ، ولكنه مكذوب على رسول الله ﷺ ، مُختَلَقٌ من وَضْع هذا الكذابِ المفتري ! الطالبِ الأجر والثوابِ بالافتراء على رسول الله ! فبعضُ الحديث الموضوع لا ينكشف إلا من جهة الإسناد ومعرفة الناقل .

٥ ـ ومنها : أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنه فَعَل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلِّهم ، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه ، كما يَزعم أكذَبُ الطوائف : أنه ﷺ أَخَذ بيد عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، بمحضرٍ من الصحابة كلِّهم ، وهم راجعون من حِجَّةِ الوَداع ، فأقامه بينهم حتى عَرَفه الجميع ، ثم قال : هذا وصيِّي وأخِي ، والخليفةُ من بعدي ، فاسمَعُوا له وأطيعوا . ثم اتفق الكلُّ على كتمانِ ذلك وتغييره ومخالفته ، فلعنةُ الله على الكاذبِين .

٦ ـ ومنها : أن يكون الحديث باطلاً في نفسه ، فيَدُلَّ بطلانُه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ ، كحديثِ : المَجَرَّةُ التي في السماء من عَرَقِ الأفعى التي تحت العرش !

٧ ـ ومنها : أن يكون كلامه لا يُشبِه كلام الأنبياء ، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ ، الذي هو وحيٌ يُوحَى ، كحديث : عليكم بالوجوهِ المِلاح والحَدَقِ السُّود ، فإن الله يَستحي أن يُعذِّبَ مَلِيحاً بالنار . فلعنةُ الله على واضعِهِ الخبيث .

٨ ـ ومنها : أن يكون في الحديث تاريخُ كذا وكذا ، مثلُ قوله : إذا كانت سنةُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكيت ، وإذا كان شهرُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكيت . كقول الكذاب الأشِر : إذا انكسَفَ القمَرُ في مُحرَّم كان الغلاء والقتالُ وشُغلُ السلطان ، وإذا انكسف في صَفَر كان كذا وكذا ، واستَمرَّ الكذابُ في الشهور كلِّها .

٩ ـ ومنها : أن يكون الحديث بوصفِ الأطباء والطُّرُقِيَّةِ أشبَهَ وأليَق ، كحديث : الهَرِيسةُ تَشُدُّ الظهر . وحديثِ الذي شكـا إلى النبي ﷺ قلةَ الوَلَد ، فأمَرَه بأكل البيض والبَصَل .

١٠ ـ ومنها : أحاديث العقل ، كلُّها كذِب ، كقوله : لمَّا خَلَق الله العقلَ قال له : أقبِلْ فأقبَل ، ثم قال له : أدبِرْ فأدْبَر ، فقال : ما خَلقتُ خلقاً أكرمَ عليَّ منك ، بك آخُذُ وبك أُعطِي . ثم شَرَح ذلك ابنُ القيم .

١١ ـ ومنها : الأحاديث التي يُذكَر فيها الخَضِرُ وحياتُه ، كلُّها كذِب ، ولا يصح في حياة الخضر حديثٌ واحد . وشَرَح ابنُ القيم ذلك شرحاً وافياً .

١٢ ـ ومنها : أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه ، كحديث عُوْج بن عُنُق الطويل ، الذي قصد واضعه الطعنَ في أخبار الأنبياء ، فإن في هذا الحديث أن طوله كان ثلاثةَ آلاف ذراع وثلاثَ مئة وثلاثةً وثلاثين ذراعا . . . !

١٣ ـ ومنها : مخالفة الحديث لصريح القرآن كحديث مقدار الدنيا ، وأنها سبعةُ آلاف سنة ، ونحن في الألفِ السابعة !

١٤ ـ ومنها : أحاديثُ صلواتِ الأيام والليالي ، كصلاةِ يوم الأحد وليلةِ الأحد ، ويومِ الاثنين وليلةِ الاثنين الى آخر الأسبوع . كلُّ أحاديثها كذِب .

١٥ ـ ومنها : أحاديث ليلةِ النصف من شعبان ، كحديث : يا علي ، من صلَّى ليلةَ النصف من شعبان مئةَ ركعة بألفِ (قل هو الله أحد) ، قَضَى الله له كل حاجة طلَبها تلك الليلة . . . !

١٦ ـ ومنها : ركاكة ألفاظ الحديث وسَمَاجتُها ، بحيث يَمُجُّها السمع ، ويَدفعها الطبع ، ويَسمُج معناها للفطِن ، كحديث : أربعٌ لا تَشبَعُ من أربع : أنثى من ذكر ، وأرضٌ من مطر ، وعينٌ من نظر ، وأُذنٌ من خبر !

١٧ ـ ومنها : أحاديث ذم الحبشة والسودان ، كلُّها كذب ، كحديث الزِّنجيُّ إذا شَبعَ زَنَى ، وإذا جاع سَرَق !

١٨ ـ ومنها : أحاديث ذم التُّرْك ، وأحاديث ذَمِّ الخُصيان ، وأحاديث ذم المماليك ، كحديث لو عَلِمَ الله في الخُصيان خيراً لأخرَج من أصلابهم ذريةً يَعبُدُون الله .

١٩ ـ ومنها : ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلَم بها أنه باطل ، مثل حديث وضع الجِزية عن أهل خيبر . وقد تقدَّم ذكره . وهو باطل من عشرة وجوه . وشرحها ابن القيم .

٢٠ ـ ومنها : أحاديث الحَمَام بالتخفيف ، لا يصح منها شيء . كحديث : كان يُعجبه النظرُ الى الحَمَام . وحديث : لا سَبَقَ إلا في خُف أو نَصْل أو حافر أو جَنَاح ، فقد زاد فيه الكذَّابُ (أو جَنَاح) ، وقد تقدم[١] .

٢١ ـ ومنها : أحاديث اتخاذ الدَّجَاج ، كحديث : الدَّجَـاجُ غنَمُ فقراء أمتي .

٢٢ ـ ومنها : أحاديث ذم الأولاد ، كلُّها كذِب من أولها الى آخرها ، كحديث : لو يُربِّي أحدكم بعد الستين ومئة جِرْوَ كلب خيرٌ له من أن يُربِّيَ ولداً !

٢٣ ـ ومنها : أحاديث التواريخ المستقبَلَة ، وتقدمت الإشارة إليها ، مثل حديث : إذا كانت سنةُ كذا وكذا حَلَّ كذا وكذا .

٢٤ ـ ومنها : حديث الاكتحال يوم عاشوراء والتزين والادهان والتطيب ، فهو من وضع الكذابين ، وقابَلَهم آخرون فاتخذوا يومَ عاشوراء

(١) في ص ٦٩ .

يوم تألم وحزن ، والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنة .

٢٥ ـ ومنها : ذكر فضائلِ السُّوَر وثوابِ من قَرَأ سورةَ كذا فله أجرُ كذا ، من أولِ القرآن الى آخره ».

انتهى ما ذكره الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى . وقد توسَّعَ في شرح هذه الضوابط ، وأوردَ بعدَها جملة من الموضوعات المختلِفَة ، أكتفي بالإشارة إليها عن ذكرها .

وهذه الضوابط الجامعة النافعة ، وتلك الأَمَارات الصادقة الساطعة ، مِن أفضل ما يُبصِّرُ المسلمَ وطالبَ العلم بمعرفةِ الحديث الموضوع ، ويُنشِىءُ لديه اليقظةَ والحِسَّ السليمَ فيما يُرَدُّ ـ أو يُتوقَّفُ فيه على الأقل ـ من الأحاديثِ التي قَذَف بها الخرَّاصون بين الناس .

وإنَّ أدنى ما في هذه الأَمَاراتِ والضوابطِ من الفائدة : أنها تَرسُمُ في ذهن العالم والمتعلم مقياسَ الحديث الصحيح ، ومقياسَ الحديث المكذوب . ومَنْ ظَفِرَ بمثل هذا في ثقافتِه أو في عِلمِه ، فقد ظَفِرَ بعلمٍ عظيم ، وغُنمٍ جسيم ، والله وليّ التوفيق .

ويبدو للناظر في هذه (اللَّمحَات) على تواضعها : أن الله قد حَفِظَ دينه وشريعتَه وسنةَ نبيِّه من التحريفِ والتبديل ، والتدخُّل والتعطيل ، فأقام لها حُفَّاظاً أيقاظاً ، وعلماء نبهاء ، في كل عصر ومصر ، من أولِّ يوم : من عهدِ الصحابة الكرام إلى يومنا هذا وإلى ما شاء الله ، وضعوا لها الأُسسَ المنهجية ، والقواعدَ العلمية ، وأحاطوها بكيانهم العِلمي ، وخَدَموها بحُبِّهم القلبي ، وفَدَوْها بالغالي والنفيس ، وحَمَوْها من دَسِّ الكائدين ، وإفكِ المفترين ، مِصداقاً لقول الله تعالى في كتابه المكنون : ﴿ إنَّا نحن نزَّلنا الذِكرَ وإنَّا له لَحافظون ﴾ .

وبعدُ ، فهذه جملة من جهود العلماء المحدِّثين ، في خدمة السنة المطهرة الشريفة ، والحِفاظِ عليها من أيدي العابثين ، رأينا فيها نهوضَهم الدائمَ في وجهِ الكذِبِ والكذَّابينَ في كل عَصْر ، ودَفْعَهم الباطلَ وأهلَه وأقلامَه في كل مِصر ، وهو الحقُّ الذي أوجبه الله عليهم ، فجزاهم عن الدين وأهلِه خيرَ الجزاء . والحمد لله رب العالمين .

* * *

اللهم اجعل هذا الجهدَ الضئيلَ في هذه (اللمحات) خالصاً لوجهك ، وانفع به المستفيدين ، وارزقني دعوةً صالحةً منهم ، ينالني بها عفوُك ورضاك ، واختم لي بالخير يا أرحم الراحمين ، آمين . وكتبه الفقير إليه تعالى عبد الفتاح بن محمد أبو غدة .

١ ـ المصادر والمراجع

اقتصرتُ فيها على ما عزوتُ إليه بالجزء والصفحة
وما طبع منها بالقاهرة أغفلتُ ذكر بلده.

١ ـ الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي. مطبعة المنار ١٣٤٨.

٢ ـ الإبهاج في شرح المنهاج للتقي السبكي وابنه التاج السبكي. مطبعة التوفيق الأدبية، دون تاريخ.

٣ ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للبدر الزركشي. ـ المكتب الإسلامي ببيروت ١٣٩٠.

٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم. السعادة ١٣٤٥.

٥ ـ أخبار الأذكياء لابن الجوزي بتحقيق محمد مرسي الخولي ١٣٧٠ دون اسم المطبعة.

٦ ـ أخبار الحمقى والمغفلين لابن الجوزي. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٥.

٧ ـ أربع رسائل في علوم الحديث للتاج السبكي والذهبي والسخاوي. الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٠.

٨ ـ الاستيعاب لابن عبد البرّ. مع كتاب الإصابة، مطبعة السعادة ١٣٢٨.

٩ - الإسناد من الدين لعبدالفتاح أبو غدة، فصيلة من مجلة أضواء الشريعة الصادرة عن كلية الشريعة بالرياض ١٣٩٦.

١٠ - أسنى المطالب للشيخ محمد الحوت البيروتي. المكتبة التجارية ١٣٥٥.

١١ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر. مطبعة السعادة ١٣٢٨.

١٢ - الاعتصام للشاطبي. مطبعة السعادة، دون تاريخ وقد طَبَعَتْها أكثر من مرة.

١٣ - الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثانية ١٣٧٨.

١٤ - إعلام الموقِّعين عن رب العالمين لابن القيم. السعادة ١٣٧٤.

١٥ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التَّوْريخ للسخاوي، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٤٩ ومطبعة العاني في بغداد ١٣٨٢.

١٦ - الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد. مطبعة الإرشاد ببغداد ١٤٠٢.

١٧ - الإنصافْ في بيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي. دار النفائس ببيروت ١٣٩٧.

١٨ - الأنوار الكاشفة لعبدالرحمن الـمُعلِّمي. السلفية ١٣٧٨.

١٩ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر. طبعة صُبَيح ١٣٧٠.

٢٠ - البخلاء للخطيب البغدادي، بتحقيق ثلاثة من فضلاء بغداد. مطبعة العاني في بغداد ١٣٨٤.

٢١ - البداية والنهاية لابن كثير. السعادة ١٣٥١.

٢٢ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. المطبعة الخيرية ١٣٠٦.

٢٣ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٠.

٢٤ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. السعادة ١٣٤٩.

٢٥ ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي. المنيرية ١٣٥١.

٢٦ ـ التاريخ والعِلل ليحيى بن معين. مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ١٣٩٩.

٢٧ ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري. حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧٥.

٢٨ ـ تدريب الراوي للسيوطي. طبعة المكتبة العلمية ١٣٧٩.

٢٩ ـ تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي. الطبعة الثالثة، حيدر آباد الدكن ١٣٧٥.

٣٠ ـ تذهيب التهذيب للإمام الذهبي (مخطوط).

٣١ ـ التطفيل وحكايات الطُّفيليين للخطيب البغدادي. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٦.

٣٢ ـ تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة لابن حجر. حيدر آباد الدكن ١٣٢٤.

٣٣ ـ تعليقات أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد. الآتي برقم ١٠٩.

٣٤ ـ تفسير الإمام ابن جرير الطبري: (جامع البيان) طبعة دار المعارف ١٣٧٤.

٣٥ ـ التلخيص الحبير لابن حجر. شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٤.

٣٦ ـ تمييز المرفوع عن الموضوع لعلي القاري وهو الموضوعات الكبرى. الآتي برقم ١٢٦.

٣٧ ـ التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين لابن السِّيْد البَطَلْيوسي، دار الاعتصام ١٣٩٨.

٣٨ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عرَّاق. مطبعة عاطف ١٣٧٨.

٣٩ ـ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر. حيدر آباد الدكن ١٣٢٥.
٤٠ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري. المطبعة الجمالية ١٣٢٨.
٤١ ـ الثقات لأبي الحسن العجلي. (مخطوط).
٤٢ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير. دمشق ١٣٨٩.
٤٣ ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر. دار الطباعة المنيرية ١٣٤٦.
٤٤ ـ الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي. الآتي برقم ٩١.
٤٥ ـ الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ لابن أبي زيد القيرواني. مؤسسة الرسالة في بيروت ١٤٠٢.
٤٦ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي. مكتبة الفلاح بالكويت ١٤٠١.
٤٧ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. حيدر آباد ١٣٧١.
٤٨ ـ جمع الجوامع للتاج السبكي في أصول الفقه. المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٣١.
٤٩ ـ جمهرة نسب قريش وأخبارها للزبير بن بكار. مكتبة دار العروبة ١٣٨١.
٥٠ ـ حاشية السندي على صحيح مسلم. طبع الهند.
٥١ ـ حاشية العراقي على مقدمة ابن الصلاح. المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠.
٥٢ ـ الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ لابن الجوزي. دار الدعوة في الإسكندرية ١٤٠٣.
٥٣ ـ الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان. المكتبة العلمية بلاهور ١٣٩٧.
٥٤ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي. ضمن (أربع رسائل في علوم الحديث) المتقدم برقم ٧.

٥٥ ـ ذم الهوى لابن الجوزي. دار الكتب الحديثة ١٣٨١.

٥٦ ـ الرد على الأخنائي لابن تيمية. المطبعة السلفية ١٣٧٦.

٥٧ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه بتحقيق الكوثري. الأنوار ١٣٦٩.

٥٨ ـ الرسالة للإمام الشافعي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨.

٥٩ ـ الرسالة التدمرية لابن تيمية بتحقيق أحمد شاكر. دار المعارف ١٣٧٣.

٦٠ ـ الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني. دمشق ١٣٨٣.

٦١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبدالحي اللكنوي. الطبعة الثانية، دار لبنان في بيروت ١٣٨٩.

٦٢ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لمحمد بن إبراهيم الوزير. المنيرية، دون تاريخ.

٦٣ ـ سِفر السعادة للمجد الفيروزآبادي. مطابع دار الثقافة في قطر ١٤٠٢.

٦٤ ـ سنن ابن ماجه بخدمة محمد فؤاد عبدالباقي. عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢.

٦٥ ـ سنن أبي داود. الطبعة الثانية. بمطبعة السعادة ١٣٦٩.

٦٦ ـ سنن الترمذي (جامعه) طبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤.

٦٧ ـ سنن الدارمي. شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٦.

٦٨ ـ سنن الدارقطني. دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦.

٦٩ ـ سنن النسائي معها شرح السيوطي والسندي. المطبعة المصرية ١٣٤٨.

٧٠ ـ السنة ومكانتها في التشريع لمصطفى السباعي. المكتب الإسلامي ببيروت ١٣٩٦.

٧١ ـ شرح الألفية للحافظ العراقي. طبعة فاس ١٣٥٤.

٧٢- شرح البيقونية للزرقاني. دار الكتب العربية الكبرى ١٣٣٣.

٧٣ - شرح صحيح مسلم للنووي. المطبعة المصرية ١٣٤٧.

٧٤ - شرح العقيدة الطحاوية للأَذْرُعي بتحقيق أحمد شاكر. دار المعارف ١٣٧٣.

٧٥ - شرح المواهب اللدنية للزرقاني. بولاق ١٢٩١.

٧٦ - شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر بحاشية عبدالله العدوي. مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦.

٧٧ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبي ١٣٨١.

٧٨ - الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية بتعليق محيي الدين عبدالحميد. مطبعة السعادة ١٣٧٩.

٧٩ - صحيح البخاري بشرح فتح الباري. المكتبة السلفية ومطبعتها ١٣٨٠.

٨٠ - صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. المطبعة المصرية ١٣٤٧.

٨١ - صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل لعبدالفتاح أبو غدة. بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٤.

٨٢ - الضعفاء والمتروكون لابن حبان. المطبعة العزيزية بحيدر آباد ١٣٩٠.

٨٣ - طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي. عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢.

٨٤ - عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان للصالحي. لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الهند ١٣٩٤.

٨٥ - العلل الصغير للترمذي في آخر «جامعه» المتقدم برقم ٦٥.

٨٦ - العلم والإيمان في بناء الأمم والمجتمعات لعبدالغني الراجحي. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤.

٨٧ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر. المكتبة السلفية ومطبعتها ١٣٨٠.

٨٨ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للقاضي زكريا. فاس ١٣٥٤.

٨٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي. مطبعة الأعظمي ـ أعظم كره بالهند دون تاريخ.

٩٠ ـ الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل لابن حزم. المطبعة الأدبية ١٣١٧ ـ ١٣٢١ ومطبعة محمد علي صُبَيح سنة ١٣٨٤، وعن طبعة المطبعة الأدبية صُوِّرت طبعة مكتبة خياط في بيروت دون تاريخ.

٩١ ـ الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي. مطابع القصيم بالرياض ١٣٨٩.

٩٢ ـ فيض القدير بشرح الجامع الصغير للمُناوي. مصطفى محمد ١٣٥٧.

٩٣ ـ القاموس المحيط للمجد الفيروزآبادي. الحسينية المصرية ١٣٤٤.

٩٤ ـ قاعدة في الجرح والتعديل للتاج السبكي. الطبعة الثالثة في بيروت ١٤٠٠.

٩٥ ـ قاعدة في المؤرخين للتاج السبكي أيضا. الطبعة الثالثة في بيروت ١٤٠٠.

٩٦ ـ قواعد في علوم الحديث للتهانوي. دار القلم في بيروت ١٣٩٢.

٩٧ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي. دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٧.

٩٨ ـ لسان الميزان لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الهند ١٣٢٩.

٩٩ ـ اللُّقَط في حكايات الصالحين لابن الجوزي (مخطوط).

١٠٠ ـ اللآلىء المصنوعة للسيوطي. الحسينية ١٣٥٢.

١٠١ ـ المتكلِّمون في الرجال للسخاوي. ضمن أربع رسائل. المتقدم برقم ٧.

١٠٢ ـ مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي. مكتبة القدسي ١٣٥٢.

١٠٣ ـ المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي للرامَهُرْمُزي . دار الفكر ببيروت ١٣٩١ .

١٠٤ ـ المحصول من علم أصول الفقه للفخر الرازي. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ١٣٩٩ .

١٠٥ ـ مختصر سنن أبي داود للمنذري . مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧ .

١٠٦ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري . الميمنية ١٣٠٩ .

١٠٧ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم. حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٤ .

١٠٨ ـ المستصفى من علم أصول الفقه للغزالي. بولاق ١٣٢٢ .

١٠٩ ـ مسند الإمام أحمد . الميمنية ١٣١٣ . وطبعة دار المعارف بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ١٣٦٨ .

١١٠ ـ المسند الكبير المعلَّل ليعقوب بن شيبة قطعة منه . المطبعة الأميركية ببيروت ١٣٥٩ .

١١١ ـ المصنف لعبدالرزاق .منشورات المجلس العلمي وطبع في بيروت ١٣٩٠ .

١١٢ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لعلي القاري . الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة في بيروت ١٣٩٨ .

١١٣ ـ معرفة أنواع عِلم الحديث لابن الصلاح . المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠ .

١١٤ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري . دار الكتب المصرية ١٣٥٦ .

١١٥ ـ معالم السنن للخطابي . مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧ .

١١٦ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. دار المأمون ١٣٥٥ .

١١٧ ـ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي . طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٩٩ وهي التي جرى العزو إليها ، وطبعة دار الهَدْي النبوي بالكويت ١٤٠٠ .

١١٨ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي. دار الأدب العربي ١٣٧٥.

١١٩ ـ مقالات الكوثري. مطبعة الأنوار ١٣٧٣.

١٢٠ ـ مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري. دهلي ١٣٤٦.

١٢١ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم. دار القلم ببيروت ١٣٩٠.

١٢٢ ـ منهاج السنة النبوية لابن تيمية. بولاق ١٣٢١.

١٢٣ ـ منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر. دار الفكر بدمشق ١٣٩٢.

١٢٤ ـ موسوعة فقه إبراهيم النخعي لمحمد روَّاس قلعجي. طبعة مركز البحث العلمي بمكة ١٣٩٩.

١٢٥ ـ الموضوعات لابن الجوزي. مطبعة المجد ١٣٨٦.

١٢٦ ـ الموضوعات الكبرى لعلي القاري. شركة الصحافة العثمانية في إصطنبول بعد ١٣٠٨.

١٢٧ ـ الموطأ للامام مالك بن أنس بشرح الزرقاني. مصطفى البابي الحلبي ١٣٨١.

١٢٨ ـ المواهب اللدنية شرح الشمائل المحمديةللباجوري. مطبعة الاستقامة ١٣٥٣.

١٢٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. عيسى البابي الحلبي دون تاريخ.

١٣٠ ـ نسب قريش للزبيري مصعب بن عبدالله. دار المعارف ١٣٧٣.

١٣١ ـ النكت الوفية بما في شرح الألفية للحافظ البقاعي (مخطوط).

١٣٢ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. عيسى البابي الحلبي ١٣٨٣.

٢ - المحتوى

٢ - ترتيب ثقات العجلي للإمام تقي الدين السبكي والحافظ نور الدين الهيثمي .
٣ - نماذج من رسائل الأئمة وأدبهم العلمي . جمعها وحققها الأستاذ أبو غدة .
٤ - الرسول المعلِّم صلى الله عليه وسلم وأساليبه في التعليم للأستاذ أبو غدة أيضاً .
٥ - فتح باب العناية بشرح كتاب النُقاية للإمام علي القاري المكي : الجزء الثاني .

* * *

تطلب هذه الكتب من البلدان التالية: حلب: مكتبة النهضة. حماة: مكتبة الغزالي. بيروت: الشركة المتحدة للتوزيع، دار الكتاب الجديد. دمشق: دار القلم. بغداد: مكتبة المثنى. الكويت: دار القلم. مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية بباب العمرة. المدينة المنورة: المكتبة العلمية، مكتبة طيبة. الرياض: مكتبة الحرمين، مكتبة اللواء، مكتبة الرشد. ومن غيرها.